الأمن الغذائي العربي
مخاطر ومسارات

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

منشور صادر عن
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

E/ESCWA/CL1.CCS/2020/1

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمن الغذائي العربي
مخاطر ومسارات

الأمم المتحدة
بيروت

الاقتباس المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). 2021. الأمن الغذائي العربي: مخاطر ومسارات. بيروت.

إن الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنتج الإعلامي لا تعرب عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة او للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، او في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها أو تخومها. ولا تعرب الإشارة إلى شركات محدّدة أو منتجات بعض المصنّعين سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة أو الإسكوا أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

وجهات النظر المعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو الإسكوا أو سياساتهما.

© FAO and ESCWA, 2021

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي – نسب المصنف - غير التجاري – الترخيص بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية
(CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غري تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن منظمة الأغذية والزراعة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة الإنجليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة."

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخالف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية www.wipo.int/amc/en/mediation/rules، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

الإسكوا، بيت الأمم المتحدة،
ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.
الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

صورة الغلاف: © shutterstock - Chantale Beaudoin

شكر وتقدير

هذا التقرير هو ثمرة جهود متضافرة قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). وساهمت فيه كلتا المنظمتين وكذلك خبراء ومتمرسون في مجالَي الغذاء والتغذية. الشكر الخاص موجه إلى الأشخاص المذكورين أدناه وإلى مدراء شُعب الإسكوا، ولجنة المطبوعات، وموظفي الشُعب الفنية على ملاحظاتهم وتعليقاتهم.

تألف فريق المشروع في الإسكوا من السيدة رولا مجدلاني، والسيدة ريم النجداوي (منسقة المشروع)، والسيد فيديل بايرينغيرو، والسيدة مايا عطية، والسيدة ليال جدعون.

أما فريق المشروع في الفاو فتألف من السيد جان مارك فورس، والسيد هولغر ماتهاي، والسيدة تمارا نانيتشفيلي، والسيد سيرخيو رينيه أراوخو إنسيسو، والسيدة إيكاتيريني كافالاري، والسيدة إيرماك ياكا، والسيد عثمان ديابري، والسيدة سفيتلانا ملادينوفيتش.

المؤلفون الرئيسيون هم السيدة ريم النجداوي، والسيد فيديل بايرينغيرو، والسيدة مايا عطية، والسيدة ليال جدعون (جمع البيانات، والجداول الإحصائية والرسوم البيانية)، والسيد سيرخيو رينيه أراوخو إنسيسو، والسيدة إيكاتيريني كافالاري والسيد هولغر ماتهاي (عملية المحاكاة وما يتعلق بها من معلومات عن الخلفية والتحليلات).

وتضمن فريق مؤلفي ورقات المعلومات الأساسية والمساهمين في معلومات مختارة السيد محمد أبيض والسيد حسين حسن (فقد الأغذية وهدرها، دراسة حالة لبنان)، والسيدة تمارا نانيتشفيلي (التغذية)، والسيد مارتن كويلرتس (التحليل التجاري)، والسيد محمود إبراهيم تيكي (التجارة)، والسيدة أكار أيتكين سيفل (تغيّر المناخ)، والسيدة إيرماك ياكا، والسيد عثمان ديابري، والسيدة سفيتلانا ملادينوفيتش (معالجة البيانات، وعمليتا المحاكاة، والمعلومات عن الخلفية والتحليلات).

وساهمت منظمة الأغذية والزراعة بمراجعات وتعليقات إضافية قدمها كل من السيد هولغر ماتهاي، والسيدة تمارا نانيتشفيلي، والسيدة إيرماك ياكا، والسيد عثمان ديابري، والسيدة إشرت غادوك، والسيد محمد أحمد، والسيد أحمد سعد الدين، والسيدة فاطمة هاشم والسيدة سفيتلانا ملادينوفيتش.

أما الإسكوا فساهمت بمراجعات وتعليقات إضافية قدمها كل من السيد منير تابت، والسيد خالد أبو إسماعيل، والسيد محمد كمنجي، والسيدة جولي أبو عرب، والسيدة لارا جدع، والسيد الياس غضبان، والسيدة ربى عرجا، والسيدة سارة دانيال.

والشكر الخاص موجه إلى أعضاء لجنة المطبوعات في الإسكوا الذين قدموا تعليقات وملاحظات، وكذلك إلى المراجعين الأقران الخارجيين: السيد نادم متيمت (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، والسيد رائد حتر (المنظمة العربية للتنمية الزراعية)، والسيد أيمن فريجة (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة)، والسيد رضا شبلي (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة)، والسيد جان ميشلز (برنامج الأغذية العالمي).

وكان من بين المشاركين في الاجتماع الاستعراضي السيد نوفل رشيد (وزارة الزراعة والثروة السمكية، عُمان)، والسيد عبد السميع فلفل (حكومة كندا)، والسيدة لمى مطر (الجامعة اللبنانية الأمريكية)، والسيد كريستيان رينولدز (جامعة سيتي في لندن)، والسيد عارف حسين (برنامج الأغذية العالمي)، والسيد عبد العزيز نيان (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة).

أما الدعم التقني والإداري فقدمه كل من السيدة ليال جدعون، والسيدة ريتا وهبه، والسيد منعم مرة.

تمهيد

يشكل هذا التقرير تتويجاً للجهود التي تبذلها المكاتب الإقليمية والأقسام والمقرات التابعة للإسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة. فقد تعاون الشركاء مع خبراء آخرين لإجراء عمليات التقييم وتقديم تحليلات سليمة، ولتحديد مسار عمل ملائم من خلال تقييم التحديات ومحاكاة التوقعات الغذائية القصيرة والمتوسطة الأجل حتى عام 2030.

كان عام 2020 عاماً مثقلاً بالتحديات، رفع المعاناة الإنسانية إلى مستوى غير مسبوق من الناحية الاجتماعية الاقتصادية، ومن الناحية الصحية أيضاً. فقد انتشر فيروس كورونا، وهو مرض معدٍ مستجد، انتشاراً سريعاً وواسعاً، فأوقع نُظُم الرعاية الصحية في محنة وأطلق العنان لحالة من أسرع وأقوى حالات الركود التي شهدها العالم في التاريخ الحديث. في المنطقة العربية، جاءت الجائحة لتفاقم الكثير من التحديات التي سادت منذ عقود، بما في ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني، والنزاعات ونزوح السكان، والفقر والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والاعتماد الكبير على أسواق الأغذية الخارجية نظراً إلى الندرة المتزايدة للمياه والأراضي الصالحة للزراعة. فإلى أي مدى كانت المنطقة مستعدة لمعالجة هذه الصدمات والتكيُّف معها، وما هي الدروس المستفادة؟

تعرضت بلدان عربية كثيرة في الفترة الأخيرة لاختبارات كبيرة نتيجة مجموعة من الأزمات، بما في ذلك الاضطرابات الاجتماعية السياسية والنزاعات المسلحة، والانتكاسات الاقتصادية المدمرة، مدفوعةً بتدهور أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة. وقد أدت هذه الأزمات الحديثة إلى زيادة حدة آثار الأزمات السابقة وتفاقمها. وعليه، وجدت جائحة كوفيد-19 في المنطقة أرضاً خصبة كي تفاقم مواطن ضعفها الكثيرة، لا سيما تلك التي يعاني منها نظامها الغذائي. فقد تضررت سُبُل عيش الناس وصحتهم، وضعفت ميزانيات الدول أكثر فأكثر، وهذا ما شكل تحدياً لقدرة العديد من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل على الاستجابة لهذه الأزمة على النحو المطلوب.

يرتكز النظام الغذائي في المنطقة العربية على التجارة الإقليمية والعالمية في السلع الغذائية والزراعية، فيتطلب بالتالي سلسلة إمدادات غذائية مستدامة تعمل بشكل جيد، فتدر دخلاً وتبني سُبُل العيش مع الحفاظ على الموارد الطبيعية. لكن جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لوقف انتشارها قلبت سير عمل الأسواق الغذائية رأساً على عقب. فأدى تقييد التنقلات وتكديس الأغذية إلى تفريغ مؤقت لرفوف المتاجر، في حين تم التخلص من الأغذية الطازجة مع انخفاض طلب المطاعم والمشترين المؤسسيين الآخرين عليها. فترك هذا الأمر أثراً شديداً على الأعمال التجارية المتصلة بالأغذية، وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وخسارة المداخيل، وزيادة الفقر.

يأتي هذا التقرير في الوقت المناسب ليسلُط الضوء على كيفية تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في المنطقة، مع التركيز على مَواطن الضعف والهشاشة الكامنة في النُظُم الغذائية، وقابليتها الشديدة للتعرض للصدمات. وقد أُجريت عمليتا محاكاة بشأن أثر جائحة كوفيد-19، إلى جانب إسقاطات لنتائج صدمات السوق، مثل ارتفاع أسعار الأغذية، ونتائج التحسن الملحوظ في إنتاجية الحبوب، من أجل تحديد التوصيات الرئيسية لتعزيز قدرة أسواق الأغذية على الصمود. ويعرض هذا التقرير أيضاً دراستَي حالة عن الأمن الغذائي في لبنان واليمن. ويقدم التقرير على امتداد أجزائه خيارات للاستجابة لانعدام الأمن الغذائي المتزايد، ومعالجة الوضع الراهن الذي يعاني منه الغذاء والتغذية، والحد من أوجه الضعف، والاستجابة لجائحة كوفيد-19 من أجل تسليط الضوء على الطرق البديلة لتعزيز قدرة المنطقة على مواجهة الصدمات المستقبلية.

وعليه، يشكل التقرير مرجعاً مفيداً فيما تسعى المنطقة إلى إعادة البناء بشكل أفضل. وتأمل منظمتا الإسكوا والفاو أن يساعد مضمون هذا التقرير والنتائج التي توصل إليها في توجيه عملية وضع السياسات وتخطيط البرامج في المنطقة، وفي دعم البلدان على التقدم بثقة أكبر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 2 منها، إلى جانب أهداف أخرى تدعم تحقيق الأمن الغذائي.

رولا دشتي
وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي
الإسكوا

عبد الحكيم الواعر
المدير العام المساعد والممثل الإقليمي
منظمة الأغذية والزراعة - المكتب الإقليمي للشرق الأدنى

موجز تنفيذي

يشكّل ضمان الأمن الغذائي للجميع مسعى طموحاً ومعقداً يتطلب النظر في أربعة أبعاد رئيسية: توفر الغذاء، والحصول عليه، والاستفادة منه، واستقراره. وقد تم الاتفاق على هذه الأبعاد خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 وأعيد التأكيد عليها في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في عام 2009. "يتحقّق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة" (FAO, 1996 and 2009).

والأمن الغذائي هو تحدٍ في المنطقة العربية زادته جائحة كوفيد-19 تفاقماً. فقد عمّقت الأزمة المشاغل المتعلقة بالأمن الغذائي وزادت من عدم اليقين السائد لدى صانعي السياسات. ويمكن تلخيص المعضلة الإقليمية المستمرة على النحو التالي: إلى أي مدى ينبغي أن تنتج البلدان العربية المزيد من الأغذية مقابل اعتمادٍ أكبر على الواردات، وإلى أي مدى ينبغي للمنطقة العربية أن تتدارك المخاطر المتوسطة كما الطويلة الأجل، إضافة إلى المخاطر القصيرة الأجل؟ بعبارة أخرى، كيف يمكن للبلدان أن تحقق التوازن الصحيح بين الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية النادرة والتكيف مع تقلبات الأسعار العالمية؟

نظراً إلى العجز الهيكلي في إنتاج الأغذية في المنطقة العربية، يضاف إلى هذه الأسئلة سؤال آخر يتعلق بالآليات التي ينبغي وضعها للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على استيراد الأغذية. وتشير الاضطرابات الناجمة عن هذه الجائحة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تتجاوز إجراءات الحكومات. تشتمل هذه الإجراءات على التدابير التي يتعين على أصحاب المصلحة الآخرين اتخاذها، لا سيما قطاع الأعمال والمجتمع المدني، والتي يمكن دفعها قدماً كي تكون أكثر مرونة وسرعة في استجاباتها، وأن تضطلع بالمزيد من المسؤوليات الاجتماعية والصحية.

في مواجهة هذا التحدي، تشتمل النتائج والتوصيات الرئيسية على ما يلي:

في فترة ما قبل جائحة كوفيد-19، كانت المنطقة تعاني من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي، وانتشار النقص التغذوي والسمنة فـ 116 مليون شخص شعروا بانعدام الأمن الغذائي، و43 مليون شخص عانوا من النقص التغذوي، و115 مليون شخص عانوا من السمنة. وقد برزت فوارق كبيرة بين مجموعات البلدان كما بين البلدان. فالسمنة أوسع انتشاراً في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل، في حين أن النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي يمثلان مشكلة أكبر في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد أزمات. والمنطقة ككل تسجل أداءً متدنياً في جميع الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي:

- ففي بُعد توفر الغذاء، إنتاجية القمح غير كافية (أقل من 50 في المائة من الإمكانيات)، والإنفاق في مجال الزراعة منخفض (أقل من 0.5 في المائة)، من بين أبعاد رئيسية أخرى.
- أما في بُعد الحصول على الغذاء فتواجه المنطقة تحديات نتيجة ارتفاع وتزايد معدل الفقر (29 في المائة)؛ وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين النساء والشباب، بنسبة 20 في المائة و26.5 في المائة على التوالي؛ يصل التضخم إلى أكثر من 45 في المائة في أقل البلدان نمواً؛ ويسجل ارتفاع إنفاق الأسر المعيشية على الأغذية 31 في المائة.
- وأما بُعد الاستفادة من الغذاء والحصول على الخدمات الأساسية المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي فهما منخفضان في أقل البلدان نمواً وقدرهما 40 في المائة و60 في المائة على التوالي، كما تسجَل معدلات مرتفعة في حالات تقزُّم الأطفال (22 في المائة) وهزال الأطفال (8.2 في المائة) وكذلك في فقر الدم عند النساء في سن

الإنجاب (35.5 في المائة).

- وقد تزايد عدم الاستقرار السياسي الذي يطرح تحديات أمام الاستقرار الغذائي، في حين أن تغيُّر المناخ وضعف البنى التحتية بشكل عام يعوقان إنتاج الأغذية والإمداد بها.

وعليه، تبرز حاجة ملحة لمعالجة الثغرات والتحديات في مجال الأمن الغذائي. وسيتعين على المنطقة العربية أن تعمل على القضايا الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والوطني. ستشتمل الإجراءات على تعزيز تجارة المنتجات الزراعية لتأمين الواردات، وتيسير الصادرات وتحسين التجارة داخل المنطقة؛ وإعادة النظر في اللجوء إلى دعم الأغذية، ولا سيّما القمح والسكّر نظراً لفعاليّتهما في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز القيمة المضافة للمنتجات الزراعيّة؛ وزيادة كفاءة سلاسل القيمة ومرونتها؛ وزيادة التعاون والتنسيق بين القطاعات لمواجهة التحديات الغذائية في المنطقة، من الإنتاج إلى الاستهلاك. ويتعين على الحكومات أن تقيّم فعاليّة برامج شبكات الأمان الاجتماعي في سياق جائحة كوفيد-19 لكي تغطي بشكل أفضل أكثر الناس ضعفاً وأن تستخلص دروساً من الجائحة في مسألتي العوائق الأساسيّة في سلسلة القيمة الغذائيّة، والوصول إلى المدخلات والأسواق. وتبرز حاجة ماسة إلى تحسين جمع البيانات وتوفرها ونشرها لضمان وضع السياسات القائمة على الأدلة.

إن حدوث جائحة كوفيد-19 وانتشارها السريع على نطاق العالم قد أجبرا البلدان على اتخاذ تدابير تقييدية حدّت من الأنشطة الإنتاجية، فأثر ذلك سلباً على الأمن الغذائي وعلى قطاع الأغذية بوجه عام. وقد أثرت بعض التدابير تأثيراً مباشراً على توفر الأغذية، مثل القيود المفروضة على تصدير بعض المواد الغذائية. أما آثار التدابير الأخرى فكانت غير مباشرة، مثل إغلاق الحدود، والقيود المبكرة المفروضة على التنقل، بما في ذلك على اليد العاملة الزراعية، وإغلاق المكونات الرئيسية للاقتصاد أو العمل فيها عن بُعد، مثل المطاعم والمدارس والمكاتب وغيرها. وفي حين قام العمال من مختلف القطاعات بالعمل من منازلهم، احتاج القطاع الغذائي الحيوي إلى مواصلة العمل على الأرض وفي الميدان. ووجب اتخاذ تدابير وقائية عاجلة في المزارع، وفي الصناعات الغذائية، ولتجار الجملة والتجزئة. وأدى تكديس الأسر المعيشية للأغذية في الأيام الأولى من الجائحة إلى الضغط على المتاجر الكبرى وعلى تجار التجزئة المتعاملين بالأغذية والمواد الأساسية.

لقد أصابت الجائحة المنطقة العربية في وقت عانت فيه أصلاً من قيود حرجة وصعبة في المجالات الاجتماعية السياسية والاقتصادية وفي مجال الأمن الغذائي، فكشفت عن مَواطن ضعف في سلاسل القيمة الغذائية الإقليمية. غير أن الأثر الأكبر على إمكانية الحصول على الغذاء جاء نتيجة تزايد البطالة والفقر. فمن المتوقع أن تصل نسبة البطالة على الصعيد الإقليمي إلى 15 في المائة بحلول عام 2022، في حين من المتوقع أيضاً أن تتزايد معدلات الفقر، لا سيما في البلدان التي تشهد نزاعات، لتطال أكثر من 50 في المائة من السكان.

ومع استمرار تكشُّف الآثار، لا يزال عدم اليقين كبيراً. ولا بد للبلدان من تقييم الأمن الغذائي والقطاع الغذائي على الصعيدين الوطني والمحلي لتحديد الإجراءات اللازمة. ولا بد لها أيضاً من تعزيز قدرة هذا القطاع على الصمود مع النظر في الدور الحاسم الذي يؤديه التنسيق والتعاون في الإجراءات الوطنية. تتعدد السُبُل لتعزيز قدرة سلاسل الإمداد على مواجهة الأوبئة وغيرها من الأزمات، ومنها تنويع قنوات شراء السلع الغذائية الرئيسية واعتماد آليات لتيسير التجارة. وتشمل الإجراءات أيضاً زيادة القدرة على تخزين الأغذية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. كذلك، يتسم التعاون الإقليمي بأهمية بالغة بالنسبة إلى تعزيز حركة الأغذية عبر الحدود، إلى جانب حركة العمال

الزراعيين، وبالنسبة إلى إدارة المخاطر المتعلقة بمخزونات الأغذية (لا سيما القمح والحبوب) بشكل أفضل.

وقد زادت الجائحة من تفاقم أوجه الضعف الإقليمية القائمة التي تعوق أصلاً القدرة على الاستجابة للصدمات التي تصيب النُظُم وتزعزع استقرارها.

- تعاني موارد المياه والأراضي الشحيحة من التدهور، والإفراط في الاستهلاك، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والظروف المناخية القاسية. والإنتاج الزراعي محدود. وتعتمد نسبة 56 في المائة من الأراضي الزراعية على أمطار غير منتظمة، وهذا ما يضغط على المزارع لتفرط في استغلال موارد المياه الجوفية لأغراض الري.
- تشتمل التحديات الاجتماعية الاقتصادية على زيادة متوقعة في عدد السكان بنسبة 53 في المائة، الأمر الذي سيتطلب إطعام 670 مليون شخص بحلول عام 2050. ولا يزال القطاع الزراعي مصدراً هاماً للدخل في المنطقة، بالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي الزراعي قد انخفض بنسبة 16 في المائة تقريباً على المستوى الإقليمي.
- يسجل الاعتماد على الواردات الغذائية نسبة مرتفعة، بما أن البلدان العربية تستورد 50 في المائة من السعرات الحرارية المستهلكة. ومن المتوقع أن تستمر نسبة الاعتماد الإقليمي على واردات الأغذية في الارتفاع. فيتم استيراد 63 في المائة من إجمالي القمح المستهلك في المنطقة العربية، مع العلم أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تستورد أكثر من 90 في المائة من احتياجاتها للقمح. وتنفق المنطقة حوالي 110 مليارات دولار على واردات الأغذية سنوياً، أي حوالي 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تؤدي النزاعات التي طال أمدها إلى مستويات أكثر ارتفاعاً في النقص التغذوي. وتؤثر تدابير الاحتواء لمكافحة فيروس كورونا على سُبُل العيش، لا سيما في أوساط الفقراء واللاجئين والنازحين داخلياً المجبرين على الاعتماد على المساعدات الإنسانية من أجل البقاء.

ومن أجل إعادة البناء بشكل أفضل، سيتعين على المنطقة أن تركز على الاستخدام المستدام للموارد والمجتمعات الدامجة والاقتصادات المستدامة، بالتوازي مع بذل جهود متفانية في مجال بناء السلام وزيادة المساعدات الإنسانية لتخفيف معاناة اللاجئين والنازحين داخلياً. لعل هذا هو أهم درس مستفاد من هذه الجائحة وأزماتها المتعددة. ويتعين على السياسات الاقتصادية والاجتماعية الدامجة والمراعية للمنظور الجنساني أن تضع حياة البشر في صميم خطط الاستجابة والتعافي. في هذا السياق، سيشكل تيسير الوصول إلى التمويل أمراً أساسياً، بالإضافة إلى الاستثمار في قطاع الأغذية، بما في ذلك تخفيض خسارة الأغذية وهدرها، وتغيير أنماط الاستهلاك، ضمن أولويات أخرى. وسيكون من المهم تعزيز التكنولوجيات الخضراء والرقمية التي تتطلب استثمارات محدودة والتي يمكن أن يعتمدها بسهولة صغار المزارعين والمجتمعات الريفية. في سبيل تحقيق استجابة شاملة، يتعين على الحكومات أن تقود عملية التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة وأن تدعمهم، بما في ذلك القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات الريفية. أما على الصعيد الإقليمي فسيكون تفعيل الصندوق العربي للأمن الغذائي أمراً بالغ الأهمية من أجل تقديم الإغاثة أثناء حالات النقص في الغذاء أو حالات الطوارئ، وضمان استجابة إقليمية سريعة. وتبرز الحاجة إلى دعم من مختلف صناديق التنمية العربية والعالمية في هذا المجال.

ويشكل لبنان واليمن خير مثال عن تحديات الأمن الغذائي المعقدة التي تعمقت خلال جائحة كوفيد-19. فقد عانى لبنان من نقص حاد في العملات الأجنبية أعقبه انخفاض كبير في قيمة العملة، وتدمير البنية التحتية للمرفأ، وتأثير التدابير التقييدية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. بالمقارنة مع معدل التضخم في عام 2019 البالغ 2.9 في المائة، من المتوقع أن يصل التضخم في لبنان إلى متوسط سنوي يفوق 50 في المائة في عام 2020. وقد تسبب فقدان القوة الشرائية في جعل 40 في المائة من الأسر اللبنانية عاجزة عن تلبية احتياجاتها الغذائية وغيرها من الضروريات الأساسية، وهذا ما يعرض أمنها الغذائي للخطر. ينظر هذا التقرير في التغيُّرات التي طالت توفر السعرات الحرارية

لبعض السلع المحددة، وميزان التجارة الزراعية، ونسب الاكتفاء الذاتي في ظل سعريَن مختلفين للصرف، 1,508 ليرة لبنانية كسعر الصرف الرسمي في المصارف، و3,900 ليرة لبنانية كسعر الصرف الرسمي لسحب الدولار المحلي.

أما في اليمن فقد جاء المستوى المرتفع في انعدام الأمن الغذائي نتيجة تدهور الوضع الاجتماعي السياسي منذ عام 2004، تدهورٌ تفاقم بسبب النزاع المسلح الذي بدأ عام 2015. فاليمن يستورد أكثر من 90 في المائة من مواده الغذائية، إلا أن النزاعات وجائحة كوفيد-19 التي ضربت البلاد مؤخراً أبطأت عمليات الموانئ. نتيجة لذلك، بات 80 في المائة من السكان يعيشون في وضع غير مستقر لجهة الأمن الغذائي. وقد تفاقم التضخم، لا سيما بالنسبة إلى الحبوب، فارتفعت الأسعار بين 11 في المائة بالنسبة إلى الأرز و20 في المائة بالنسبة إلى القمح. وقد ارتفعت أسعار منتجات الوقود بأكثر من 20 في المائة، مما أعاق عمليات ضخ المياه لري المحاصيل. وفي ظل تأثير الجائحة على اقتصادات بلدان الخليج، انخفضت التحويلات المالية إلى اليمن بأكثر من 70 في المائة. وقد أدى هذا كله، بالتوازي مع ارتفاع معدلات البطالة والرواتب غير المدفوعة أو المتناقصة، إلى تعريض ما بين 17 مليون و19 مليون شخص لخطر المجاعة والأمراض، بما في ذلك الكوليرا وفيروس كورونا.

وتبين إسقاطات العرض والطلب على الأغذية بحلول عام 2030 أن الإمدادات الغذائية ستكون أدنى بقليل في بيئة تعاني من انعدام الأمن الغذائي المرتفع أصلاً. وتشتمل المجالات الرئيسية التي ينبغي معالجتها على تجاوز التركيز على توفر الأغذية، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة باعتبارها أساسية لتعزيز الحصول على الغذاء والأمن الغذائي على حد سواء. ومن الممكن أن تساعد بيئة اجتماعية سياسية واقتصادية مستقرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي على تجنب القيود التجارية بغض النظر عن أسبابها، بما في ذلك القيود الناتجة عن الجائحة، وضمان قدرة سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية على الصمود. وسيتعين على المنطقة أن تعيد التشديد على ضرورة الاستثمارات والشراكات الإقليمية المشتركة في البلدان ذات الإمكانات الإنتاجية العالية نسبياً من خلال اعتماد وتنفيذ سياسات زراعية وتجارية شاملة. ويمكن أن تستفيد المنطقة أيضاً من إدماج الزراعة في اتفاقات التجارة التفضيلية بهدف زيادة الأمن الغذائي وفرص العمل والصادرات.

وبناء القدرة على مواجهة انعدام الأمن الغذائي المتزايد من أجل السماح للبلدان والمجتمعات المحلية بالصمود والتعافي من الصدمات التي تؤثر على الأمن الغذائي، إن كانت طبيعية (الفيضانات، فترات الجفاف، تغيّر المناخ)، أو من صنع الإنسان (النزاعات، الاضطرابات الاجتماعية، القيود التجارية)، أو قائمة على السوق (تقلبات الأسواق، الارتفاع الحاد في الأسعار) أو متعلقة بالصحة (فيروس كورونا) يجب أن يصبح هدفاً ملحاً في السياسات العامة للبلدان ما يخوّلها أن تفي بالتزاماتها بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وسيتضمن ذلك حكماً الاستعداد لمواجهة الصدمات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، والحماية منها، وتعزيز الاستجابة لها، والتعافي منها.

تتطلب معالجة الأمن الغذائي في المنطقة رؤية وآليات للحوكمة تعزز دينامية النُظُم الغذائية للجميع ومتانتها وسير عملها. وينبغي أن تتبنى البلدان وجميع الجهات الفاعلة هذا الهدف على المستويات الإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمجتمعي. فينبغي أن تهدف إلى ضمان القدرة على مواجهة الصدمات بدءاً من نقطة تقليص أوجه الضعف الإقليمية عبر تقييمات دقيقة تليها برامج وقائية من أجل تحديد العلامات المبكرة للصدمات وتوجيه الإجراءات السريعة بهدف تخفيف الآثار على الأمن الغذائي إلى أدنى حدودها.

في الأجلَين القصير والمتوسط، يتوقع من الحكومات أن تعطي الأولوية لمعالجة صعوبات الاقتصاد الكلي مثل انخفاض قيمة العملة، والفقر والبطالة، وعدم وجود شبكات أمان اجتماعي كافية للفقراء، والإعانات الغذائية، فيما تعمل أيضاً على التصدي لقيود الموارد الطبيعية من خلال الاستثمار بكثافة في الابتكارات التكنولوجية.

أما في الأجلَين المتوسط والطويل فيتعين على القطاع الخاص أن يركز على التصنيع الغذائي للمساعدة في تطوير صناعة أغذية إقليمية مربحة ومستدامة وشاملة للجميع، والدعوة إلى المزيد من تحرير التجارة. كذلك، فإن تطوير

نظام رصد لأسعار المواد الغذائية وإنتاج الأغذية وإمكانات التصدير والوصول إلى الأسواق سوف يساعد المنطقة أكثر في تعزيز الأمن الغذائي.

في ما يلي بعض القضايا الرئيسية الملحّة التي لا بد من معالجتها:

- ضمان أن الأغذية متاحة ويسهل وصول السكان إليها، مما يعني أن سلاسل الإمداد الغذائي تعمل على النحو المنشود، وأن البنية التحتية الضرورية قائمة جنباً إلى جنب مع الحوافز المناسبة لضمان وصول الغذاء إلى كل مكان.
- تشجيع برامج التغذية لتجنب نقص التغذية والإفراط فيها من خلال اتباع نُظُم غذائية متوازنة مع تجنب الإفراط في خسائر الأغذية وهدرها، الأمر الذي قد يزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي.
- تعزيز الموارد الموجودة على المستويين القُطري والمجتمعي لمعالجة المشاكل الناشئة وتوزيع الموارد المحدودة وإعادة تخصيصها.

المحتويات

شكر وتقدير iii
تمهيد iv
موجز تنفيذي vi

المقدمة 1

1. الأمن الغذائي الإقليمي: كان هشاً قبل الجائحة 5
رسائل رئيسية 6
ألف. الأمن الغذائي: مصدر قلق عالمي 7
باء. رصد الأمن الغذائي 7
جيم. هل يشكل توفر الغذاء مصدر قلق شديد؟ 10
دال. الحصول على الغذاء: أوجه عدم المساواة في المنطقة 12
هاء. أوجه القصور في الاستفادة من الغذاء 13
واو. تزايد عدم اليقين 14
زاي. الأمن الغذائي: حالة هشة تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19 17
حاء. توصيات عملية 19

2. جائحة كوفيد-19: التحديات الناشئة في مجال الأمن الغذائي في المنطقة العربية 23
رسائل رئيسية 24
ألف. جائحة كوفيد-19 25
باء. عبء عالمي يكشف مَواطن الضعف في النظم الغذائية 26
جيم. تعطل النُظُم الغذائية داخل المنطقة 28
دال. القيود على توفر الغذاء 28
هاء. تعطل الحصول على الغذاء 30
واو. سلوك المستهلك 33
زاي. توصيات متعلقة بالإجراءات 36

3. ازدياد الضغوط على الأمن الغذائي بسبب جائحة كوفيد-19 39
رسائل رئيسية 40
ألف. ندرة الموارد الطبيعية تترك أثراً كبيراً على الأمن الغذائي 41
باء. الوضع الاجتماعي الاقتصادي والأمن الغذائي 43
جيم. التحديات الناجمة عن الاعتماد على الواردات الغذائية 45
دال. تدهور الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد نزاعات 46
هاء. توصيات عملية 49

4. آثار جائحة كوفيد-19 والسيناريوهات البديلة للأمن الغذائي 53
رسائل رئيسية 54
ألف. ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة 57
باء. قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها: سيناريو خط الأساس للمنطقة العربية ومجموعات البلدان 60
جيم. السيناريو البديل 68
دال. دراسة حالة لبنان: عبء ثلاثي يتألف من جائحة كوفيد-19، وانخفاض قيمة العملة، والتدهور الاقتصادي 74
هاء. دراسة حالة اليمن: جائحة كوفيد-19 تضاعف الأزمات المتعددة فتفاقم انعدام الأمن الغذائي 76
واو. توصيات متعلقة بالإجراءات 80

5. الخطوات المقبلة: تعزيز قدرة الأمن الغذائي على الصمود في أعقاب صدمات جائحة كوفيد-19 81

المرفقات 85
المرفق 1. تدابير وطنية مختارة للتصدي لجائحة كوفيد-19 86
المرفق 2. خلفية عمليتَي المحاكاة 87

المراجع 88

قائمة الجداول

الجدول 1. ملخص عن مؤشرات الأمن الغذائي في المنطقة العربية 9
الجدول 2. ملخص عن حالة الأمن الغذائي في المنطقة ومجموعات البلدان 21
الجدول 3. لمحة سريعة عن آثار الجائحة على العمالة في بلدان مختارة من المنطقة 32
الجدول 4. سحب المياه المستخدمة في الزراعة وتوفر هذه المياه 42
الجدول 5. الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، القيمة المضافة 45
الجدول 6. نمو الناتج المحلي الإجمالي من عام 2019 إلى عام 2030، قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها 58
الجدول 7. تغيُّر مؤشر أسعار المستهلك من عام 2019 إلى عام 2030، قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها 59
الجدول 8. الظروف الاجتماعية الاقتصادية ومؤشرات الطلب على الغذاء، سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19 62
الجدول 9. الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية، سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19 63
الجدول 10. نتائج مؤشرات مختارة في المنطقة في إطار سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19 67
الجدول 11. افتراضات السيناريو 68
الجدول 12. التغيُّرات في الإنتاج والتجارة نتيجة سيناريو صدمة أسعار الأغذية على الصعيد العالمي 69
الجدول 13. تطور الإنتاجية (بالأطنان/الهكتار الواحد) في محاكاة تحسين الإنتاجية 71
الجدول 14. النتائج الإقليمية لمؤشرات مختارة من محاكاة تحسين الإنتاجية 73
الجدول 15. التغيُّرات في أسعار السلع اللبنانية الشائعة 74
الجدول 16. التغيُّرات في متوسط الأسعار في اليمن، آب/أغسطس 2020 78

قائمة الأشكال

الشكل 1. حصص المؤشرات المختلفة لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية 8

الشكل 2. متوسط قيم كفاية الإمداد بالطاقة التغذوية، في المنطقة وفي مجموعات البلدان، 2018 11

الشكل 3. آثار الجائحة على أبعاد الأمن الغذائي الستة 27

الشكل 4. معدلات الفقر في مجموعات البلدان قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها 32

الشكل 5. النمو السكاني في مجموعات البلدان بين عامَي 2010 و2019 44

الشكل 6. العمالة في الزراعة في بلدان مختارة (النسبة المئوية من إجمالي العمالة) 44

الشكل 7. مؤشرات مختارة للأمن الغذائي في البلدان التي تشهد نزاعات 48

الشكل 8. نمو الناتج المحلي الإجمالي، قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها 57

الشكل 9. مؤشر أسعار المستهلك، قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها 59

الشكل 10. النمو في الطلب الإقليمي على الغذاء حسب المجموعة الغذائية70 60

الشكل 11. متوسط استهلاك الأغذية الإجمالي في المنطقة العربية (كيلو سعرة حرارية/الفرد/اليوم) 60

الشكل 12. توفر السعرات الحرارية من الأغذية الأساسية والحيوانية والدهون والمُحليات 61

الشكل 13. إسقاطات الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية بالدولارات الثابتة للفترة 2004-2006 64

الشكل 14. الإسقاطات المتعلقة بإنتاج اللحوم في المنطقة 65

الشكل 15. صافي نصيب الفرد من الواردات الزراعية في المنطقة العربية بالدولارات الثابتة للفترة 2004-2006 65

الشكل 16. صافي الميزانيات التجارية الزراعية في المنطقة العربية ومجموعات البلدان بالسعر الثابت للدولار للفترة 2004-2006 66

الشكل 17. معدل الاكتفاء الذاتي من سلع مختارة في المنطقة 67

الشكل 18. النسبة المئوية للفوارق في توفر السعرات الحرارية في ما يتعلق بسلع مختلفة في لبنان بين سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19 وسيناريو سعر الصرف 75

الشكل 19. النسبة المئوية للفوارق في موازين التجارة الزراعية في لبنان بالقيمة الثابتة، سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19 مقابل سيناريو سعر الصرف 76

الشكل 20. الفوارق في معدلات الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى سلع مختارة في لبنان، بين سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19 وسيناريو سعر الصرف 76

الشكل 21. التضخم في اليمن للفترة 2004-2030 (سنة الأساس 2020) 77

الشكل 22. سعر صرف الدولار الإسمي 78

الشكل 23. الإمداد بالسعرات الحرارية قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها، بالكيلو سعرة حرارية 79

قائمة الأطر

الإطار 1. إضافة القيمة وتقليل الخسائر وزيادة الدخل من خلال حفظ الأغذية 11

الإطار 2. عبء سوء التغذية في البلدان العربية 14

الإطار 3. المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ 15

الإطار 4. العلاقة بين السمنة والإغلاق التام بسبب جائحة كوفيد-19 17

الإطار 5. جائحة كوفيد-19 والتغذية 25

الإطار 6. أهداف التنمية المستدامة وجائحة كوفيد-19 26

الإطار 7. الجوائح والتجارة: هل من دروس مستفادة؟ 28

الإطار 8. أثر جائحة كوفيد-19 على تجارة الأغذية في بلدان مختارة 29

الإطار 9. استجابات البلدان العربية على الصعيد الإقليمي لأزمة الغذاء في فترة 2007-2008 31

الإطار 10. جائحة كوفيد-19 تحمل معها التحديات والفرص للمرأة العربية 33

الإطار 11. الجانب الآخر من آثار الجائحة: أمثلة من بلدان مجلس التعاون الخليجي 35

الإطار 12. تمكين المرأة من خلال إنتاج الخضروات العضوية: مشروع سفرة Soufra 35

الإطار 13. تجميع مياه الأمطار لتعزيز الإنتاج الزراعي 42

الإطار 14. الزراعة في هولندا 51

الإطار 15. أثر انعدام الأمن الغذائي الشديد 77

المقدمة

يأتي الأمن الغذائي على رأس جدول أعمال الدول العربية. ويتسم استقرار توفر الغذاء والحصول عليه إلى جانب نوعية الأغذية وأثرها التغذوي بأهمية قصوى. وقد تم الاتفاق على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي، وهي التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار، خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، وأعيد التأكيد عليها في مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في عام 2009[1]. وهذه الأبعاد موجودة في جوهر تعريف الأمن الغذائي الذي يتوفر "عندما تتوفر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة" (FAO, 1996 and 2009).

شكل فيروس كورونا أحدث تحدٍ للأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم وفي المنطقة العربية. وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي فيروس كورونا على أنه جائحة في 11 آذار/مارس 2020، في إشارة إلى أن الفيروس موجود في منطقة جغرافية واسعة ويؤثر على نسبة كبيرة من السكان. نظراً إلى سهولة انتقال عدواه وقدرته على التأثير الشديد على الفئات السكانية الضعيفة، اضطرت البلدان إلى اتخاذ تدابير جذرية لإنقاذ الأرواح والحد من انتشار الفيروس. فشملت التدابير الإغلاق التام أو الجزئي، وإغلاق الحدود، وتخفيض نسبة الإشغال داخل المؤسسات التجارية، بما في ذلك المؤسسات الغذائية. وقد تكبدت صناعة السياحة والخدمات المتصلة بها، بما في ذلك الفنادق وشركات الطيران، خسائر كبيرة في المداخيل وفرص العمل.

وأدت التدابير التقييدية إلى تقويض الأمن الغذائي، وتفاقم نقاط الضعف القائمة، وطرح تحديات في وجه الاقتصادات في جميع أنحاء العالم بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص. فظهرت أوجه الخلل في سلاسل الإمداد الغذائي إلى الواجهة، وكشفت قابلية المنطقة للتأثر بمخاطر الإمداد الغذائي. على مستوى المستهلك، أدى شراء الأغذية بدافع الهلع إلى نقص في المنتجات الأساسية، وهذا ما تسبب في ارتفاع أسعار سلع غذائية مختارة. في الوقت نفسه، تعرقلت إمكانية الحصول على الغذاء بسبب خسارة الدخل مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر في جميع أنحاء المنطقة. وتحمل القطاع غير النظامي الذي يشكل مصدراً لكسب سُبُل العيش للكثيرين، لا سيما في المناطق الريفية وفي قطاع الأغذية، وطأة الضربة.

وعليه، أصدرت الإسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة هذا التقرير من أجل إرشاد النقاش ووضع السياسات بشأن الأمن الغذائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات الناجمة عن هذه الجائحة. ويهدف التقرير إلى وصف وضع الأمن الغذائي الإقليمي ودون الإقليمي، وتحديد مَواطن الضعف الإقليمية أمام الصدمات، وتقييم آثار جائحة كوفيد-19 على البلدان العربية، فضلاً عن تقييم قدرتها على زعزعة الأمن الغذائي ضمن الإطار الزمني لأهداف التنمية المستدامة. من المتوقع أن تتسبب الاضطرابات التي أحدثتها هذه الجائحة في بداية ركود اقتصادي في جميع أنحاء العالم والمنطقة، مما سيؤدي إلى مزيد من المعاناة الاقتصادية والشواغل المحتملة بشأن الحصول على الغذاء وتوفره والاستفادة منه. ومن المرجح أن تشهد المنطقة ارتفاعاً حاداً في أسعار السلع الأساسية الوطنية، وانخفاضاً في الطلب على الأغذية المغذية، ونقصاً في سلع مختارة، وزيادة في خسائر الأغذية وهدرها، وخسارة الدخل بسبب القيود المفروضة على التنقلات، والإشغال، وعمليات الأعمال التجارية الغذائية، وما إلى ذلك. ومن الضروري تحليل هذا الوضع الآخذ في التكشف لتقديم مجموعة من التوصيات والخيارات لواضعي السياسات من أجل مواجهة التحديات الحالية والقادمة، استناداً إلى الخبرات المتاحة.

1 البُعدان الجديدان اللذان أضيفا خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2020 أي "الوكالة" و"الاستدامة"، غير متوفرين حتى الآن.

يرتبط تعزيز الأمن الغذائي بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فللأمن الغذائي هدف وُضِع خصيصاً له هو الهدف 2، أي القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة. ويعتمد تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة على تحقيق العديد من الأهداف الأخرى، وهي الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 6 (المياه)، والهدف 7 (الطاقة)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 11 (مدن مستدامة)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة في البر)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، من بين أهداف أخرى. وينظر هذا التقرير في هذه الروابط في إظهار الحاجة إلى نُهُج متعددة الأبعاد لتحقيق الأمن الغذائي.

ويشكل هذا التقرير تكملة للبحوث التي تجريها الإسكوا ومعها منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الإقليميون بشأن الأمن الغذائي من أجل تقديم دعم إضافي للبلدان الأعضاء في إطار وضعها سياسات قائمة على الأدلة. في عام 2017، أصدرت الإسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة منشوراً بعنوان "الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية"، سلط الضوء على تحديات الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة. وتشمل هذه التحديات ندرة الموارد الطبيعية وتزايد الطلب نتيجة عدد السكان المتنامي، وتفاقم تغيّر المناخ، وتقلبات تجارة الأغذية العالمية، والاضطرابات الاجتماعية السياسية الطويلة الأمد، بما في ذلك الحروب والنزاعات المسلحة. أما في عام 2019 فنشرت الإسكوا بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية منشوراً بعنوان "رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية" لتقديم إطار عربي لرصد الأمن الغذائي تم تطويره مؤخراً ويمكن تنفيذه على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد حدد التقرير 24 متغيراً بهدف تحقيق فهم أعمق للطبيعة المتعددة الأبعاد التي يتسم بها الأمن الغذائي. وتم استعراض الاتجاهات والاختلافات مع العالم في مخططات ورسوم بيانية سهلة الاستخدام.

وقد أصدرت طبعة عام 2020 من تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم"، التي اشتركت في إنتاجها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، سلسلة من الإسقاطات تشير إلى أن جائحة كوفيد-19 قد تضيف ما بين 5 و7 ملايين شخص إلى عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في غرب آسيا وشمال أفريقيا في عام 2020، وأن التعافي قد يكون بطيئاً وأقل اكتمالاً من المناطق الأخرى.

وفي حين تدرك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة تماماً أن الوقت لا يزال مبكراً لتقييم الأثر الكامل لهذه الجائحة على الأمن الغذائي في المنطقة، من الواضح أن الأزمة قد عمقت الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي وزادت من مستوى عدم اليقين الذي يواجهه واضعو السياسات الزراعية والغذائية. وتتمثل إحدى المعضلات التي عادت إلى الظهور بما يلي: إلى أي مدى ينبغي أن تنتج البلدان المزيد من الأغذية في مقابل الاعتماد أكثر على الواردات، وكيف يجب أن تحقق التوازن في المخاطر المتوسطة إلى الطويلة المدى لجهة استدامة الموارد الطبيعية النادرة، في مقابل البقاء عرضة لتقلبات الأسعار العالمية؟ نظراً إلى العجز الهيكلي في إنتاج الأغذية في المنطقة العربية، السؤال المطروح أيضاً يتعلق بالآليات التي ينبغي وضعها للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على استيراد الأغذية. وتستلزم الاضطرابات التي سببها انتشار الجائحة اتخاذ إجراءات تتجاوز الحكومات لتشمل أصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما قطاع الأعمال والمجتمع المدني، الذين يضطلعون جميعاً بدور مهم في الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

ينظر هذا التقرير في هشاشة الأمن الغذائي في المنطقة العربية قبل جائحة كوفيد-19، استناداً إلى أبعاده الأربعة وهي التوفر، والاستفادة، والحصول، والاستقرار. وهو يستخدم الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي كأساس للتحليل. ومع توقع أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تدهور الأمن الغذائي، سيتم النظر في الآثار لجهة التأثيرات على تجارة الأغذية وعمليات إنتاجها، فضلاً عن قدرة الناس على الحصول على أغذية كافية ومغذية. والحاجة ماسة إلى هذا التحليل

نظراً إلى المشاغل المتزايدة بشأن قدرة المنطقة على استيعاب تداعيات أزمة كورونا والصدمات المماثلة التي قد تنشأ في المستقبل، لا سيما في ظل وضع مالي صعب. تتعدد مَواطن الضعف التي تحد من قدرة الأمن الغذائي في المنطقة على الصمود، ومن المتوقع أن تزيد الاضطرابات التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 من ضغوط مَواطن الضعف هذه، لا سيما تلك المتعلقة بارتفاع نسبة ندرة الموارد الطبيعية، والتحديات الاجتماعية الاقتصادية، والاعتماد على الواردات، والنزاعات التي طال أمدها. بناءً على ذلك، يجري تحليل الآثار القصيرة إلى المتوسطة الأجل على العرض والطلب على الأغذية في حالات وجود جائحة كوفيد-19 وعدم وجودها، كما يجري تحليل سيناريوهات معقولة لصدمات السوق بشأن ارتفاع الأسعار وإنتاجية الحبوب لتقييم الآثار على الإمدادات الغذائية والعجز التجاري الزراعي.

ويسلط التقرير الضوء على دراستَي حالة عن لبنان واليمن. فيقوم استعراض لوضع لبنان بتقييم حالة أمنه الغذائي في ظل العبء الثلاثي الذي يتألف من جائحة كوفيد-19 وانخفاض قيمة العملة والتراجع الاقتصادي. أما بالنسبة إلى اليمن فيرصد التقرير كيف تُفاقم الآثار المشتركة للأزمات المتعددة، بما في ذلك أزمة جائحة كوفيد-19، من انعدام الأمن الغذائي في بلد من أقل البلدان نمواً واقع في براثن النزاع. ويستفيد التقرير من عمليات المحاكاة باستخدام نموذج أغلينك-كوزيمو Cosimo-Aglink الذي تديره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة لتحليل العرض والطلب على السلع الزراعية في المنطقة العربية.

ويغطي التحليل الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والقُطرية العربية، ويشير إلى أربع مناطق دون إقليمية أو فئات قُطرية:

- بلدان مجلس التعاون الخليجي: البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.
- أقل البلدان نمواً: جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، والسودان.
- البلدان المتوسطة الدخل: الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس.
- البلدان التي تشهد نزاعات: العراق، وليبيا، ودولة فلسطين، والجمهورية العربية السورية، واليمن.

القسم 1 من التقرير يبحث في حالة الأمن الغذائي الهشة قبل جائحة كوفيد-19 على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهو يحدد ويفصّل اتجاهات الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة، مع التركيز على كل ركيزة من الركائز الأربع (التوفر، والحصول، والاستدامة، والاستقرار)، واستكشاف المتغيُّرات داخل كل منها عن كثب. وينتهي هذا القسم بتدخلات مقترحة لمعالجة الثغرات والتحديات في مجال الأمن الغذائي، ولتعزيز الأمن الغذائي.

القسم 2 يصف الجائحة وينظر في أثرها العام على قطاع الأغذية على الصعيد العالمي وفي المنطقة العربية. وهو يستعرض التعطل الحاصل في توفر الأغذية والإمدادات والتغذية. ويقدم هذا القسم استجابات وخيارات رئيسية في مجال السياسات من أجل دعم التدخلات لمعالجة تداعيات جائحة كوفيد-19 على النُظُم الغذائية.

القسم 3 يستكشف مَواطن الضعف التي تحد من الأمن الغذائي. وهي تشتمل على تزايد ندرة الموارد الطبيعية، ومنها المياه والأراضي الصالحة للزراعة بشكل أساسي، بسبب الإفراط في استغلالها وتدهورها، فضلاً عن الظروف المناخية القاسية. ويسلط هذا القسم الضوء أيضاً على الضغوط الاجتماعية الاقتصادية مثل النمو السكاني، والتحضر، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى انخفاض الاستثمار في الزراعة. فنظراً إلى الموارد المحدودة، تعتمد المنطقة على التجارة لضمان إمداداتها الغذائية، وهذا ما يضع البلدان تحت رحمة التقلبات في أسواق الأغذية العالمية. ويشير هذا القسم إلى أن تحدي تغيّر المناخ، الذي يزيد من حدة الندرة المتزايدة للموارد الطبيعية، ومعه تأثير النزاعات التي طال أمدها في المنطقة، يتركان أثراً إضافياً على الأمن الغذائي. وينتهي هذا القسم باقتراح إجراءات لتعزيز الأمن الغذائي وقدرته على الصمود.

القسم 4 يبحث في آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد وقطاع الأغذية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. واستناداً إلى نموذج المحاكاة، يستعرض هذا القسم الوضع السائد قبل الجائحة وبعدها، ليصف الطلب والعرض في مجال الزراعة. فيجري تقييم الطلب من خلال نصيب الفرد من استهلاك الأغذية، في حين يجري تقييم العرض من خلال توفر السعرات الحرارية، والتجارة الزراعية الصافية، والفجوة في الإمدادات الغذائية بالنسبة إلى السلع الرئيسية. ويعرض هذا القسم الآثار المقدرة على الزراعة والنُظُم الغذائية في عام 2020، فضلاً عن الإسقاطات لعام 2030، باستخدام سيناريوين عن صدمة السوق بشأن أسعار الأغذية وإنتاجيتها. وينتهي هذا القسم بدراستَي حالة، إحداهما عن لبنان وتجربته مع الركود الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة، والثانية عن اليمن، وهو بلد من أقل البلدان نمواً يواجه انخفاضاً في قيمة العملة وانعداماً حاداً في الأمن الغذائي فضلاً عن نزاع مستمر. ويستعرض الجزء الأخير من هذا القسم الاستجابات التي سبق واعتمدتها المنطقة ويقدم توصيات لمساعدة البلدان على تعزيز القدرة على الصمود على صعيد السلسلة الغذائية من أجل ضمان قدر أكبر من الاستقرار والاستدامة.

القسم 5 يلخص الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 في المنطقة، ويوفر السُبُل التي تتيح للبلدان المضي قدماً لتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات وتقوية جميع أبعاد الأمن الغذائي.

باختصار، يوفر التقرير للقراء فهماً واضحاً للعوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي في المنطقة قبل وأثناء جائحة كوفيد-19، مع الاعتراف بأن الآثار لا تزال تتكشف. وهو يعرض الاستجابات للتخفيف من حدة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، ودعم عملية وضع السياسات المتكاملة على الصعيد الوطني، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن الغذائي الذي يشكل تحدياً محورياً لجميع البلدان العربية.

الأمن الغذائي الإقليمي:
كان هشاً قبل الجائحة

رسائل رئيسية

رسائل رئيسية

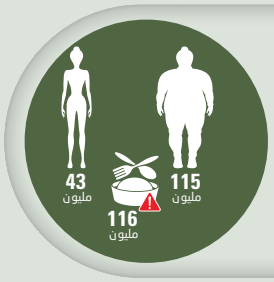

يسجل انتشار انعدام الأمن الغذائي والنقص التغذوي والسمنة معدلات مرتفعة في المنطقة، حيث يعاني 116 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي و43 مليون شخص من النقص التغذوي، وترتفع هذه المعدلات أكثر بكثير في البلدان التي تشهد نزاعات. في المقابل، يعيش 115 مليون شخص يعانون من السمنة في المنطقة، مع ارتفاع معدلات السمنة في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل.

الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية ضعيفان في عدة بلدان. فتسجل إنتاجية القمح أداءً منخفضاً يبلغ 50 في المائة فقط من الإمكانات في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد نزاعات. والإنفاق الزراعي في البلدان المتوسطة الدخل منخفض أيضاً ويبلغ 0.2 في المائة، في دلالة على نقص الاستثمارات في هذا القطاع.

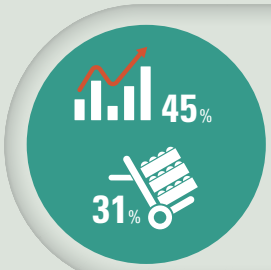

تواجه المنطقة تحديات في الحصول على الغذاء. فمعدلات الفقر المرتفعة والمتزايدة تطال 29 في المائة من سكان المنطقة، وحوالي نصف السكان في البلدان التي تشهد نزاعات وفي أقل البلدان نمواً. أما نسبة البطالة فتبلغ 20 في المائة بين النساء، مقابل 8 في المائة بين الرجال، و26.5 في المائة بين الشباب. كذلك، فإن الحصول على الغذاء ينوء تحت قيود معدل تضخم مرتفع يصل إلى أكثر من 45 في المائة في أقل البلدان نمواً. أما الإنفاق على استهلاك الأغذية فهو مرتفع بنسبة 31 في المائة من الدخل في المنطقة، مقابل 22 في المائة في المتوسط في العالم. والإنفاق مرهق بشكل خاص في البلدان التي تشهد نزاعات والبلدان المتوسطة الدخل.

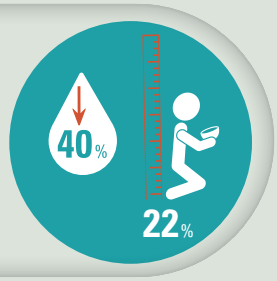

تواجه الاستفادة من الغذاء لعيش حياة صحية تهديداً بالخطر، بما أن 40 في المائة من سكان أقل البلدان نمواً لا يصلون إلى خدمات مياه الشرب الأساسية و60 في المائة منهم لا يصلون إلى خدمات الصرف الصحي. وتعاني المنطقة من انتشار واسع لحالات تقزم الأطفال (22 في المائة)، وهزال الأطفال (8.2 في المائة)، وفقر الدم عند النساء في سن الإنجاب (35.5 في المائة).

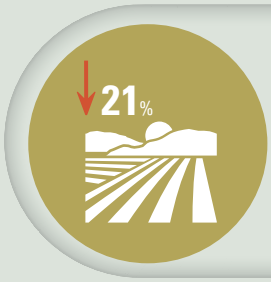

تراجع الاستقرار السياسي الإقليمي من المرتبة 20 في عام 2010 إلى المرتبة 16 في عام 2018، في إشارة إلى أن المنطقة ترزح تحت وطأة بلاء النزاعات التي تحمل معها آثاراً مباشرة على الأمن الغذائي. ويعيق تغيّر المناخ إنتاج الأغذية، فيحد من الإنتاجية الزراعية بنسبة قد تصل إلى 21 في المائة بحلول عام 2080.

1. الأمن الغذائي الإقليمي: كان هشاً قبل الجائحة

ألف. رصد الأمن الغذائي

تشير التقديرات الواردة في تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" لعام 2020 إلى أن حوالي 1.95 مليار نسمة يواجهون انعداماً متوسطاً أو شديداً في الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. ويعاني أكثر من ثلث هؤلاء، أو 703 ملايين نسمة، من انعدام الأمن الغذائي الشديد. والأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط إلى الشديد لا يصلون إلى الغذاء الكافي ولا إلى الغذاء المغذي. تجدر الإشارة إلى أن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على عدد أكبر من الناس في أفريقيا وآسيا، بما أن هاتين القارتين تشكلان موطناً لنحو 84 في المائة من مجموع الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي. مع ذلك، يعاني 89 مليون شخص في أوروبا وأمريكا الشمالية أيضاً من انعدام الأمن الغذائي. والمعلوم أن النزاعات وتغيّر المناخ وتدهور الأوضاع الاقتصادية هي عوامل تفاقم انعدام الأمن الغذائي (FAO and others, 2020a).

لقد أظهرت أزمتا أسعار الأغذية في فترة 2007-2008 وفترة 2010-2011 أوجه الخلل في نظام الأغذية ومدى قابلية تعرضه لمجموعة من التحديات، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، إنتاج الإيثانول إلى جانب انخفاض المخزونات الغذائية، وما نتج عن ذلك من مضاربات في أسواق السلع الأساسية (Piesse and Thirtle, 2009). ففي عام 2008، ارتفعت أسعار السلع الغذائية المتداولة بنسبة 56 في المائة مقارنة بالعام السابق، فدفعت بالكثير من البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية إلى وضع صعب لجهة الحصول على الغذاء والقدرة على تحمل تكلفته (Mitchell, 2008; Martin and Anderson, 2011; Wright and Cafiero, 2011). وقد أظهرت الأزمة أن إنتاج المزيد من الغذاء لن يكون الحل السحري لمواجهة مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي في حال غياب التوزيع المنصف. وصحيح أن إنتاج الأغذية في جميع أنحاء العالم قد شهد نمواً كبيراً منذ أوائل ستينيات القرن الماضي، وارتفع بنسبة تزيد عن 10 في المائة خلال أزمة أسعار الأغذية بين عامَي 2007 و2011، إلا أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال موجوداً ولا بد من القضاء عليه. ويأتي هذا الواقع نتيجة مفارقات مثل الإفراط في الاستهلاك وهدر الأغذية من قبَل بعض السكان، في حين يعاني ملايين الأشخاص من سوء التغذية (FAO and others, 2020a). ففي عام 2011، قُدِّر الإنتاج العالمي من الأغذية بنحو 3.9 مليار طن سنوياً، مع أن ثلث هذه الكمية تقريباً قد فُقد أو أُهدر (Gustavsson and others, 2011).

باء. رصد الأمن الغذائي

"يتحقّق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة" (FAO, 2003). يشكل ضمان الأمن الغذائي للجميع مسعى طموحاً وعملية متعددة الأبعاد، حيث لا

تقتصر الاعتبارات الوحيدة على إنتاج الغذاء والحصول عليه. فتحقيق الأمن الغذائي أمر معقد ويتطلب أخذ مسائل متعددة في الاعتبار، بما في ذلك البنية التحتية والصحة والاقتصاد. انطلاقاً من هذه الطبيعة المعقدة، تم وضع إطار لرصد الأمن الغذائي للمنطقة العربية استناداً إلى المعارف والممارسات العالمية المتاحة، فضلاً عن الخصوصيات الإقليمية. وتشمل هذه الخصوصيات التفضيلات الغذائية، ومحدودية الموارد الطبيعية، وتغيّر المناخ، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية السياسية. يضم الإطار 24 مؤشراً تساعد على وصف الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة الأصلية (ESCWA, 2019a)[1].ومؤخرًا ،اقترح فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية اضافة بعدين، هما "الوكالة" و"الاستدامة" (FAO-CFS, 2020).

ويقوم الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي بعرض الأمن الغذائي من خلال نتائجه الأساسية إلى جانب الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي. فيستكشف تقييم "توفر الغذاء" جانب الإمداد في مجال الغذاء في حين أن "الحصول على الغذاء" يناقش الجوانب الاجتماعية الاقتصادية في ما يتعلق بالقدرة على تحمل تكاليف الغذاء. أما تقييم "الاستفادة من الغذاء" فيساعد في وصف الأثر التغذوي في حين أن "استقرار الأمن الغذائي" يغطي قدرة قطاع الأغذية على الصمود على مر الزمن وعبر الأبعاد الثلاثة الأخرى. ويُستخدم الإطار في هذا القسم لتقييم الأمن الغذائي في المنطقة استناداً إلى الوضع الحالي للمؤشرات الـ 24 إلى جانب اتجاهاتها منذ عام 2010. فيعرض الجدول 1 حالة الأمن الغذائي في المنطقة، مع الإشارة إلى أن القيم تمثل الوضع قبل جائحة كوفيد-19، لأن البيانات الأحدث غير متوفرة بعد. ولكن، من المتوقع أن تزيد جائحة كوفيد-19 من الضغوط على حالة الأمن الغذائي الهشة أصلاً.

الشكل 1. حصص المؤشرات المختلفة لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية

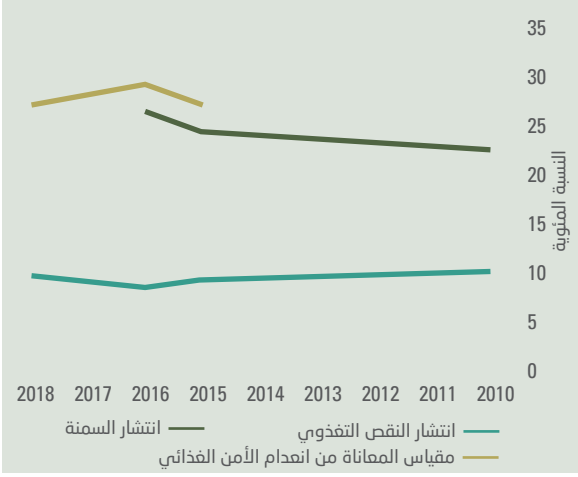

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة FAOSTAT.

انتشار انعدام الأمن الغذائي

استناداً إلى الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي (ESCWA, 2019a)، يمكن وصف الأمن الغذائي في المنطقة استناداً إلى ثلاثة مؤشرات للركائز الأساسية هي: انتشار النقص التغذوي[2]، ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي[3]، وانتشار السمنة[4] (الشكل 1). تختلف المعدلات اختلافاً كبيراً بين مجموعات البلدان. وقد بقيت نسبة النقص التغذوي على الصعيد الإقليمي عند حوالي 10 في المائة. غير أن هذه النسبة تزعزعت بفعل مستوى انعدام الأمن الغذائي الحالي، مستوى يُبلغ عنه ثلث السكان تقريباً، وهذا ما يشير إلى احتمال ارتفاع مستويات النقص التغذوي في المستقبل. في الوقت نفسه، يعاني أكثر من ربع السكان البالغين، أي حوالي 113 مليون شخص، من السمنة. ومع الضعف النسبي لأداء نتائج الأمن الغذائي الثلاث هذه، تواجه المنطقة العبء الثلاثي المتمثل في سوء التغذية أو نقص التغذية، ونقص المغذيات، والإفراط في التغذية (زيادة الوزن والسمنة).

1 تم وضع هذا الإطار بفضل شراكة بقيادة الإسكوا، ضمت كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والأوساط الأكاديمية، وخبراء آخرين، بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

2 انتشار النقص التغذوي هو تقدير لمدى كفاية الاستهلاك من الطاقة الغذائية ضمن فئة سكانية معيّنة، استناداً إلى تقديرات على الصعيد الوطني لتوفر الأغذية واستهلاكها والاحتياجات من الطاقة.

3 يُستخدم هذا المقياس لقياس انعدام الأمن الغذائي على مستويات عدة من الشدة، في مختلف الثقافات والمناطق الجغرافية.

4 تشير السمنة إلى الإفراط في تناول الطعام مما يؤدي إلى زيادة الوزن. وعلى الرغم من أن السمنة هي نتيجة تغذوية، فقد قررت البلدان في إطار الرصد هذا أن ثلاثة عناصر أساسية تشكل نواتج هامة للأمن الغذائي خاصة بالمنطقة، وكانت السمنة عنصراً منها.

الجدول 1. ملخص عن مؤشرات الأمن الغذائي في المنطقة العربية

المؤشر		العالم		المنطقة العربية			الاتجاه
		السنة الأخيرة		2010	السنة الأخيرة		
الرمز	الوصف	القيمة	السنة	القيمة	القيمة	السنة	
مؤشرات الركائز الأساسية							
CO1	النقص التغذوي (R) - في المائة	10.8	2016	11.5	10.0	2018	●
CO2	انعدام الأمن الغذائي (R) - في المائة	9.2	2018	n.a.	27.2	2018	
CO3	السمنة (R) - في المائة	39.0	2016	24.6	26.4	2016	●
مؤشرات التوفر							
AV1	إنتاجية القمح - في المائة	n.a.		76.5	84.5	2018	●
AV2	الإنفاق الزراعي (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.		
AV3	الخسائر الغذائية (R) - في المائة	n.a.		7.3	4.4	2017	●
AV4	إمدادات الطاقة التغذوية - في المائة	n.a.		131.0	127.4	2018	●
AV5	الاعتماد على واردات القمح (R) - في المائة	n.a.		62.5	63.3	2016	●
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة (R) - في المائة	n.a.		n.a.	56.6	2017	
مؤشرات الحصول							
AC1	الفقر (R) - في المائة	n.a.	n.a.	n.a.	29.2	2019	
AC2	الإنفاق على الغذاء (R) - في المائة	n.a.	n.a.	n.a.	31.0	2018	
AC3	البطالة (R) - في المائة	5.0	2020	9.6	11.0	2020	●
AC4	الأداء اللوجستي (مؤشر)	2.8	2018	2.6	2.6	2018	●
AC5	التضخم (R) - في المائة	2.3	2019	5.7	10.5	2019	●
مؤشرات الاستفادة							
UT1	الحصول على مياه الشرب - في المائة	88.5	2017	84.3	88.6	2017	●
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي - في المائة	68.0	2017	78.9	83.0	2017	●
UT3	تقزّم الأطفال (R) - في المائة	22.2	2017	n.a.	22.0	mult.	
UT4	هزال الأطفال (R) - في المائة	7.5	2017	n.a.	8.2	mult.	
UT5	فقر الدم عند النساء (R) - في المائة	32.8	2016	34.2	35.5	2016	●
مؤشرات الاستقرار							
ST1	تغيّر المناخ (R) (مؤشر)	n.a.		n.a.	n.a.		
ST2	مفارقات الأسعار (R) - (مؤشر)	n.a.		n.a.	-0.2	2018	
ST3	الاستقرار السياسي - (بالترتيب)	n.a.		20.0	16.1	2018	●
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي (R) - 1000 دولار/الفرد)	n.a.		10.3	8.8	2015	●
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي (R) - (كيلو سعرة حرارية/الفرد/اليوم)	n.a.		32.8	42.2	2017	●

(R) = القيمة معكوسة أثناء المعايرة n.a.= البيانات غير متوفرة mult. = عدة سنوات

● اتجاه سلبي ● أصفر: اتجاه محايد ● أخضر: اتجاه إيجابي

المصدر: الإسكوا، محتسبة من مصادر متعددة (منهجية مفصلة في ESCWA, 2019a).

ملاحظة: تستند الحسابات إلى البيانات السكانية لعام 2019 وإلى قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT (CO1, CO2, AV1, AV2, AV3, AV4, AV5, AV6, AC2, UT1, UT2, UT3, UT4, UT5, ST4, ST5)؛ الإسكوا (AC1, AC3)؛ البنك الدولي (AC4, AC5, ST3)، ومنظمة الصحة العالمية (CO3)، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة UNSTAT (ST1, ST2). يمثل خط الفقر الوطني تكلفة الاحتياجات الأساسية (8.50 دولارات في اليوم بمعادل القوة الشرائية بدولار عام 2011).

يؤثر النقص التغذوي على نحو 43 مليون شخص في المنطقة. وإذا استمرت ألإتجاهات الحالية في المنطقة، لن تتحقق أهداف التنمية المستدامة المعنية بالقضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على أغذية آمنة ومغذية وكافية على مدار العام بحلول عام 2030. غير أن الاختلافات كبيرة بين البلدان. فعلى سبيل المثال، يقل معدل النقص التغذوي عادة في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل عن 5 في المائة، في حين ترتفع معدلاته في أقل البلدان نمواً إلى 12.5 في المائة، حتى أنها تصل إلى أكثر من 27.9 في المائة (27 مليون شخص) في البلدان التي تشهد نزاعات. فترتفع مستويات النقص التغذوي إلى 38.9 في المائة في اليمن، و23.7 في المائة في العراق، و12.4 في المائة في السودان، في دلالة على أن النقص التغذوي سيظل مسألة صحة عامة، وسيثقل كاهل الناس والبلدان، لا سيما من خلال التحديات التي تواجه نمو الطفل والخسائر في الإنتاجية.

ووفقاً لمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، يشعر أكثر من 116 مليون شخص (27.2 في المائة) بانعدام الأمن الغذائي أو يعانون منه. ويعاني سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي من انعدام الأمن الغذائي بنسبة أقل (8 في المائة) في حين من المرجح أكثر أن يعاني منه السكان في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تشهد نزاعات (أكثر من 25 في المائة). أما أقل البلدان نمواً كمجموعة فتفتقر إلى البيانات، على الرغم من أن أكثر من 40 في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي في موريتانيا والسودان. وقد قضت الفيضانات المدمرة وحالات تفشي الجراد التي حدثت مؤخراً في أقل البلدان نمواً على جزء كبير من المحاصيل والهياكل الأساسية الاقتصادية. في هذه البيئة ذات الموارد وشبكات الأمان الاجتماعي المحدودة، جعل هذا الوضع نصف السكان تقريباً يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وفي عام 2016، اعتُبر أن حوالي 115 مليون شخص أو 26.4 في المائة من السكان العرب البالغين يعانون من السمنة، وهو معدل ارتفع بإطراد منذ عام 2010. تطال السمنة أكثر بكثير من ربع السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تشهد نزاعات، في حين أن نسبة السمنة منخفضة في أقل البلدان نمواً وتبلغ نحو 9 في المائة. ويمكن أن يعزى ارتفاع نسبة السمنة إلى تحول نحو النُظُم الغذائية غير المتوازنة، أدى إلى استهلاك مفرط للأطعمة الغنية بالطاقة ولكنها فقيرة بالمغذيات، أي الكربوهيدرات والدهون والسكريات. وعندما يقترن هذا التحول بانخفاض في النشاط البدني، يؤدي إلى تراكم الدهون في الجسم.

جيم. هل يشكل توفر الغذاء مصدر قلق شديد؟

يتم تحديد الإمدادات الغذائية من خلال الإنتاج المحلي والواردات الغذائية. وإنتاج الأغذية في المنطقة محدود بسبب ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، تضاف إليه قيود أخرى تشمل ضعف الإنتاجية، وعدم كفاءة استخدام الموارد، ومحدودية الاستثمارات. فإنتاجية القمح[5] أقل بقليل من 85 في المائة من الإنتاجيات المحتملة القابلة للتحقيق على الصعيد الإقليمي، لكن التوزيع غير متكافئ بين البلدان[6]. ففي أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد نزاعات، يبلغ أداء إنتاجية القمح نحو 50 في المائة وأقل من الإمكانات، في حين أن أداء الإنتاجية في مصر هو الأعلى ويبلغ 100 في المائة تقريباً. وصحيح أن الإنتاجية تتحسن لكنها تظل منخفضة بالنسبة إلى معظم المحاصيل الأساسية.

ويتم إنتاج المحاصيل الأساسية في جزء كبير منها في نُظُم الزراعة البعلية، وهي النظام السائد في المنطقة، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية بسبب استخدام أصناف المحاصيل غير المثالية، وانخفاض استخدام المدخلات والتكنولوجيا، وعدم انتظام هطول الأمطار. ويحدث انخفاض الإنتاجية في الزراعة على الرغم من تزايد القيود على المياه، ومع استمرار المنطقة في تكريس أكثر من نصف مواردها المائية المتاحة لهذا القطاع. فتصل معدلات الاستخدام إلى 80 في المائة في معظم البلدان وإلى أكثر من 100 في المائة في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، بما أنها تستخدم أيضاً طبقات المياه الجوفية غير المتجددة في الإنتاج الزراعي.

5 تُعزى إنتاجية القمح كنسبة مئوية من الإنتاجية المحتملة القابلة للتحقيق، إلى الفجوة في الإنتاجية كعامل يحد من الإنتاج المحلي للأغذية وبالتالي توفر الغذاء من المصادر المحلية (ESCWA, 2019a).

6 قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة FAOSTAT، 2018.

يمكن تحسين الأداء في مجال الزراعة إذا تم تخصيص موارد كافية لهذا القطاع واستخدامها بكفاءة. يشير مؤشر التوجه الزراعي[7] إلى أن حصة الاستثمار الحكومي في الزراعة منخفضة وقدرها 0.28، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 0.56 (ESCWA, 2019a). وهذا يظهر أن تفضيل القطاع منخفض في الميزانيات العامة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني. على سبيل المثال، تبرز الحاجة إلى استثمارات إضافية لبناء نُظُم ري جديدة وتحسين كفاءة النُظُم القائمة، وتوسيع نطاق استخدام مصادر المياه غير التقليدية، وإجراء أنشطة البحوث والتطوير لتعزيز الإنتاجية، وتعزيز كفاءة البنية التحتية الريفية وسلسلة الإمدادات الغذائية، وتوفير المزيد من الخدمات الإرشادية، من بين أولويات أخرى.

الشكل 2. متوسط قيم كفاية إمدادات الطاقة التغذوية، في المنطقة وفي مجموعات البلدان، 2018

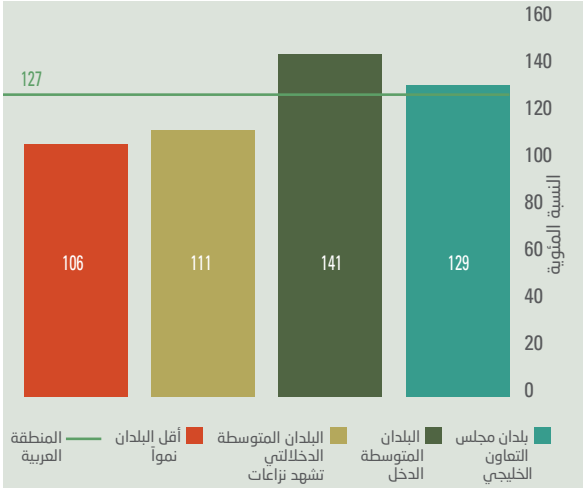

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة FAOSTAT.

الإطار 1. إضافة القيمة وتقليل الخسائر وزيادة الدخل من خلال حفظ الأغذية

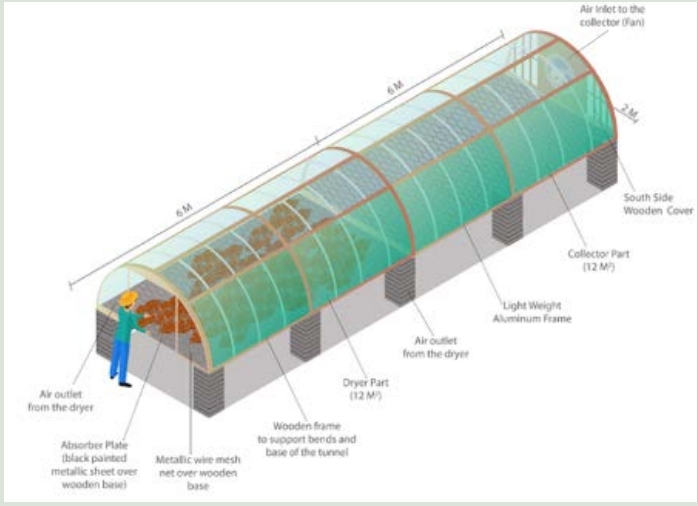

تعود ممارسات حفظ الأغذية إلى آلاف السنين. ويساعد تصنيع الأغذية على تخفيض خسائر الأغذية وهدرها من خلال إطالة مدة صلاحيتها وتوفير حلول لفائض الإنتاج الزراعي. كذلك، يوفر هذا التجهيز دخلاً إضافياً لسكان الريف على وجه الخصوص. وتشمل أشكال التصنيع تجفيف الأغذية، وصنع الصلصات والمربيات، وتحويل الفواكه والخضروات إلى عصير، وتجهيز منتجات الألبان مثل الجبنة، والكشك، واللبن أو الزبادي، الخ. والجدير بالذكر أن التجفيف بالطاقة الشمسية يناسب الظروف المناخية في المنطقة العربية وهو تقنية خضراء يمكن للمزارعين الاعتماد عليها عندما يكون الإمداد بالطاقة الكهربائية قليلاً أو لخفض فاتورة الطاقة. ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من المحاصيل في المجففات الشمسية، بدءاً من الحبوب ووصولاً إلى الأعشاب والخضروات والفواكه ومنتجات الألبان والأسماك. في مصر على سبيل المثال، أظهرت المجففات الشمسية المستخدمة لتجفيف النعناع كفاءة أعلى. أما في عُمان فأدى استخدام مجفف شمسي نفقي لتجفيف البلح (انظر الشكل) إلى تقصير وقت التجفيف بخمسة أيام وإلى تحسين الجودة. وفي دولة فلسطين، ساعد تجفيف النباتات الطبية 50 امرأة على تحقيق دخل إضافي.

7 يمثل مؤشر التوجه الزراعي نسبة حصة الزراعة في الإنفاق الحكومي إلى حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتشير قيمة قدرها 100 في المائة إلى أن حصة النفقات العامة تتناسب مع مساهمة القطاع في اقتصاد البلد (ESCWA, 2019a). أخذت الأرقام من التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020 (ESCWA, 2020b).

والغذاء متوفر نسبياً في الأسواق المحلية استناداً إلى قياس متوسط كفاية الإمداد بالطاقة التغذوية[8]، الذي يبلغ 127 في المائة في المنطقة (الشكل 2).
غير أن أقل البلدان نمواً تسجل درجة 100 في المائة تقريباً، في حين تسجل البلدان المتوسطة الدخل درجة أعلى من 140 في المائة. ويوصى عادة بالحصول على درجة عالية لمراعاة أوجه عدم المساواة في الحصول على الأغذية المتاحة والاستفادة منها (ESCWA, 2017a). كذلك، غالباً ما تتأثر إمدادات الأغذية في الأسواق المحلية بخسائر الأغذية، مع أن هذه الخسائر تبدو متدنية نسبياً حين تقارَن بخسائر الحبوب كنسبة مئوية من إمدادات الحبوب، التي تقل عن 5 في المائة في المنطقة. غير أن المعدل المتدني يمكن أن يأتي نتيجة البيانات غير الكافية لتفسير خسائر الأغذية في جميع أنحاء القطاع. فتقدر بعض الدراسات خسائر الأغذية بنسبة تصل إلى 50 في المائة في ما يتعلق بأكثر السلع الأساسية قابلية للتلف في أقل البلدان نمواً (Gustavsson and others, 2011). وتشير التقديرات العالمية إلى أن مجموع خسائر الأغذية خلال مرحلة ما بعد الحصاد يبلغ نحو 14 في المائة (FAO and others, 2020a). للتصدي لخسائر الأغذية هذه، يمكن أن يتمثل أحد الحلول في التصنيع الغذائي، كما هو مبين في الإطار 1.

دال. الحصول على الغذاء: أوجه عدم المساواة في المنطقة

يعتمد الحصول على الغذاء اعتماداً كبيراً على الظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة. فالحصول على الغذاء يتأثر في الغالب بالفقر والبطالة، وبعمل سلاسل الإمداد، من بين أمور أخرى. وبما أن المنطقة تُظهر مستويات عالية من عدم المساواة بين البلدان وداخلها، من المرجح أن تحدد هذه العوامل الثلاثة بُعد الحصول على الغذاء بالنسبة إلى الكثير من الأشخاص. في هذا السياق، يحتاج عدد من شبكات الأمان الاجتماعي وأدوات الاستهداف التي تساعد في معالجة مسألة الحصول على الغذاء إلى إعادة تفكير (ESCWA, 2014).

معدلات الفقر مرتفعة على الصعيد الإقليمي، وهي تتأرجح عند نسبة 29 في المائة وتطال 124 مليون نسمة. وقد طال الفقر 40 في المائة من سكان جيبوتي في عام 2017. أما في اليمن فقدرت نسبة السكان الفقراء بأكثر من 50 في المائة في عام 2014. وتشير التوقعات الأخيرة إلى أن ثلث السكان العرب سيعيشون في الفقر بحلول عام 2021 (ESCWA, 2020a). يعزى ارتفاع معدلات الفقر إلى حد كبير إلى النزاعات التي طال أمدها، بما في ذلك في العراق وليبيا والصومال والجمهورية العربية السورية، وإلى التدفق الكبير للاجئين والنازحين في الكثير من البلدان الأخرى. وتزيد مستويات عدم المساواة المرتفعة والمستمرة من تفاقم المشكلة. فمصر ولبنان يسجلان معدلات تصل إلى 54 في المائة و66 في المائة على التوالي، وهذا ما يعوق إلى حد كبير حصول أشد الناس فقراً على الغذاء (UNDP, 2020). إلى ذلك، أظهرت الدراسات محدودية تأثير شبكات الأمان الاجتماعي على الفقر وعدم المساواة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الاستهداف غير الكفؤ والقيود المؤسسية (Sdralevich and others, 2014).

تم تقدير معدل البطالة في المنطقة بحوالي 11 في المائة في عام 2020، أي معدل البطالة نفسه في البلدان المتوسطة الدخل، في حين بلغ 13 في المائة في البلدان التي تشهد نزاعات وحوالي 15 في المائة في أقل البلدان نمواً. أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي فهو يبلغ 4 في المائة فقط. وترتفع نسبة البطالة بين النساء إلى 20 في المائة مقارنة بنسبة 8 في المائة للرجال. كذلك، يواجه الشباب معدل بطالة مرتفعاً يبلغ 26.5 في المائة مقارنة بنسبة 14.6 في المائة في المتوسط العالمي (ESCWA, 2020a). وتنتج هذه المعدلات المرتفعة في البطالة عن الافتقار إلى النمو الاقتصادي، والاعتماد الكبير على العمل في القطاع الأولي (الزراعة) والثالث (الخدمات) بدلاً من القطاع الثانوي (الصناعة)، والنمو السكاني السريع.

ويشير عمل سلاسل الإمداد إلى وجود عوائق مادية محتملة في توزيع الأغذية، قد يعرقل توفر الأغذية

8 متوسط كفاية الإمداد بالطاقة التغذوية يعبر عن إمدادات الطاقة التغذوية كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة التغذوية. وهو يعكس كفاية الإمداد بالطاقة التغذوية على الصعيد الوطني، وبالتالي توفر الأغذية من حيث الكمية.

والحصول عليها، لا سيما في المناطق النائية والمناطق التي تشهد نزاعات. فتسجل المنطقة أداء ضعيفاً في مؤشر الأداء اللوجستي[9] الذي يبلغ 2.6 على مقياس من 1 إلى 5، مع الإشارة إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي هي المجموعة الوحيدة التي تُظهر أداءً أعلى من 3 (ESCWA, 2019a). ويشير ضعف الأداء اللوجستي إلى وجود عوائق على طول سلاسل الإمداد. ولكن، يمكن التوفير في استيراد القمح في حال أصبحت عمليات الموانئ أكثر كفاءة، وهذا ما يمكن أن يسمح في بعض البلدان بمضاعفة واردات القمح (World Bank and FAO, 2012).

أما العوامل الأخرى التي تؤثر على الحصول على الغذاء فتشتمل على التضخم، حيث القيم مرتفعة ومتزايدة، تصل إلى 10.5 في المائة في المنطقة العربية مقارنة مع قيم متدنية في العالم تبلغ 2.5 في المائة. وتسجل أقل البلدان نمواً أعلى قيم في التضخم تصل إلى 45.5 في المائة. وفي ما يتعلق بالإنفاق على استهلاك الأغذية[10]، بلغت القيم 31 في المائة في عام 2018، وهي قيم لا تزال أعلى من المتوسط العالمي البالغ 22 في المائة (ESCWA, 2019a). كذلك، فإن القيم في مجموعات البلدان مرتفعة، وهي تبلغ حوالي 36 في المائة في أقل البلدان نمواً وحوالي 33 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل (ESCWA, 2019a; USDA, 2016).

هاء. أوجه القصور في الاستفادة من الغذاء

على الرغم من الافتقار إلى البيانات الشاملة، يشكل التقزم والهزال مصدر قلق شديد في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد نزاعات، وكذلك بين فئات سكانية ضعيفة محددة، بمن فيهم النازحون. ويؤدي عدم معالجة التقزم والهزال لدى الأطفال إلى مشاكل خطيرة في النمو بين الأطفال، فضلاً عن انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في هذا السياق، تشير بعض التقديرات إلى أن الخسارة تبلغ 0.4 في المائة لكل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في التقزم، بسبب التكاليف الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها (Sebastien, 2018). ومصر هي البلد الأكثر تضرراً في المنطقة، حيث يقدر عدد الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من التقزم و/أو الهزال بـ 2.1 مليون طفل. أما المعدلات المرتفعة والمتزايدة لفقر الدم بين النساء في سن الإنجاب فهي مشكلة متنامية، حيث تتخطى المعدلات الإقليمية الـ 35 في المائة وتقارب الـ 40 في المائة في البلدان التي تشهد نزاعات (Arab and others, 2019; ESCWA, 2019a). انظر الإطار 2.

يمكن أن تؤثر أوجه النقص في المياه النظيفة والصرف الصحي، فضلاً عن الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، على الاستفادة من الغذاء لجهة سلامة الأغذية وجودتها. في هذا السياق، تحقق خدمات الشرب والصرف الصحي الأساسية انتشاراً جيداً في المنطقة، ففي عام 2017، حصل ما يقارب 90 في المائة من السكان على خدمات مياه الشرب الأساسية، كما حصل 83 في المائة منهم على خدمات الصرف الصحي. لكن هذا لا يعني إتاحة إمكانية الوصول على نطاق واسع في كل مجموعات البلدان، أو الاتساق والجودة في تقديم الخدمات. ففي أقل البلدان نمواً، لم يتمكن 40 في المائة من السكان من الحصول على خدمات الشرب الأساسية و60 في المائة منهم لم يتمكنوا من الوصول إلى خدمات الصرف الصحي في عام 2017. وتشير المقارنة بين المناطق الريفية والحضرية إلى وجود فجوات واسعة في إمكانية الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة في جميع مجموعات البلدان (ESCWA, 2015).

ويشير انتشار المستويات العالية من التقزم وفقر الدم عند النساء إلى وجود جيوب من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة. ومع أن معظم البلدان العربية

9 يقدم مؤشر الأداء اللوجستي دليلاً على نوعية الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة والنقل.

10 الإنفاق على استهلاك الأغذية هو النسبة المئوية من الدخل المنفق للحصول على الغذاء، بالتالي، هو تقدير لمدى إمكانية تحمل كلفته (ESCWA, 2019a).

الإطار 2. عبء سوء التغذية في البلدان العربية

ينتج سوء التغذية عن عدم كفاية و/أو عدم توازن استهلاك الطاقة و/أو المغذيات. وفي حين تُعتبر الأمراض الشائعة المتكررة في مرحلة الطفولة مسببات مباشرة لنقص التغذية، يشكل اتباع نظام غذائي منخفض الجودة سبباً هاماً لجميع أشكال سوء التغذية، إن كانت نقص التغذية أو نقص المغذيات الدقيقة أو زيادة الوزن أو السمنة.

وهذا العبء الثلاثي الذي ينتج عن سوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية (التقزم والهزال ونقص الوزن) ونقص المغذيات الدقيقة (فقر الدم) والإفراط في التغذية (زيادة الوزن والسمنة)، يطرح تحدياً للبلدان العربية. فتعاني مجموعات سكانية مختلفة في جميع بلدان المنطقة من شكل أو آخر من أشكال سوء التغذية، مع العلم أن مجموعات متعددة تعاني من عبء مزدوج أو ثلاثي، بمعنى أن شكلين أو أكثر على الأقل من أشكال سوء التغذية يحدثان في وقت واحد. واستناداً إلى تصنيف منظمة الصحة العالمية لشدة سوء تغذية الأطفال باعتباره مشكلة متعلقة بالصحة العامة، فإن المنطقة تعاني من انتشار مرتفع للتقزم، ومستويات معتدلة من الهزال، ومستويات معتدلة من زيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة.

فوفقاً للتقديرات الأخيرة، يعاني أكثر من طفل واحد من كل خمسة أطفال دون سن الخامسة من التقزم (انخفاض الطول بالنسبة إلى العمر)، حيث يعاني نصف البلدان العربية تقريباً من معدل انتشار مرتفع أو مرتفع جداً من التقزم. والتقزم يؤثر سلباً على النمو المعرفي والبدني للأطفال، فيسهم في انخفاض الأداء في المدرسة وبالتالي يقلل من الإنتاجية طوال فترة الحياة. أما الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول)، وهو عامل مهم في التنبؤ بوفيات الأطفال دون سن الخامسة، فمتوسط انتشاره يبلغ 8.2 في المائة في المنطقة، ويصل إلى 8.4 في المائة في البلدان التي تشهد نزاعات.

وأما زيادة الوزن فيعاني منها حوالي طفل واحد من كل 10 أطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء المنطقة، في حين أن معدلات بدانة البالغين (26.4 في المائة) تصنَف بين أعلى المعدلات في العالم وتنمو بسرعة. وتشكل زيادة الوزن والسمنة السببَين الرئيسيَين للأمراض غير المعدية ذات الصلة بالنظام الغذائي مثل أمراض القلب والأوعية الدموية، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، ومرض السكري من النوع الثاني، وبعض أشكال السرطان، وهي أمراض تسبب اليوم وفيات مبكرة وإعاقات أكثر بثلاثة أضعاف من الأمراض المعدية والأمراض النفاسية وأمراض الأطفال حديثي الولادة وأمراض التغذية.

إلى ذلك، تعاني كل البلدان في المنطقة من معدلات فقر دم متوسطة أو حادة عند النساء في سن الإنجاب. والمعلوم أن فقر الدم الحاد أثناء الحمل هو عامل خطر معروف يسبب مضاعفات تصيب الأم والجنين، فتؤدي إلى حالات الاعتلال والوفيات. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر فقر الدم على نوعية الحياة المتصلة بالصحة عند النساء ويعرض للخطر مشاركتها المنخفضة أصلاً في القوة العاملة.

شهد انخفاضاً في معدل انتشار التقزم عند الأطفال مقارنة بالعقد الماضي، سجلت مصر معدل انتشار مرتفعاً بلغ نحو 22 في المائة، في حين سجلت ليبيا ارتفاعاً حاداً بلغ نحو 38 في المائة في عام 2014 مقارنة بـ 21 في المائة في نهاية العقد الماضي (ESCWA, 2019b).

واو. تزايد عدم اليقين

يرتكز الأمن الغذائي على الاستقرار القصير والمتوسط والطويل الأجل الذي تحدده الظروف الاجتماعية السياسية السائدة، وأنماط الطقس، وتقلبات أسعار الأغذية وإنتاج هذه الأغذية والإمداد بها. وقد كان الاستقرار السياسي مصدر قلق، لا سيما منذ بداية الاضطرابات الاجتماعية السياسية في مطلع عام 2010. ولا يزال الأمن الغذائي غائباً في بعض البلدان، كما هو الحال في الصومال واليمن، وبين ملايين اللاجئين والنازحين داخلياً في جميع أنحاء المنطقة. والواقع

أن ترتيب الاستقرار السياسي للمنطقة تراجع من 20 في عام 2010 إلى 16 في عام 2018 (100 هو الحد الأقصى)، على الرغم من وجود تفاوتات بين مجموعات البلدان، فبلغ ترتيب بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي 40 في حين بلغ حوالي 20 للبلدان المتوسطة الدخل، و8 لأقل البلدان نمواً، و1 فقط للبلدان التي تشهد نزاعات (ESCWA, 2019a).

إلى ذلك، يشكل تغيّر المناخ تحدياً رئيسياً آخر يواجه المنطقة. يذكر "التقرير الخاص بشأن الاحترار العالمي" لعام 2018 الذي أصدره الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ أنه من المتوقع أن ينتقل الأمن الغذائي من درجة مخاطر متوسطة إلى درجة مخاطر عالية في ظل ارتفاع درجتين مئويتين في متوسط درجة الحرارة العالمية مقارنة بارتفاع 1.5 درجة مئوية. وتُظهر المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية (ريكار) أن المنطقة العربية تواجه بالفعل درجات حرارة مرتفعة جداً وما ينتج عنها من تزايد في الظواهر الجوية القصوى. فبالمقارنة مع الفترة المرجعية (1985-2005)، يُظهر مسار التركيز التمثيلي[11] 4.5 زيادة بمقدار 1.2 إلى 1.9 درجة مئوية بحلول منتصف القرن، وبمقدار 1.5 إلى 2.3 درجة مئوية قرابة نهاية القرن. أما مسار التركيز التمثيلي 8.5 فيُظهر زيادة بمقدار 1.7 إلى 2.6 درجة مئوية بحلول منتصف القرن وبمقدار 3.2 إلى 4.8 درجة مئوية قرابة نهاية القرن (ESCWA, 2017b).

قد يؤثر تغيّر المناخ على الأمن الغذائي من خلال زيادة قابلية تأثر البلدان في ثلاثة مجالات، بما في ذلك انخفاض الإنتاجية الزراعية، والفيضانات وفترات الجفاف من بين كوارث أخرى متصلة بالطقس، وارتفاع مستوى سطح البحر (ESCWA, 2019a). ولمعالجة سياسات تغيّر المناخ في المنطقة العربية، أنشأت الإسكوا المركزَ العربي لسياسات تغيّر المناخ (انظر الإطار 3).

ومن المتوقع أن يؤدي تغيّر المناخ إلى خفض الإنتاجية الزراعية بنسبة تصل إلى 21 في المائة بحلول عام 2080 (ESCWA, 2017c). وما لم يتم تطبيق تدابير التكيّف والتخفيف، قد تنخفض بعض معدلات إنتاجية المحاصيل بنسبة تصل إلى 30 في المائة وفق سيناريو زيادة في درجة الحرارة تتراوح بين 1.5 و2.5 درجة مئوية في مصر والأردن وليبيا، وبنسبة 60 في المائة وفق سيناريو زيادة تتراوح بين 3 و4 درجات مئوية في الجمهورية العربية السورية (World Bank, 2014). وقد يؤدي التوزيع المتفاوت أكثر فأكثر لتساقط الأمطار، وفترات الجفاف الطويلة، والعواصف المطيرة الأقوى إلى زيادة تدهور التربة وتهديد إنتاجية 83 في المائة من المناطق المزروعة زراعة بعلية (FAO and ITPS, 2015; Shideed and others, 2014). تشير عمليات المحاكاة بحسب نموذج أكواكروب (AquaCrop) وفق سيناريوهات تغيّر المناخ إلى انخفاض محتمل في إنتاجية القمح المزروع زراعة بعلية بمقدار الربع في مرشوش، المغرب. كذلك، فإن توفر الأعلاف وظروف المراعي موسمية للغاية ولا يمكن التنبؤ بها تبعاً لتغيُّرات الطقس. ومعظم المزارعين في المناطق البعلية هم من صغار المزارعين، والزراعة و/أو تربية المواشي تشكلان المصادر الرئيسية لسُبُل عيشهم. بالتالي، فإن انخفاض الإنتاجية يعني خسارتهم أساس سُبُل عيشهم (FAO, 2011).

الإطار 3. المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ

أنشئ المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ بهدف تعزيز قدرة الدول العربية على فهم آثار تغيّر المناخ على التنمية المستدامة، ومعالجتها بشكل أفضل. ويمثل المركز تتويجاً للجهود التي تبذلها الإسكوا والمنظمات الشريكة لتقديم الخدمات إلى البلدان العربية في مجالات تقييم تغيّر المناخ والتكيّف معه والتخفيف من حدته والمفاوضات بشأنه على مدى أكثر من عقد من الزمن. حتى الآن، قامت الإسكوا والجامعة العربية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بتنظيم 13 حلقة عمل تقنية تتناول القضايا التي تهم المنطقة في المفاوضات التي تجري في إطار عمليتَي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاق باريس، بما في ذلك حلقات عمل بشأن التمويل والتكنولوجيا والمعارف العلمية.

11 يصف المسار 4.5 بشكل عام سيناريو الانبعاثات المعتدلة أما المسار 8.5 فيصف سيناريو الانبعاثات المرتفعة.

يُستخدم نحو 56.6 في المائة من إجمالي استهلاك المياه في المنطقة في مجال الزراعة (ESCWA, 2019a). وانخفض منسوب المياه الجوفية بمقدار متر إلى مترين سنوياً على مدى السنوات العشر الماضية بسبب ارتفاع درجات الحرارة ومعدلات التبخر، وانخفاض معدلات تساقط الأمطار، والاستغلال المفرط لتلبية احتياجات القطاع الزراعي (UNDP, 2018). ففي الجزائر مثلاً، انخفضت كمية الأمطار انخفاضاً كبيراً على مدى العقود الأربعة الماضية، فأدى ذلك إلى انخفاض في كمية المياه التي تم تجميعها في السدود وبالتالي إلى إفراط في استغلال المياه الجوفية (Meddi and Boucefiane, 2013). أما في المملكة العربية السعودية فمن المتوقع تسجيل انخفاضات كبيرة في الموارد المائية بين عامي 2011 و2050، الأمر الذي سيزيد من الضغوط على الإنتاج الزراعي (Chowdhury and Al-Zahrani, 2013).

والواقع أن تغيّر المناخ يضيف تكاليف كبيرة إلى التحديات القائمة المتصلة بالأمن الغذائي. فالفيضانات تعيق إنتاج الأغذية وسلسلة الإمدادات الزراعية، كما هو الحال في السودان، حيث ألحقت فيضانات عام 2020 أضراراً بالغة بالأراضي الزراعية وحدّت من الأنشطة الزراعية. أما فترات الجفاف فتقلل من الإنتاجية الزراعية وتخفض الإمدادات الزراعية، فتكون النتيجة ارتفاعاً في أسعار الأغذية. وفي الصومال فإن نسبة 43 في المائة من الأراضي هي عرضة لظواهر جوية قصوى تترتب عليها عواقب وخيمة مثل جفاف عام 2017، الذي أدى إلى انخفاض في المحصول بنسبة 70 في المائة (FSNAU-FEWSNET, 2017). والسكان الريفيون الضعفاء الذين يعتمدون على إنتاج المحاصيل والحيوانات معرضون بشدة لهذه الظواهر القصوى، وهذا ما يدفع بعضهم إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية. في هذه المناطق، أدى ارتفاع الطلب على الأغذية والمياه، مقترناً بتناقص توفر الأغذية، إلى ارتفاع حاد في أسعار الأغذية. كذلك، يمكن أن تكون الأسر المعيشية الريفية غير الزراعية ذات الأجور المنخفضة عرضة لخطر كبير لأنها من المشترين الصافيين للأغذية، مع ارتفاع نسبة الإنفاق على الأغذية إلى إجمالي الإنفاق على الاستهلاك.

ومن المرجح أن يتسبب الارتفاع المتوقع لمستوى سطح البحر بسبب تغيّر المناخ في أضرار بالإنتاج الزراعي في المناطق الساحلية الخفيضة. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد إلى تعريض 12 في المائة من الأراضي الزراعية في مصر للخطر (IPCC, 2014). وتمتلك البلدان المنخفضة الدخل حصة أكبر بكثير من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي في حين أنها تتمتع بقدرة أقل على التكيّف، وهذا ما يفسر قابليتها العالية للتعرض لتغيّر المناخ وآثاره الضارة (Letta and Tol, 2019).

وقد أثر انخفاض الدخل بسبب تغيّر المناخ على الإنفاق على الصحة والصرف الصحي وسلامة الأغذية، الأمر الذي قد يزيد من قابلية التعرض للأمراض المزمنة المرتبطة بالتغذية (IPCC, 2019). ولارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون آثار كثيرة لجهة التغيُّرات في الجودة التغذوية للأغذية، لا سيما في ما يخص الدقيق من الحبوب والكاسافا (Porter and others, 2014). في بعض البلدان، يحصل السكان على 70 في المائة من الحديد أو الزنك من الحبوب أو الخضروات. وفي المناطق التي تكون فيها البروتينات من أصل نباتي بشكل أساسي، قد يكون لانخفاض محتوى البروتين في الأغذية عواقب صحية خطيرة. ومن المتوقع أن يؤدي تغيّر المناخ إلى التقليل من نوعية المياه عن طريق زيادة تملح التربة في المناطق الساحلية، على سبيل المثال، مما قد يؤدي إلى تفاقم مخاطر الأمراض المتصلة بالمياه والحد من امتصاص الأغذية. وفي حال لم يتم تخزين الأغذية بشكل صحيح، فإن درجات الحرارة الأكثر ارتفاعاً ستزيد من خطر تلفها وتلوثها، وتؤدي إلى المزيد من الأمراض المنقولة بالأغذية (FAO, 2016; Cho, 2018).

ومن المتوقع أن يزداد تواتر الصدمات المناخية و/أو المتصلة بالنزاعات ومدتها وشدتها في العقود القادمة (IPCC, 2019). ففي البلدان التي تشهد نزاعات، التي تعاني أصلاً من إمكاناتها المحدودة للاستجابة للأزمة بشكل فعال، انخفضت هذه الإمكانات إلى مستويات تكاد لا تذكر، فأمست هذه البلدان بحاجة ماسة إلى الدعم الإنساني. كذلك، يمكن أن يؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم النزاعات من خلال نزوح السكان. بالفعل، فإن النزاعات في دارفور في السودان وفي اليمن تتأثر كثيراً بتغيّر المناخ لأنه يزيد الضغوط على الموارد الطبيعية، فيؤدي إلى مزيد من التنافس على الموارد الزراعية والمائية (FAO and others, 2018).

لقد انخفضت مفارقات أسعار الأغذية[12] بشكل طفيف في عام 2018 حيث كان إنتاج الغذاء كافياً نتيجة الطقس الجيد في معظم البلدان المتوسطة الدخل، وانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية. ولم تبلغ تقلبات الإنتاج الغذائي[13] سوى 8.90 دولارات للفرد الواحد، في مؤشر إضافي على الاستقرار النسبي السائد في قطاع الأغذية، على الرغم من أن تقلبات الإمداد الغذائي كانت أعلى بقليل في عام 2017 (42.1 كيلو سعرة حرارية للفرد في اليوم) مقارنة بعام 2010 (34.51 كيلو سعرة حرارية للفرد في اليوم). بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد المنطقة على الواردات الغذائية كان آخذاً في التزايد على مر السنين، وهو الآن أعلى من 50 في المائة. بالتالي، قد يؤثر على قطاع الأغذية من خلال صدمة مفاجئة أو ارتفاع في الأسعار (ESCWA, 2019a).

زاي. الأمن الغذائي: حالة هشة تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19

من المتوقع أن تتفاقم هشاشة المنطقة في مجال الأمن الغذائي بسبب جائحة كوفيد-19. فمن المرجح أن تؤدي التداعيات الاجتماعية الاقتصادية إلى تعميق مشكلة النقص التغذوي وزيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ومن المتوقع أن تدفع جائحة كوفيد-19 بـ 14.3 مليون شخص إلى ما دون خط الفقر

الإطار 4. العلاقة بين السمنة والإغلاق التام بسبب جائحة كوفيد-19

تقوم علاقة متبادلة بين جائحة كوفيد-19 والسمنة. فالسمنة هي عامل خطر رئيسي للإصابة بمرض شديد بسبب الفيروس. وبالمقارنة مع المرضى الذين يتمتعون بوزن صحي، كان احتمال أن يدخل المصابون بالسمنة إلى المستشفيات أكبر بنسبة 113 في المائة، واحتمال أن يحتاجوا إلى العناية المركزة أكبر بنسبة 74 في المائة، واحتمال أن يموتوا أكبر بنسبة 48 في المائة (Popkin and others, 2020). ويعزى ذلك أيضاً إلى الأمراض المتصاحبة الأخرى المرتبطة بالسمنة مثل مرض السكري وأمراض القلب التاجية والسرطان.

في المنطقة العربية، يعاني 113 مليون نسمة من السمنة؛ ويعيش ما يقارب 20 مليون شخص منهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما قد يكون سبباً في شدة جائحة كوفيد-19 في هذه البلدان. في الوقت نفسه، أدت تدابير الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19 إلى انتشار عادات غذائية غير صحية وتقليل النشاط البدني في بعض البلدان، فزادت من خطر زيادة الوزن والسمنة.

فقد أظهرت دراسة أُجريت في الكويت على 522 مشاركاً خلال فترة الإغلاق أن فرصة زيادة وزن الناس بسبب الأنظمة الغذائية غير الصحية زادت 4.5 مرات (Almughamis, Alasfour and Mehmood, 2020). أما في الإمارات العربية المتحدة، فقد أظهرت دراسة أُجريت على 1012 مشاركاً أن 38.5 في المائة من الناس لم يمارسوا نشاطاً بدنياً وأن ثلثهم تقريباً زاد وزنهم أثناء الإغلاق (Cheikh Ismail and others, 2020).

في المقابل، زادت جائحة كوفيد-19 من استهلاك الوجبات المطبوخة في المنزل والصحية أكثر على الأرجح، في ظل تردد الناس أكثر فأكثر في طلب الطعام الجاهز. ففي الرياض في المملكة العربية السعودية، مع أن معظم المجيبين (85.6 في المائة من مجموع المجيبين البالغ عددهم 2,706 مجيبين) على استقصاء أشاروا إلى تحول نحو تناول وجبات الطعام المطبوخة في المنزل أثناء الإغلاق، مقارنة بنسبة 35.6 في المائة قبل الجائحة، زادت كمية الأغذية المستهلكة، وهذا أمر قد يسهم في السمنة (Alhusseini and Alqahtani, 2020).

12 يحدد مؤشر مفارقات أسعار الأغذية الحالات التي تكون فيها أسعار الأغذية في السوق مرتفعة بشكل غير عادي لفترة زمنية معينة. ويقاس النمو في الأسعار على مدى شهر أو عدة سنوات على أنه الفرق في معدل نمو الأسعار عن متوسطها التاريخي للفترة المختارة.

13 تقيس تقلبات الإنتاج الغذائي التقلبات التي تحدث في نظام الإنتاج الغذائي على مر الزمن.

مع خسارة 17 مليون وظيفة بدوام كامل في عام 2020 (United Nations, 2020a). كذلك، أثارت الجائحة من جديد المخاوف بشأن إمدادات الغذاء والحصول عليه نتيجة التدابير الرامية إلى وقف تفشيه المجتمعي، فضلاً عن التأثير المحتمل على إنتاج الأغذية العالمي وأسعارها وتجارتها.

بوجه خاص، يشكل الأمن الغذائي والتغذية المتعلقين بالمرأة مصدر قلق، حيث من المرجح أن تقلل المرأة من كمية ونوعية الغذاء الذي تستهلكه كي تتأقلم مع الموارد المحدودة. ففي العراق مثلاً، أبلغت ثلاث نساء من أصل 5 عن تراجع في الحصول على الغذاء المغذي بسبب الجائحة (Oxfam, 2020). في المقابل، من المتوقع أيضاً أن يؤدي التغيّر في السلوك الاستهلاكي إلى زيادة نسبة السمنة في المنطقة (الإطار 4). وفي حين أن استهلاك المياه النظيفة قد يتزايد بمقدار 9 إلى 12 لتراً للشخص الواحد في اليوم بسبب التشديد على غسل اليدين للوقاية من الفيروس، فإن غياب خدمات الصرف الصحي الأساسية يزيد من خطر تعرض أكثر من 74 مليون شخص للإصابة بفيروس كورونا (ESCWA, 2020c). يناقش القسم الثالث بمزيد من التفاصيل آثار جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي.

حاء. توصيات عملية

يظهر هذا الاستعراض الإقليمي للأمن الغذائي قبل جائحة كوفيد-19 أداءً ضعيفاً في مجال النقص التغذوي ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي والسمنة. ومن المرجح أن يظل الأمن الغذائي ضمن الأولويات في جدول أعمال السياسات، نظراً إلى الحاجة الملحة إلى معالجة الثغرات والتحديات المحددة في مجال الأمن الغذائي. في ما يلي بعض الإجراءات العملية الإقليمية والوطنية الرئيسية الموصى بها.

1. الإجراءات الإقليمية

- خفض الحواجز أمام الواردات والصادرات، لا سيما داخل المنطقة، لتعزيز تجارة الأغذية داخل المنطقة، والمدخلات المقدمة للزراعة والصناعات الغذائية المنتجة للسلع الأساسية.
- تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين عبر القطاعات في مجال الممارسات الزراعية المستدامة، والمشاركة فيهما على أساس أن ذلك سيؤدي أيضاً إلى التنسيق الوطني. فهناك حاجة واضحة إلى تحسين تنسيق استراتيجيات الزراعة والأمن الغذائي وإدارة المياه.

2. الإجراءات الوطنية

- تحسين جمع البيانات وتوفرها ونشرها لضمان وضع السياسات القائمة على الأدلة. فينبغي أن تشارك مكاتب الإحصاء الوطنية في جمع البيانات من مختلف المؤسسات العامة المشاركة في نظام الأمن الغذائي، بما في ذلك الوزارات أو الإدارات أو المؤسسات الخاصة بالمال والصحة والمياه والزراعة والتجارة والاستثمار، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين ومن بينهم القطاع الخاص.
- مراجعة الإعانات المقدمة للأغذية، لا سيما القمح والسكر. فيتعين على الوزارات أو الإدارات أو المؤسسات الخاصة بالمال والصحة والزراعة والتنمية الاجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر، أن تدرس أفضل السيناريوهات لضمان أن تستهدف الإعانات الفئات الأكثر ضعفاً وأن تتجاوز القمح والسكر لتشمل أغذية أخرى مغذية أكثر، مع الحد من هدر الأغذية وتعزيز النُظُم الغذائية الصحية أكثر. وتشتمل الأمثلة عن التدابير المحتملة على التحويلات النقدية، أو المبالغ النقدية المخصصة للغذاء، أو السلال الغذائية، أو برامج الوجبات المدرسية، من بين أمور أخرى.
- إعادة تحديد محاور التركيز في برامج شبكات الأمان الاجتماعي لتغطية الفئات الأكثر ضعفاً بشكل أفضل. فيتعين على الحكومات والمجتمع الدولي أن يعملا معاً لاستعراض معايير الأهلية وتسجيل الفئات الأكثر ضعفاً من أجل تجنب حالات انعدام الأمن الغذائي الشديدة. ويمكن أن تؤدي السجلات الاجتماعية دوراً هاماً في تعزيز فعالية برامج شبكات الأمان.
- تنفيذ مبادرات واستراتيجيات لوقف استهلاك الأحماض الدهنية المتحولة والحد من استهلاك السكر والملح والدهون المشبعة من خلال فرض ضرائب على المواد الغذائية والمشروبات مثل المشروبات المحلاة بالسكر والأغذية فائقة المعالجة، من بين أمور أخرى. توفير حوافز لزيادة استهلاك الفواكه والخضروات للتوصل إلى أنظمة غذائية صحية أكثر. فيتعين على الوزارات أو الإدارات أو المؤسسات المالية، إلى جانب العاملين في مجال الصحة والتنمية الاجتماعية، الاتفاق على خطوات لمعالجة السمنة وآثارها، بالموازاة مع وضع تدابير لزيادة الوعي العام.
- توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية من خلال تشجيع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات المانحة على دعم هذه البرامج في المجتمعات الأقل حظاً، بما في ذلك المجتمعات التي تضم لاجئين ونازحين.
- زيادة التركيز على الروابط بين الغذاء والصحة من خلال:

- تنظيم حملات عامة لإيصال المعلومات التغذوية مع التشديد على أهمية النشاط البدني.
- إدراج التثقيف التغذوي في المدارس ووسائل الإعلام.
- تعزيز الأسواق المحلية وتحسين الربط بين المنتجين والمستهلكين.
- اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتغيّر المناخ على النحو التالي:
- إنشاء وحدات لإدارة مخاطر الكوارث لديها استراتيجيات ومبادئ توجيهية تشغيلية واضحة لتحسين قدرة النظم الغذائية على مواجهة الصدمات المرتبطة بالمناخ. يُعتبر التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات العامة أمراً بالغ الأهمية.
- توفير الحصول على فرص التمويل والتأمين إلى جانب فرص الحماية الاجتماعية لصغار المزارعين في حال تعرضهم للتهديدات المرتبطة بالطقس.
- تقييم تأثير تغيّر المناخ على سلسلة الإمداد الزراعي من خلال تحديد المناطق المعرضة للخطر بواسطة أدوات مختلفة تشمل نموذج أكواكروب AquaCrop التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، واتخاذ الإجراءات المناسبة لبناء قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود.
- إدماج المخاطر المناخية وإجراءات التكيّف ذات الأولوية بالنسبة إلى القطاع الزراعي في خطط التكيّف الوطنية بحيث يمكن توجيه الاستثمارات والتمويل في مجال تغيّر المناخ نحو حلول مرنة للزراعة.
- تعزيز معارف الشباب وقدراتهم التقنية في الممارسات الزراعية واستخدام التكنولوجيا الخضراء المناسبة في المؤسسات ذات الصلة بالأغذية.

الجدول 2. ملخص عن حالة الأمن الغذائي في المنطقة ومجموعات البلدان

المؤشر		السنة	المنطقة العربية	البلدان التي تشهد نزاعات	بلدان مجلس التعاون الخليجي	أقل البلدان نمواً	البلدان المتوسطة الدخل
			السنة الأخيرة	السنة الأخيرة	السنة الأخيرة	السنة الأخيرة	السنة الأخيرة
الرمز	الوصف		القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
مؤشرات الركائز الأساسية							
CO1	النقص التغذوي (R) - في المائة	2018	10.0	27.9	4.5	12.5	4.3
CO2	انعدام الأمن الغذائي (R) - في المائة	2018	27.2	26.0	8.0	n.a.	27.3
CO3	السمنة (R) - في المائة	2016	26.4	25.9	34.1	8.9	29.9
مؤشرات التوفر							
AV1	إنتاجية القمح - في المائة	2018	84.5	52.1	121.4	n.a.	100.9
AV2	الإنفاق الزراعي (مؤشر)	mult.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	0.2
AV3	الخسائر الغذائية (R) - في المائة	2017	4.4	n.a.	2.3	1.3	6.9
AV4	إمدادات الطاقة التغذوية - في المائة	2018	127.4	110.9	129.1	105.5	141.4
AV5	الاعتماد على واردات القمح (R) - في المائة	2016	63.3	66.7	94.5	41.7	58.7
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة (R) - في المائة	2017	56.6	36.5	532.2	n.a.	67.5
مؤشرات الحصول							
AC1	الفقر (R) - في المائة	2019	29.2	48.1	n.a.	46.0	17.0
AC2	الإنفاق الغذائي (R) - في المائة	2018	31.0	35.7	18.9	n.a.	33.0
AC3	البطالة (R) - في المائة	2020	11.0	13.1	4.9	14.6	10.6
AC4	الأداء اللوجستي (مؤشر)	2018	2.6	2.2	3.2	2.4	2.7
AC5	التضخم (R) - في المائة	2019	10.5	n.a.	-1.5	45.5	7.9
مؤشرات الاستفادة							
UT1	الحصول على مياه الشرب - في المائة	2017	88.6	86.9	99.0	59.6	95.4
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي - في المائة	2017	83.0	83.6	99.8	38.2	91.9
UT3	تقزّم الأطفال (R) - في المائة	mult.	22.0	26.7	n.a.	36.6	17.2
UT4	هزال الأطفال (R) - في المائة	mult.	8.2	8.4	n.a.	15.9	6.3
UT5	فقر الدم عند النساء (R) - في المائة	2016	35.5	42.3	37.8	34.4	32.0
مؤشرات الاستقرار							
ST1	تغيّر المناخ (R) (مؤشر)		n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
ST2	مفارقات الأسعار (R) - (مؤشر)	2018	-0.2	n.a.	1.6	n.a.	-0.7
ST3	الاستقرار السياسي - (بالترتيب)	2018	16.1	1.2	41.4	7.7	18.6
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي (R) - 1000 دولار/الفرد)	2015	8.8	8.3	6.7	n.a.	10.1
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي (R) - (كيلو سعرة حرارية/الفرد/اليوم)	2017	42.2	n.a.	45.0	14.0	44.9

(R) = القيمة معكوسة خلال المعايرة n.a.= البيانات غير متوفرة mult. = عدة سنوات

ملاحظة: تستند الحسابات إلى البيانات السكانية لعام 2019 وإلى قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT (CO1, CO2, AV1, AV2, AV3, AV4, AV5, AV6,AC2, UT1, UT2, UT3, UT4, UT5, ST4, ST5)؛ الإسكوا (AC1, AC3)؛ والبنك الدولي (AC4, AC5, ST3)، ومنظمة الصحة العالمية (CO3)، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة (ST1, ST2)، تم الاطلاع عليها في 19-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. يمثل خط الفقر الوطني تكلفة الاحتياجات الأساسية (8.50 دولارات في اليوم بمعادل القوة الشرائية بدولار عام 2011).

© Shutterstock - xuanhuongho

جائحة كوفيد-19:
التحديات الناشئة في مجال الأمن الغذائي في المنطقة العربية

رسائل رئيسية

رسائل رئيسية

فيروس كوفيد-19 هو جائحة عالمية من المتوقع أن تزيد عدد الجياع على مستوى العالم بمقدار 83 مليون إلى 132 مليون شخص، يضافون إلى الـ 690 مليون جائع في عام 2019. وقد ضربت الجائحة المنطقة العربية في وقت سادت فيه بالفعل التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية الغذائية الحرجة. فكشفت أكثر فأكثر عن أوجه الضعف في سلاسل القيمة الغذائية وعن القابلية الكبيرة للتضرر الناجمة عن الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية.

في الأيام الأولى للجائحة، تأثر الإنتاج المحلي للأغذية الزراعية بالقيود المفروضة على التنقل، التي حالت دون وصول عمال المزارع إلى الحقول، من بين قيود أخرى. وأدى نقص الواردات الناجم عن تعطل التجارة الدولية إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك علف الماشية والمنتجات البيطرية، لا سيما في البلدان التي تواجه بالفعل تحديات اقتصادية. وقد أدى تكديس الأغذية والطلب المكثف عليها في الأشهر الأولى من الجائحة إلى تعريض تجار التجزئة لضغوط كبيرة.

في حين تمكن العمال في مختلف القطاعات من العمل من منازلهم، احتاج العمال في القطاع الغذائي الحيوي إلى مواصلة العمل على الأرض وفي الميدان. ووجب اتخاذ تدابير وقائية عاجلة في المزارع، وفي الصناعات الغذائية، ولتجار الجملة والتجزئة. وتبيّن أن الزراعة أكثر قدرة على الصمود من قطاعات اقتصادية أخرى متعددة.

ترتب أثر الجائحة الأكبر على إمكانية الحصول على الغذاء عن تزايد البطالة والفقر. فمن المتوقع أن تصل نسبة البطالة على الصعيد الإقليمي إلى 15 في المائة بحلول عام 2022؛ ومن المتوقع أيضاً أن تتزايد معدلات الفقر. وكانت البلدان التي تشهد نزاعات تسجل أعلى معدلات الفقر قبل جائحة كوفيد-19. ومن المتوقع أن ترتفع هذه المعدلات لتصل إلى 56.5 في المائة من السكان في هذه البلدان، أو 54 مليون نسمة، في عام 2022.

أثرت تحديات الجائحة بشكل خاص على النساء اللواتي يواجهن بالفعل معدلات بطالة أعلى من الرجال. ومن المتوقع أن تخسر النساء أكثر من 700,000 وظيفة، الأمر الذي يحد من حصولها على الغذاء. في الوقت نفسه، تبيّن أن مساهمات المزارعات في الحفاظ على سلاسل الإمداد الغذائي خلال الأزمة والإغلاق الاقتصادي قيّمة للغاية. وقد حوّلت نساء كثيرات التحديات إلى فرص.

2. جائحة كوفيد-19: التحديات الناشئة في مجال الأمن الغذائي في المنطقة العربية

الواقع أن الانتشار السريع لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم أجبر البلدان على سن تدابير تقييدية تهدف إلى احتواء الفيروس، والحفاظ على قدرة نظمها الصحية القائمة، وإنقاذ الأرواح. وشملت بعض هذه التدابير تقييد صادرات بعض المواد الغذائية، وإغلاق الحدود، والقيود المفروضة على التنقل داخل البلدان وعبرها، والإغلاق أو العمل عن بعد في مقومات رئيسية في الاقتصاد مثل المطاعم والمدارس والمكاتب وغيرها. وأدت هذه التدابير التقييدية إلى تعطيل السفر والتجارة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وتعطيل عمل سلاسل الإمداد.

في المنطقة العربية، أدّت خسارة سُبُل العيش الناجمة عن تدابير الحد من الأزمة الصحية ومعها ارتفاع أسعار الأغذية المحلية، إلى تعريض قدرة الناس الاقتصادية وتمكنهم من الحصول على الغذاء للخطر. وأثرت الأزمة على الفئات الضعيفة، فكان العاملون في القطاع غير النظامي واللاجئون والنازحين داخلياً الفئة الأكثر عرضة للخطر. في البداية، واجهت الواردات الغذائية والتجارة المحلية قيوداً أدت إلى نقص الإنتاج الغذائي المحلي وتعطيله، وارتفاع طلب المستهلكين على المدى القصير.

ألف. جائحة كوفيد-19

أُعلنت أزمة كورونا على أنها جائحة في 11 آذار/مارس 2020. وبحلول نهاية آذار/مارس 2021، بلغ إجمالي عدد الحالات المسجلة في جميع أنحاء العالم نحو 125 مليون حالة، بينها نحو 2.8 مليون حالة وفاة (WHO-Dashboard, 2021). وقد أثّر المرض في شكله الحاد بشكل غير متناسب على كبار السن والأشخاص الذين يعانون من الأمراض المتصاحبة، على الرغم من أن الجائحة لم تترك أي فئة سكانية إلا وطالتها. إلى ذلك، فإن ارتفاع معدل انتشار عوامل الخطر في البلدان المتقدمة النمو والمناطق الحضرية يفسر ارتفاع معدل الإصابة في بعض البلدان والمناطق مقارنة ببلدان ومناطق أخرى، مع العلم أن أشد الفئات فقراً وضعفاً عانت من أكبر الآثار على الصحة وسُبُل العيش (انظر الإطار 5). أما المنطقة العربية فأصاب الفيروس فيها 5 ملايين شخص أو 4 في المائة من إجمالي الحالات في العالم، مسبباً 80,000 حالة وفاة أو 3 في المائة من إجمالي الوفيات في العالم حتى آذار/مارس 2021 (المرجع نفسه).

الإطار 5. جائحة كوفيد-19 والتغذية

تؤثر جائحة كوفيد-19 بشكل أكثر خطورة على الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المتصاحبة مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري والسمنة، التي غالباً ما ترتبط بالنظم الغذائية غير الصحية. ويأتي الفقر وعدم كفاية برامج الصحة العامة ليفاقما هذه المشاكل. لكن 3 مليارات شخص لا يستطيعون تحمل تكلفة النظم الغذائية الصحية التي تساعد على الوقاية من الأمراض المزمنة المرتبطة بالنظم الغذائية (FAO and others, 2020a). تجدر الإشارة إلى أن الانتقال إلى اتباع نظم غذائية صحية يمكنه أن يحد من الإصابة بالأمراض على المدى الطويل وأن يزود الناس بآليات دفاعية أفضل لمكافحة الأمراض المعدية.

باء. عبء عالمي يكشف مَواطن الضعف في النظم الغذائية

أدت تدابير الإغلاق والقيود الناجمة عن الجائحة إلى جمود اقتصادي يُحتمل أن يتسبب في واحدة من أكبر حالات الركود في العقود الأخيرة (World Bank, 2020a). وتمكنت البلدان الميسورة من اتخاذ مجموعة واسعة من التدابير المالية والنقدية لتخطي الأزمة الاقتصادية، ولو ثبت أن هذه التدابير غير كافية لوقف انكماش الاقتصاد العالمي. تم تقدير هذا الانكماش بنسبة 3 في المائة في نيسان/أبريل و4.9 في المائة في حزيران/يونيو 2020 (MF, 2020a)، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 3.5 في المائة في عام 2021 مع تخفيف القيود وإعادة فتح الاقتصادات (IMF, 2020b). لكن الجولة الحالية من القيود التي تلت الموجة المتجددة من فيروس كورونا في الأشهر الأخيرة من عام 2020 قد تؤدي إلى مزيد من الانكماش.

لقد عرقلت جائحة كوفيد-19 تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما من خلال قلب التقدم المحرز على مسار الحد من الفقر وعدم المساواة (انظر الإطار 6). فكان من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر في العالم من 9.2 في المائة في عام 2017 إلى 7.9 في المائة في عام 2020، ولكن في أعقاب الجائحة، قد يصيب الفقر الآن ما بين 9.1 و9.4 في المائة من سكان العالم. وتشير الإسقاطات الأخيرة إلى أن ما بين 88 و115 مليون شخص سيقعون من جديد في براثن الفقر المدقع في عام 2020، مع وقوع 150 مليون شخص إضافي في براثنه في عام 2021 إذا استمرت تدابير الإغلاق التام الرامية إلى وقف انتشار الفيروس (World Bank, 2020b). وينتج هذا الارتفاع في الأعداد إلى حد كبير عن ارتفاع معدلات البطالة المرتبط بانخفاض نسبة التحويلات المالية، من بين عوامل أخرى.

لقد أثرت جائحة كوفيد-19 على قطاع الأغذية من الإنتاج إلى التوزيع، وطالت آثارها التغذية أيضاً. في الآونة الأخيرة ، دعا تقرير صادر عن فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (تقرير HLPE 15) إلى زيادة عدد أبعاد الأمن الغذائي إلى ستة عبر إضافة بُعد عن "الوكالة" لمراعاة تفضيلات الناس في تعريف الأمن الغذائي، وآخر عن "الاستدامة" يكمل بُعد "الاستقرار" لمراعاة الآثار الأطول أجلاً. يبرز الشكل 3 آثاراً مختارة للجائحة على أبعاد الأمن الغذائي الستة (FAO-CFS, 2020).

من المتوقع أن تزيد هذه الجائحة عدد الجياع على الصعيد العالمي بمقدار 83 مليون شخص إلى 132 مليون شخص، ليضافوا إلى 690 مليون فرد يعانون بالفعل من الجوع (FAO and others, 2020a)، وسيتم ذلك جزئياً من خلال الآثار المترتبة على النظم الغذائية من القيود المفروضة لمكافحة الفيروس. في الأيام الأولى للجائحة، كانت واردات الأغذية وصادراتها عرضة للحظر وللتعليق لأن بعض البلدان المنتجة كانت تخشى عدم قدرتها على تلبية احتياجاتها الخاصة. فقد أعلن نحو 22 بلداً عن خطط للحد من صادرات الأغذية، ولكن القيود توقفت قبل أن تتمكن من عرقلة الإمدادات الغذائية العالمية إلى حد كبير والتسبب في ارتفاع الأسعار كما حصل خلال أزمة أسعار المواد الغذائية في فترة 2007-2008 (IMF, 2020c) (يحدد الإطار 7 الدروس المستفادة من التجارب السابقة).

ولم يترجَم الانخفاض في أسعار النفط إلى انخفاض في أسعار المواد الغذائية الأساسية، فقد ظلت هذه الأسعار

الإطار 6. أهداف التنمية المستدامة وجائحة كوفيد-19

تعرقل جائحة كوفيد-19 تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأنها قلبت التقدم المحرز على مسار الحد من الفقر وعدم المساواة منذ تسعينيات القرن العشرين. وينبع الارتفاع المتوقع في معدلات الفقر من تزايد البطالة، وانخفاض نسبة التحويلات المالية، وتراجع إيرادات الصادرات. نظراً إلى الحاجة الملحة إلى عكس مسار نتائج الجائحة، وإعادة المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة، وتحديد المسارات لتسريع التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي، سيُعقد مؤتمر قمة معني بالنظم الغذائية في عام 2021 في إطار عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وستسعى القمة إلى إيجاد سُبُل لتحقيق أقصى قدر من الفوائد المشتركة لنهج النظم الغذائية المطبق على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأكملها، بالتوازي مع التصدي لتغيّر المناخ.

أعلى بقليل مما كانت عليه قبل الجائحة. على سبيل المثال، ارتفع سعر الحبوب بنسبة 19.9 في المائة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2019 و2020، في حين كان سعر الأرز أعلى بنسبة 12.6 في المائة مما كان عليه في بداية الجائحة (FAO, 2020a; IMF, 2020c). كذلك، أدت التدابير التقييدية المتصلة بالجائحة، مقترنة بالظروف الاقتصادية المعاكسة، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية. وبدوره، تسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ومعه خسارة الوظائف والدخل، في عرقلة الحصول على الغذاء.

وقد أثرت الاضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائي الوطنية على توفر الغذاء وأدت إلى نقص في سلع غذائية مختارة (FAO-CFS, 2020). إلى ذلك، أدى انتشار الجائحة في المرافق الكبيرة للتصنيع الغذائي وفي صفوف عمال المزارع إلى إغلاق أبوابها وتقليل توفر اليد العاملة للقيام بالأعمال الزراعية. وقد أسفر الإغلاق المفاجئ للمطاعم ومؤسسات تعهد الطعام الكبيرة ومعه انخفاض فرص التصدير بسبب إغلاق الحدود الدولية إلى زيادة هدر الأغذية. وكانت الأغذية القابلة للتلف هي الأكثر تضرراً في بعض البلدان، فتم رمي المنتجات الفائضة، مثل الحليب، بسبب نقص إمكانيات التخزين الكافية.

الشكل 3. آثار الجائحة على أبعاد الأمن الغذائي الستة

المصدر: مقتبس من FAO-CFS, 2020.

الإطار 7. الجوائح والتجارة: هل من دروس مستفادة؟

بعد ظهور جائحة كوفيد-19 في ربيع عام 2020، سارع العديد من المراقبين إلى التحذير من خطر أزمة غذائية نظراً إلى احتمال فرض قيود على التجارة العالمية. واعتمد العديد من المراقبين كنقطة مرجعية الطاعون الذي ضرب مدينة سورات في غرب الهند في عام 1994. فقد أدى هذا الطاعون الدبلي والرئوي الذي لم يدم طويلاً إلى فرض قيود على تصدير الأغذية في غضون أيام، مؤثراً على شبه القارة الهندية بأكملها في خريف عام 1994، التي كانت شبه معزولة على الصعيد الدولي (Ramalingaswami, 2001). استناداً إلى ذلك، سرعان ما أثارت عمليات الإغلاق الشاملة والمتكررة في جميع أنحاء العالم في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19 مخاوف من حدوث ذعر يؤثر على تجارة الأغذية، على غرار التجربة الهندية في تسعينيات القرن العشرين (Schmidhuber, 2020). غير أن تجار الأغذية العالميين والبلدان المصدرة استفادوا من دروس الأزمات السابقة، فلم تظهر حتى الآن أي قيود تجارية كبيرة ومستمرة، ولا يزال من غير المرجح أن تتأثر تجارة الأغذية بهذه الجائحة.

جيم. تعطل النُظُم الغذائية داخل المنطقة

اعتمدت الدول العربية مجموعة متنوعة من التدابير التقييدية لمكافحة جائحة كوفيد-19، شبيهة بالتدابير المعتمدة على الصعيد العالمي. غير أن بعض البلدان اختار اتخاذ تدابير أخف في حين اتخذت بلدان أخرى تدابير أكثر صرامة بكثير قد تكون من بين أشد التدابير صرامة في العالم (المرفق الأول). فقد فرض الأردن إغلاقاً تاماً في غضون أيام، مانعاً الناس من شراء الغذاء لبضعة أيام. أما المغرب فأغلق مطاراته حتى نهاية شهر آب/أغسطس 2020، في حين كان الإغلاق التام في بلدان مجلس التعاون الخليجي من أطول فترات الإغلاق. وبالإضافة إلى تدابير إغلاق الحدود الجوية والبرية والبحرية والقيود المفروضة على التنقل داخل المناطق وفي ما بينها، اشتملت التدابير الأخرى على التباعد الاجتماعي، وإغلاق المؤسسات التعليمية والمواقع الدينية وأماكن تناول الطعام، وتعليق جميع المناسبات الاجتماعية والسياحية (ESCWA, 2020d).

وقد نتجت تحديات اجتماعية اقتصادية غير مسبوقة أمام النظم الغذائية في المنطقة عن تدابير الحجر وما يرتبط بها من تدهور اقتصادي. تجدر الإشارة إلى أن القضايا الرئيسية التي تؤثر على توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه تشمل التجارة والإنتاج والتغيُّرات في سلوك المستهلك من ناحية، والبطالة والفقر من ناحية أخرى. في حين تمكن الأشخاص في القطاعات الأخرى من العمل من منازلهم، تعين على العمال في القطاع الغذائي الحيوي أن يواصلوا عملهم على الأرض وفي الميدان. ووجب اتخاذ تدابير وقائية عاجلة في المزارع، وفي الصناعات الغذائية، ولتجار الجملة والتجزئة.

دال. القيود على توفر الغذاء

هددت جائحة كوفيد-19 توفر الغذاء في جميع أنحاء المنطقة، وحدث ذلك بشكل أساسي من خلال تعطيل الإنتاج الغذائي وتجارة الأغذية وسلاسل الإمداد الغذائي الدولية. على الصعيد العالمي، أظهرت التجارة بالمنتجات الزراعية قدرة أكبر على الصمود من التجارة الإجمالية، فعكست الطبيعة الأساسية للأغذية، وعدم المرونة النسبي للدخل المتصل بالطلب، وطبيعة النقل بالنسبة إلى معظم المنتجات، وتحديداً الشحنات البحرية السائبة التي لم تتعطل كثيراً نتيجة القيود المفروضة على التنقل للحد من انتشار الفيروس (WTO, 2020a).

غير أن التعطيل في التجارة طال سلعاً وبلداناً محددة، لا سيما في الأشهر الأولى من انتشار جائحة كوفيد-19 وقد أدت إلى تخفيض الصادرات من المنتجات الزراعية والأغذية المجهزة بما يقارب 8 في المائة، والواردات بنسبة 14 في المائة في عام 2020 (ESCWA, 2020d).

فتعطُّل صادرات الأغذية الأساسية والتأخير في الشحنات نتيجة القيود على الحدود أسفر عن الحد من توفر الغذاء في البلدان المستوردة. ففي ليبيا مثلاً، أبلغ نصف المدن تقريباً (48 في المائة) عن نقص في المواد الغذائية الأساسية مثل الخضروات والبيض ومنتجات القمح في أوائل نيسان/أبريل (OCHA-Libya, 2020). أما اليمن التي تستورد ما يصل إلى 90 في المائة من غذائها فسجلت انخفاضاً بنسبة 12 في المائة و43 في المائة و39 في المائة في الكميات المستوردة في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل على التوالي، مقارنة بالأشهر نفسها من عام 2019 (UNICEF-Yemen, 2020; OCHA-Yemen, 2020a). وقد أشارت عمليات محاكاة البنك الدولي إلى أن مصر واليمن كانتا من بين أكثر الدول تأثراً بالقيود المفروضة على التجارة لأن أسعار المواد الغذائية ربما ارتفعت بنسبة 16 في المائة تقريباً (Espitia, Rocha and Ruta, 2020). انظر الإطار 8 للاطلاع على أمثلة من البلدان.

تأثر الإنتاج الغذائي المحلي بالقيود المفروضة على التنقل، فمنع عمال المزارع من الوصول إلى الحقول للقيام بعمليات من مثل الزرع أو الرش أو القطاف أو الحصاد. ففي الأردن مثلاً، منعت خطة طوارئ تقييدية محلية المزارعين من الوصول إلى حقولهم، فأدى ذلك إلى تأخير الأنشطة اليومية وتعطيل موسم الحصاد بأكمله. أما في تونس فعانت الأسواق المحلية من نقص في الفواكه المنتجة محلياً نتيجة القيود المفروضة على التنقل وعدم قدرة العمال الزراعيين على الوصول إلى الحقول. وأما في اليمن فأدت التدابير التقييدية إلى نقص في الوقود، أثّر بدوره على أنشطة صيد الأسماك، وأسفر عن خسائر زراعية بعد تفشي الجراد نتيجة تأخر رش المحاصيل والمراعي. كذلك، تأثرت قفائر النحل بالدمار الذي سببه الجراد.

تعتمد الزراعة المحلية على مدخلات الإنتاج المستوردة. وعليه، فقد أدى التعطيل الناجم عن تدابير الإغلاق أو التوقف عن العمل التي فرضتها الحكومة في سلاسل الإمداد، إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج التي تشتد الحاجة إليها. ففي الجمهورية العربية السورية مثلاً، ارتفعت أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي والأعلاف الحيوانية ارتفاعاً كبيراً، فأثرت سلباً على إنتاج المحاصيل وكذلك على تربية

الإطار 8. أثر جائحة كوفيد19- على تجارة الأغذية في بلدان مختارة

- تأخرت واردات العراق من الأغذية، لا سيما واردات الأرز، مما أدى إلى نقص خطير. وبحلول نهاية أيار/مايو 2020، لم يتوفر سوى 190,000 طن مقارنة بالاحتياجات السنوية التي تتراوح بين مليون و1.25 مليون طن (FAO, WFP and World Bank, 2020).
- انخفضت صادرات تونس من المنتجات الزراعية انخفاضاً كبيراً بسبب التقييد الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على الواردات من المنتجات الطازجة، فأدى ذلك إلى خسارة تقدر بنحو 5 ملايين دولار، لا سيما في صادرات الأسماك (IFPRI, 2020).
- واجه الأردن تأخيرات في تلقي الأغذية المستوردة من مصر والهند (WFP and FAO, 2020).
- شهد السودان الذي كان يعاني من انخفاض قيمة عملته، توقفاً لصادراته من الأسماك والماشية إلى المملكة العربية السعودية بسبب القيود المفروضة نتيجة الجائحة (IPC-Sudan, 2020).
- في الصومال، انخفضت واردات الأرز ودقيق القمح والسكر بنسبة 54 في المائة و10 في المائة و22 في المائة على التوالي في شهر تموز/يوليو، على الرغم من انخفاض الطلب المحلي أيضاً بسبب إغلاق المطاعم المحلية (FEWSNET, 2020).
- واجهت جزر القمر، حيث الاقتصاد ليس متنوعاً كثيراً، تعطلاً في التجارة بسبب الجائحة لأن الهند والاتحاد الأوروبي، وهما سوقا التصدير الرئيسيين بالنسبة إليها، فرضا قيوداً على الواردات. وأدى ذلك إلى انخفاض حاد في الكميات المصدرة، وبالتالي إلى انخفاض كبير في إيرادات العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الأغذية ومدخلات الإنتاج الزراعي. وانخفضت الإيرادات بالنسبة إلى العديد من صغار المزارعين والعمال غير المهرة العاملين في هذا القطاع (UNDP-Comoros, 2020).

الدواجن والمواشي الصغيرة، وهذا ما قد يقلل من توفر الغذاء في المواسم المقبلة (FAO-Syria, 2020). أما في الأردن فحالت خطة الطوارئ التقييدية المحلية دون توزيع المدخلات الزراعية (WFP and FAO, 2020).

وتشير التقديرات الأولية لآثار الجائحة في عام 2020 إلى أن المنطقة العربية ستمنى بخسارة ما لا يقل عن 42 مليار دولار، أي ما يعادل 8 في المائة من إجمالي الثروة الإقليمية. قبل الجائحة، كانت المنطقة تخسر حوالي 60 مليار دولار سنوياً بسبب خسائر الأغذية وهدرها. فمجموع خسائر الأغذية وهدرها يقدّر بنحو ثلث الأغذية في المنطقة، حيث يبلغ نصيب الفرد منها 210 كيلوغرامات في السنة. وفي بعض البلدان، وصل نصيب الفرد من خسائر الأغذية وهدرها إلى 427 كيلوغراماً في السنة (ESCWA, 2020e).

هاء. تعطل الحصول على الغذاء

اختلفت شدة آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات وسلاسل الإمداد بين المناطق والبلدان. فقد كشفت الجائحة عن هشاشة الاقتصادات العربية التي لم تكن قد تعافت تماماً بعد من أزمتَي أسعار المواد الغذائية في الفترة 2007-2008 والفترة 2010-2011 (انظر الإطار 9 بشأن الاستجابات الإقليمية العربية للأزمتَين المذكورتين). كذلك، تعاني المنطقة من مواطن ضعف مختلفة تحد من قدرتها على الاستجابة لآثار الجائحة. وتشتمل مواطن الضعف هذه على الاضطرابات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي طال أمدها في عدة بلدان، بما في ذلك العراق ولبنان والسودان، إلى جانب النزاعات المستمرة في العراق وليبيا والصومال ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية واليمن (United Nations, 2020a).

فقد انكمش اقتصاد المنطقة بنسبة 5.7 في المائة على الأقل، لأن الجائحة أدت إلى تفاقم التحديات الاجتماعية الطويلة الأمد على الصعيد الوطني، بما في ذلك البطالة والفقر وعدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي، فتعمقت أوجه عدم المساواة والتفاوت السائدة أصلاً (ESCWA, 2020). ومن المتوقع أن تتسبب الجائحة في خسارة قدرها 35 مليار دولار من أصل تريليون دولار من الصادرات (United Nations, 2020a). وقد أدى الانخفاض الكبير في أسعار النفط بالفعل إلى انخفاض حاد في الإيرادات العامة، كما انخفضت التحويلات المالية بسبب تسريح العمال المهاجرين، وكذلك تدنت عائدات السياحة. ففي اليمن مثلاً، تراجعت التحويلات المالية بنسبة تتراوح بين 60 و70 في المائة مقارنة بالعام السابق. وأدى ذلك إلى انخفاض بنسبة 80 في المائة في دخل الأسر التي تعتمد على هذه التحويلات المالية (OCHA Yemen, 2020a).

كما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، "من المتوقع أن ينكمش اقتصاد المنطقة بأكثر من ٥ في المائة، مع مواجهة بعض البلدان تقلصات اقتصادية تتألف نسبتها من رقمين". تشير التقديرات إلى أن الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ستتجاوز ٤٠ مليار دولار. وستكون الفئات الضعيفة هي الأكثر تضرراً، بما فيها النساء والمهاجرون، وهي تشكل ٤٠ في المائة من القوة العاملة، فضلاً عن ٥٥ مليون شخص يعتمدون على المساعدات الإنسانية لكسب العيش (غوتيريش، 2020).

مع أن متوسط البطالة على الصعيد الإقليمي ظل ثابتاً عند 10 في المائة بين عامَي 2018 و2019، من المتوقع أن يرتفع بنسبة تصل إلى 5 في المائة بحلول عام 2022 نتيجة لهذه الجائحة، مع توقع خسارة نحو 1.7 مليون وظيفة في الربع الثاني من عام 2020 (ESCWA, 2020a; ESCWA, 2020f). فقد أدت تدابير الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل إلى تعطيل أنشطة العمل العادية وإلى إغلاق مؤقت، وفي بعض الحالات إغلاق دائم للأعمال التجارية كما إلى خسارة الوظائف، لا سيما تلك التي يشغلها المهاجرون والنساء في القطاع غير النظامي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدابير الإغلاق بوجه عام وإغلاق المرافق التعليمية بوجه خاص كان معناها أن يتعين على النساء العاملات بشكل غير نظامي في القطاع الغذائي أن يتحملن مسؤوليات إضافية ناتجة عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في المنزل.

وقد انتشر فقدان سُبل العيش بسبب هذه الجائحة على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة، وهو يؤثر تأثيراً مباشراً على القوة الشرائية لدى الأسر المعيشية، لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، للحصول على الغذاء الكافي والمغذي.

الإطار 9. استجابات البلدان العربية على الصعيد الإقليمي لأزمة الغذاء في فترة 2007-2008

خلال أزمة الغذاء في فترة 2007-2008، تسبب انتقال الأسعار العالمية للأغذية إلى الأسعار المحلية في تسجيل معدلات تضخم أكثر ارتفاعاً على المستوى القُطري، مؤثراً بذلك سلباً على البلدان الفقيرة والبلدان المستوردة للأغذية بما أن سكانها ينفقون نسبة أكبر من دخلهم على الأغذية الأساسية. وأدى الارتفاع المفاجئ في أسعار الأغذية إلى معدلات أكثر ارتفاعاً في مجال انعدام الأمن الغذائي وزاد عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي على الصعيد العالمي في عام 2009 إلى أكثر من مليار شخص.

وعندما وصل أثر هذا الارتفاع إلى المنطقة العربية، شكل بداية للاضطرابات العامة في العديد من البلدان، بما في ذلك مصر والأردن وليبيا والجمهورية العربية السورية وتونس. فقد زاد مجموع فاتورة الواردات الغذائية زيادة كبيرة، فجعل العديد من البلدان المستوردة الصافية للأغذية تواجه عجزاً أكبر في ميزانها التجاري. وتم تحميل المستهلكين عبء هذه الأسعار المرتفعة نظراً إلى الضغوط التي فرضتها على الميزانيات العامة، وهذا ما أدى إلى استياء المواطنين. لذلك، ليس من المستغرب أن يثير الارتفاع المحتمل في أسعار الأغذية قلقاً شديداً في المنطقة العربية، مما يفسر الاهتمام الكبير بكيفية تأثير الجائحة المحتمل على أسعار الأغذية.

ويسود الاعتقاد أن ارتفاع أسعار الأغذية في فترة 2007-2008 وفي 2011 جاء نتيجة المضاربة في أسواق السلع الأساسية بسبب ارتفاع الطلب على الوقود الحيوي، من بين عوامل أخرى، مع أن هذا الأمر لا يزال قابلاً للنقاش. وأدت تقلبات الأسعار إلى قيام بعض البلدان بتخزين الأغذية، في ظل منع التجارة بالأغذية الأساسية الرئيسية. وأسفر الارتفاع المفاجئ في الأسعار عن صدمات في الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تقلبات أسعار الصرف، خنقت النمو الاقتصادي في البلدان الضعيفة.

أما في المنطقة العربية فاتخذت البلدان عدداً من التدابير المتعلقة بالسياسات العامة للحد من التعرض لنقص محتمل في الأغذية. وقد شجعت السياسات الحكومية في البلدان المتوسطة الدخل الإنتاج المحلي للقمح. ففي معظم البلدان، تقوم هيئات تجارية حكومية أو شبه عامة بإدارة استيراد وتصدير القمح وتسويقه وتخزينه. وتستخدم البلدان نظم مراقبة مختلفة للتحقق من تدفق القمح داخلياً وعبر الحدود، بما في ذلك التعرفات الجمركية والحصص والتراخيص. وهي تستخدم أيضاً شبكات الأمان لاستيعاب مخاطر الأسعار على الصعيد الوطني وحماية السكان الضعفاء (FAO, 2020b). يمكن تلخيص بعض الدروس الرئيسية المستفادة من الأزمات السابقة على النحو التالي:

أدى العزل التجاري إلى ارتفاع الأسعار وزيادة التقلبات في الأسواق الدولية. وأسفر ذلك عن ارتفاع أكبر في الأسعار المحلية في البلدان المستوردة.

- يمكن أن تؤدي السياسات التجارية التقييدية إلى زيادة التقلبات نتيجة الصدمات على الإمداد المحلي.
- في ما يتعلق بالاستراتيجيات الغذائية، ليس إغلاق الحدود فعالاً بقدر زيادة الإنتاجية والانفتاح على التجارة.
- أدت تقلبات الأسعار إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها المزارعون وأعاقت الاستثمارات الأطول أجلاً التي يقوم بها صغار المزارعين.
- على الرغم من ارتفاع أسعار الأسمدة الذي أضر بالمزارعين، فإن ارتفاع أسعار المحاصيل عوّض عن ذلك.

وسُجلت أعلى معدلات الفقر قبل جائحة كوفيد-19 في البلدان التي تشهد نزاعات، فوصلت إلى معدل 56.5 في المائة من السكان أو 54 مليون نسمة (الشكل 4). ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى ارتفاع معدلات الفقر، فيجر معه إلى هاوية الفقر ربع السكان العرب أو أكثر من 124 مليون نسمة (ESCWA, 2020a).

تواجه البلدان التي تشهد نزاعات تحديات كثيرة بسبب الحرب، وتتمتع بقدرة ضئيلة على مواجهة الصدمات. ومن المتوقع أن يؤدي التراجع في المساعدات الإنسانية إلى زيادة معدلات الفقر. فاللاجئون والنازحون داخلياً معرضون بشدة للتأثر بالجائحة لأن التدابير التقييدية أضعفت من قدرة البلدان والوكالات الإنسانية على تقديم

المساعدة (ESCWA, 2020e). فقد اضطرت وكالات إنسانية دولية متعددة مكلفة بتأمين الغذاء للسكان المحاصرين في النزاع أو العنف، كما هو الحال في اليمن، إلى إجلاء موظفيها. ويسجل اليمن بالفعل نسبة عالية من تقزم الأطفال ومستويات من فقر الدم عند النساء تتجاوز 40 في المائة. ويتزايد تفاقم الأمن الغذائي في البلدان الأخرى التي تشهد نزاعات نتيجة العقوبات الدولية التي تؤثر على قدرتها على شراء الأغذية والمنتجات الطبية (OCHA Yemen, 2020a). يبين الإطار 10 التحديات والفرص للمرأة العربية.

الجدول 3. لمحة سريعة عن آثار الجائحة على العمالة في بلدان مختارة من المنطقة

بلدان مجلس التعاون الخليجي	
المملكة العربية السعودية	خروج 1.2 مليون عامل أجنبي من سوق العمل. من المتوقع خسارة 400,000 وظيفة بعد تراجع السياحة والمناسبات الدينية (الحج والعمرة) (OECD, 2020a).
قطر	تخفيض رواتب وأعداد الموظفين غير القطريين. الخطوط الجوية القطرية خفضت الرواتب بنسبة 35 في المائة؛ شركة قطر للبترول ألغت 800 وظيفة (OECD, 2020a).
البلدان التي تشهد نزاعات	
ليبيا	البطالة المتزايدة ستشمل 70 في المائة من المهاجرين واللاجئين (Libya FSS, 2020).
العراق	أكثر من 50 في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سرحت موظفيها أو خفضت رواتبهم (FAO and others, 2020b).
الجمهورية العربية السورية	تأثرت سُبل عيش 1.2 مليون مزارع.
البلدان المتوسطة الدخل	
الجزائر	معدل البطالة بلغ 12 في المائة (FES, 2020).
مصر	خسارة حوالي 1.6 مليون وظيفة في القطاع غير النظامي (OECD, 2020b).
لبنان	الأزمة المالية والاقتصادية كانت تجتاح البلد قبل الجائحة وتفاقمت أكثر بسبب انفجار المرفأ الكارثي في 4 آب/أغسطس 2020. أزمة فيروس كوفيد-19 والأزمات المالية أدت إلى إخراج لبناني واحد تقريباً من كل ثلاثة لبنانيين من العمل وخفضت رواتب واحد من كل خمسة لبنانيين (WFP-Lebanon, 2020).
أقل البلدان نمواً	
جيبوتي	خسارة أكثر من 30,000 وظيفة، بينها أكثر من 10,000 وظيفة غير نظامية و20,000 وظيفة نظامية. 31.5 في المائة من الأسر المعيشية تعيش في الفقر (UN Country Team-Djibouti, 2020).
جزر القمر	برز أكبر أثر على العمال في القطاع غير النظامي الذين يشغلون 79.2 في المائة من الوظائف، بما في ذلك معظم وظائف النساء، ويسهمون في 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (UNDP-Comoros, 2020).

الشكل 4. معدلات الفقر في مجموعات البلدان قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها

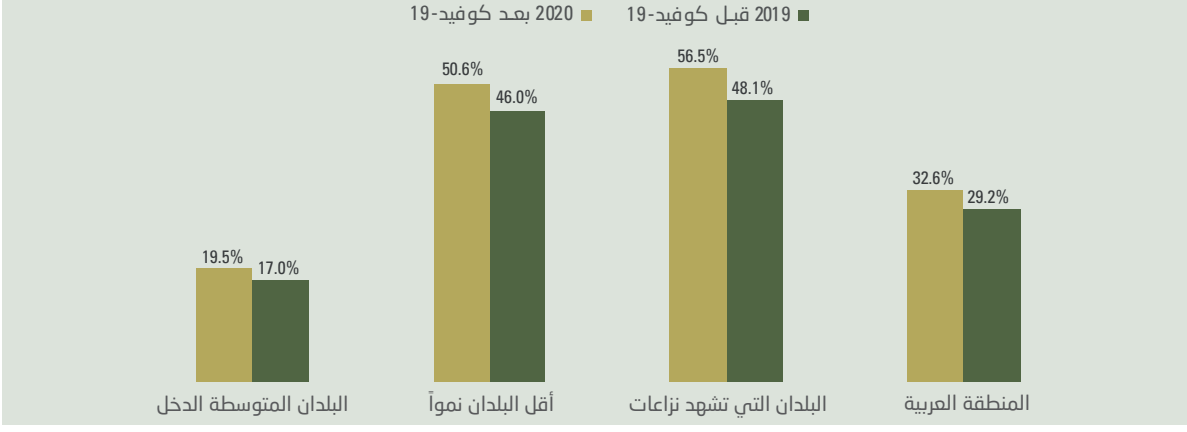

المصدر: ESCWA, 2020a.

الإطار 10. جائحة كوفيد-19 تحمل معها التحديات والفرص للمرأة العربية

تأثرت النساء في المنطقة العربية، على غرار النساء في جميع أنحاء العالم، بشكل غير متناسب بالعواقب الاجتماعية الاقتصادية للجائحة والتدابير الرامية إلى الحد من انتشار الفيروس. وتفاقمت أوجه عدم المساواة القائمة على ثلاثة مستويات بشكل خاص (UN Women, 2020). أولاً، كانت الآثار الاقتصادية أكثر حدة على المرأة لأن الفجوات بين الجنسين لا تزال قائمة عموماً في العمالة والأجور. فالمرأة في المنطقة العربية تكسب 79 في المائة تقريباً أقل من الرجل على أساس نصيب الفرد، وتشكل 62 في المائة من العاملين في القطاع غير النظامي. ثانياً، تزايد عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تزايداً كبيراً، وتحملت المرأة الجزء الأكبر منه (ESCWA, 2020g; ILO, 2018). ثالثاً، تزايد العنف ضد المرأة تزايداً هائلاً.

ومن المتوقع أن يقع المزيد من النساء في براثن الفقر خلال الجائحة، بما أنهن عرضة لخسارة وظائفهن وسُبل عيشهن قبل الفئات الأخرى. فـ 700,000 وظيفة من بين الـ 1.7 مليون وظيفة التي يتوقع خسارتها في المنطقة العربية تشغلها نساء (ESCWA, 2020g). ففي دولة فلسطين مثلاً، أفادت 68 في المائة من النساء عن تزايد في العمل غير المدفوع الأجر منذ الإغلاق، في حين خسرت 76 في المائة منهن دخلهن مقابل 65 في المائة من الرجال (UN Women-State of Palestine, 2020).

بالنسبة إلى النساء في مجال الزراعة، أدت الجائحة وما تلاها من إغلاق وطني بقرار من الحكومة إلى تعطيل سلاسل القيمة الزراعية، وإغلاق وحدات التجهيز والتعبئة، وتقييد الوصول إلى الأسواق المادية، فترك النساء وأسرهن بدون دخل موثوق به. في الوقت نفسه، برزت النساء في مجال الزراعة كقائدات، لأنهن حرصن على استمرار الأنشطة خلال الجائحة. على سبيل المثال، أنشأت مزارعة من دولة فلسطين مجموعة واتساب دعمت العديد من النساء للحفاظ على أنشطتهن الزراعية وبيع منتجاتهن. وعلقت قائلة: "أطلقت مبادرة مع نساء جلامة، بدأت كمجموعة واتساب مخصصة، حيث عرضتُ استبدال أسمدة فائضة لدي بمبيدات حشرية للطماطم التي زرعتها. في لمح البصر، بدأت النساء يتبعن مبادرتي، ويقدمن مدخلات أخرى ويقترحن تبادل المنتجات أيضاً!" (UN Women-State of Palestine, 2020).

في حال تلقت المرأة في المجال الزراعي الدعم الكافي من الحكومات والجهات الفاعلة المحلية، يمكنها أن تتغلب على بعض التحديات التي تطرحها الجائحة، لا سيما التحديات المالية وتحديات التنقل، وأن تواصل إمداد السوق بالمنتجات الزراعية.

وفي المغرب، طورت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بالشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية، سوقاً على الإنترنت تسمى Coopsclub ADS، لدعم التعاونيات النسائية كي تبيع المنتجات خلال الأزمة. كذلك، حظيت هذه المبادرة بدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي ساعدت في العمليات الإدارية مثل التسجيل عبر الإنترنت والدورات لزيادة الوعي ببروتوكولات النظافة الصحية، وأوصت باتخاذ تدابير للتباعد الاجتماعي (UN Women-Arab States, 2020).

واو. سلوك المستهلك

أدى إغلاق المطاعم وشركات تقديم الطعام وتخفيض الحد الأقصى لقدرتها التشغيلية إلى تباطؤ في استهلاك الأغذية في هذا المجال. وشملت التعطيلات الأخرى في نظام الأغذية طرق شراء الناس للأغذية لأن التباعد الاجتماعي تطلب خفض أعداد الأشخاص المسموح لهم التواجد في وقت واحد في المؤسسات الغذائية مثل السوبر ماركت. فضلاً عن ذلك، أدت الأيام الأولى من الإغلاق إلى شراء السلع الأساسية بدافع الهلع وتكديسها، إلى جانب الاصطفاف في طوابير طويلة لشرائها. غير أن المخاوف من تعطل الإمدادات الغذائية على نطاق واسع

لم تدم طويلاً، واستؤنفت عمليات شراء الأغذية، وإن كان ذلك بقدرة منخفضة.

وكان من شأن تكديس الأسر للأغذية أن زاد الضغوط على محلات السوبر ماركت وغيرها من تجار التجزئة للأغذية والمواد الأساسية، فأمست رفوف المتاجر فارغة من البضائع، ولم يعد الزبائن يشترون من المحلات غير القادرة على إعادة ملء رفوفها بسرعة. ففي تونس مثلاً، أدى الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية الأساسية مثل السميد والدقيق والسكر والزيوت ومنتجات الألبان إلى نقص وتعطل في جميع مراحل سلسلة الإمداد. بعد ذلك، سُجلت زيادة بنسبة 26 في المائة في الطلب على القمح (IFPRI, 2020). أما في الكويت فحصل نقص في البيض والحليب والخضروات في اليوم الأول من الإغلاق. وخلال فترة الإغلاق، فضل الناس الأغذية التي تتمتع بمدة صلاحية أطول فيما استعدوا لقضاء فترات طويلة في الحجر. وقد تفاقم هذا الوضع جراء تضاؤل القوة الشرائية نتيجة خسارة الوظائف بسبب الإغلاق الإلزامي وعدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي التي يعاني منها معظم البلدان العربية. وزاد هذا من شدة الصعوبات التي واجهتها بالفعل الفئات السكانية الضعيفة، بمن فيها المسنون، واللاجئون والنازحون داخلياً، والفقراء، في الحصول على الغذاء الآمن والكافي والمغذي. وأما في لبنان فيتوقع أن يصل الإنفاق على الغذاء إلى 85 في المائة من مجموع نفقات الأسر المعيشية الأكثر ضعفاً طوال الأزمة (ESCWA, 2020h). تناقَش في الإطار 11 المبادرات الرامية إلى التخفيف من وطأة المصاعب التي تحملها الجائحة. أما الإطار 12 فيسلط الضوء على مشروع لتمكين المرأة يركز على الأدوار الهامة التي تضطلع بها المرأة في الاكتفاء الذاتي والاستدامة.

كذلك، أدى تخزين الأغذية إلى هدر في الأغذية مع امتناع الناس عن شراء المنتجات الطازجة (United Nations, 2020b). والجدير بالذكر أن هدر الأغذية على مستوى الاستهلاك في المنطقة يبلغ حوالي 34 في المائة. وفي المراحل المبكرة من الجائحة، ربما حصل هدر في الأغذية المشتراة بدافع الهلع، وبكميات كبيرة عادة، بمعدلات أكبر من الأغذية المشتراة في الظروف العادية، لأنها لم تكن ربما من العلامات التجارية أو الأحجام أو التركيبات المفضلة. في هذا السياق، قد يؤدي شراء الأغذية عبر الإنترنت، وهو تدبير آخذ في التزايد، إلى التخفيف من شراء الأغذية المتهور وزيادة "تباعد المستهلكين النفسي" من الغذاء. فقد تبين أن هذا النوع من الشراء يقلل من الميل إلى توليد المزيد من الأغذية المهدورة (Ilyuk, 2018). وعلى الأرجح أن الإجهاد الاقتصادي الناجم عن الجائحة بشكل عام حفز على إجراء تحسينات على الكفاءة على مستوى الأسر المعيشية وأدى إلى هدر كميات أقل من الأغذية (Roe, Bender and Qi, 2020).

الإطار 11. الجانب الآخر من آثار الجائحة: أمثلة من بلدان مجلس التعاون الخليجي

كان للجائحة بعض الآثار الاجتماعية الاقتصادية والبيئية الإيجابية على الرغم من آثارها الأخرى المدمرة. ففي ظل القيود المفروضة على التنقل والمخاوف بشأن التعرض لأشخاص آخرين في الأماكن العامة، تغير سلوك المستهلك. في هذا السياق، أظهرت دراسة استقصائية أجراها إرنست ويونغ (2020) بشأن سلوك المستهلكين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن 58 في المائة من المستهلكين لا يرتاحون للذهاب إلى مركز تجاري، في حين أن 33.3 في المائة منهم لا يرتاحون للذهاب إلى متجر بقالة. نتيجة لذلك، عاد الكثير من الناس إلى الشراء من المتاجر المحلية والمحلات الصغيرة التي تقع عادة في أحياء صغيرة، بدلاً من الاعتماد على أنظمة السوبر ماركت التي يقصدها عدد كبير من الناس. وقد أدى هذا الاتجاه المتزايد إلى حد ما إلى تقوية سلاسل الإمداد الوطنية وفتح فرص تجارية جديدة للكثير من الشركات التي تحولت من التداول في قطاعات أخرى (المطاعم والملابس) إلى تجارة الأغذية.

كذلك، عزز التباعد الاجتماعي في البلدان التي لديها بنية انترنت موثوقة التجارة الإلكترونية وتسوق البقالة عبر الإنترنت. وخلص تقرير ماكينزي (2020) إلى أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد سجلتا معدلاً من بين أعلى معدلات المستخدمين "الجدد أو المتزايدين" للتسليم عبر الإنترنت. فقد زاد تسوق البقالة عبر الإنترنت بنسبة 10 في المائة، في حين حلّق طلب الطعام إلى الخارج والتسليم الإلكتروني بنسبة 30 في المائة. ويولّد هذا التحول الطلب على اليد العاملة لدعم العمليات ذات الصلة، وتوفير الخدمات اللوجستية ودعم العملاء، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة والتخفيف من حدة آثار معدلات البطالة المتزايدة.

الإطار 12. تمكين المرأة من خلال إنتاج الخضروات العضوية: مشروع سفرة Soufra

قامت جمعية البرامج النسائية، وهي منظمة غير حكومية تستهدف النساء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، برعاية مشروع حديقة خضروات عضوية على سطح الجمعية في مخيم برج البراجنة للاجئين من أجل تعزيز القدرة التنافسية والاكتفاء الذاتي لدى اللاجئات الفلسطينيات. فهن ينتجن ويعالجن الخضروات العضوية الخاصة بهن. وتخصّص حصة كبيرة من العمل لشركة "سفرة"، وهي شركة لتأمين طلبيات الطعام يولّدن من خلالها دخلاً.

تضم حديقة الخضروات ما يصل إلى 2,600 نبتة و15 نوعاً مختلفاً من الخضروات، توفر 75 في المائة من المنتجات اللازمة لشركة سفرة. أما المياه لري الخضروات فتُجمَع من مكيفات الهواء. وقد قامت الوكالة المبتكرة المحلية Cedar Environmental بتصميم أوعية زراعية صديقة للبيئة معاد تدويرها وموفرة للمساحة. وأما الأغذية المهدورة فتحولها وحدة تسميد إلى أسمدة طبيعية.

يعد هذا البرنامج مثالاً ناجحاً عن مبادرة لا تحسن الأمن الغذائي من خلال الإنتاج للاستهلاك أو الدخل المباشرين فحسب، بل تظهر أيضاً الفوائد التي تجنيها الزراعة الحضرية المستدامة والصديقة للبيئة. إلى ذلك، هو يساعد في تمكين اللاجئات مالياً. ومن خلال توفير فرصة التعلم على المدى الطويل، يدعم هذا البرنامج الاكتفاء الذاتي والاستدامة (Alfanar, 2020).

زاي. توصيات متعلقة بالإجراءات

لا يزال أثر جائحة كوفيد-19 على قطاع الأغذية يتكشف، ولا يزال عدم اليقين كبيراً. ولا بد للبلدان من تقييم أثر الجائحة على الصعيدين الوطني والمحلي لتحديد الإجراءات اللازمة. يمكن للتدابير الرئيسية التالية أن تعزز قدرة القطاع على الصمود، مع مراعاة الدور الحاسم الذي يؤديه التنسيق والتعاون في الإجراءات الوطنية لمعالجة الآثار الغذائية والصحية. وتصنّف الإجراءات الوطنية على أنها قصيرة ومتوسطة الأجل، في حين تركز الإجراءات الإقليمية على المدى المتوسط.

1. الإجراءات الوطنية قصيرة الأجل

- تعزيز قدرة سلاسل الإمداد على مواجهة الأوبئة من خلال تنويع قنوات شراء السلع الغذائية اللازمة.
- اعتماد آليات لتيسير التجارة، بما في ذلك من خلال التعجيل بالتكنولوجيات الرقمية وتكثيف استخدامها، مثل التبادل الإلكتروني للشهادات الصحية وشهادات الصحة النباتية، من أجل تقليص وقت التجارة وتكاليفها، الأمر الذي يمكن أن يساعد بدوره في تعزيز توفر الغذاء، والحد من خسائر الأغذية وهدرها.
- دعم القطاعين العام والخاص في زيادة القدرة على تخزين الأغذية على المستويين الوطني ودون الوطني. ويمكن للمؤسسات الخاصة و/أو الحكومية المولجة إنشاء احتياطيات وطنية أو دون وطنية مرتبطة بنظام إلكتروني مدار مركزياً، أن توفر معلومات أفضل وأسرع عن الأسواق الوطنية بشأن المخزونات الغذائية المتاحة لدى مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات والموردين والموزعين والبائعين.
- ضمان توفير نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك النظم الصحية، لدعم الفئات السكانية الأكثر ضعفاً.
- إشراك مختلف أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ تدابير الاستجابة للصدمات، بمن فيهم مجموعات المزارعين والنساء والشباب وغيرهم من المجتمعات المحلية.
- تقديم الدعم الموجه السريع للمرأة في القطاع الزراعي/غير النظامي حتى تتمكن من المساهمة في الحفاظ على سلاسل الإمداد الغذائي.
- دعم المراكز المجتمعية النسائية لضمان تقديم خدمات الصحة الإنجابية، والمشورة التغذوية والغذائية والصحية للنساء المحرومات والنساء في المجتمعات الريفية.

2. الإجراءات الوطنية متوسطة الأجل

- تشجيع الاستثمارات والأعمال التجارية التي تقلل من خسائر المحاصيل والتخزين بعد الحصاد وتعزز توفر الغذاء، بما في ذلك الاستثمارات في بنوك الأغذية والتصنيع الغذائي، من بين أمور أخرى.
- معالجة النظم الغذائية ككتلة، والتخطيط وفقاً لذلك من أجل بناء قدرة القطاع على مواجهة الصدمات، بدءاً بأمن البذور والحصول على الأعلاف والخدمات البيطرية للمواشي والإنتاج الزراعي، مع التركيز على إدارة الآثار المتوسطة والطويلة الأجل على الأمن الغذائي.
- دعم وصول المزارعين والنساء الريفيات، بمن فيهم موردو المدخلات الزراعية، وتجار الجملة، وتجار الأغذية بالتجزئة والموردون من القطاع الخاص، والمستهلكون على طول سلاسل القيمة، إلى تكنولوجيا المعلومات والأدوات الأساسية للخدمات الرقمية، بما في ذلك عن طريق العمل من خلال منظمات المجتمع المدني.

3. الإجراءات الإقليمية

- استكشاف فرص الاستثمار المتاحة للبلدان الأعضاء، بدعم من القطاع الخاص، لإنشاء مرفق إقليمي/دون إقليمي لاحتياطي/تخزين الغذاء (لا سيما القمح والحبوب) من أجل إدارة المخاطر المرتبطة بارتفاع مستوى الاعتماد على استيراد الحبوب وضمان توفر المخزونات الغذائية الملائمة. فتوفر الغذاء الموثوق به للتخزين وكذلك للبيع في السوق يمكنه أن يؤدي إلى استقرار الأسعار المحلية. ويؤكد البنك الدولي أنه يجب التشديد في السنوات القادمة على الإدارة العامة الجيدة للمخزونات وعلى مشاركة القطاع الخاص (الذي يملك معظم المخزونات الغذائية في جميع أنحاء العالم). ويمكن لتنسيق المخزونات المادية في جميع أنحاء المنطقة أن يعود بالفائدة المتبادلة على الحكومات، وقد يساعد على تخفيف الضغوط على أسواق الأغذية العالمية الضعيفة. كذلك، يمكن أن تستند الاحتياطيات الغذائية الإقليمية إلى مفهوم تجميع الموارد في احتياطي مشترك، على أن يرتكز على قواعد متفق عليها مسبقاً (Konandreas, 2017).

- تحسين التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن حركة الأغذية عبر الحدود إلى جانب حركة العمال الزراعيين. فالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومعها الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة والإسكوا، يمكنها تيسير الحوار بين البلدان الأعضاء لمعالجة أثر هذه الجائحة والفرص التي تمنحها من حيث التعاون الإقليمي في مجال الغذاء.

© Shutterstock - JonathanJonesCreate

ازدياد الضغوط على الأمن الغذائي بسبب جائحة كوفيد-19

رسائل رئيسية

رسائل رئيسية

تشمل نقاط ضعف البلدان العربية على الصعيد الإقليمي ندرة الموارد الطبيعية، والتحديات الاجتماعية الاقتصادية (النمو السكاني والبطالة والفقر)، والاعتماد على الواردات، والنزاعات. وتتفاقم هشاشة الأمن الغذائي بسبب الجائحة، وتؤثر على قدرة المنطقة على الاستجابة لصدمات النظم الغذائية.

تشهد المنطقة تساقط أمطار محدود وموسمي للغاية وغير منتظم، يُستخدم في ما يصل إلى 56 في المائة للإنتاج الزراعي. وقد أدى الاستغلال المفرط للمياه الجوفية لأغراض الري إلى استنفاد منسوب المياه الجوفية.

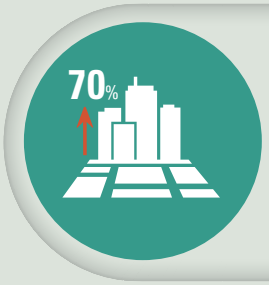

من المتوقع أن يستمر الطلب على الغذاء في التزايد في السنوات القادمة مع زيادة إجمالي عدد السكان بنسبة 53 في المائة، ووصول نسبة التحضر إلى 70 في المائة بحلول عام 2050 (سيعيش 670 مليون شخص في المنطقة العربية بحلول عام 2050). تستورد البلدان العربية بالفعل 50 في المائة من السعرات الحرارية المستهلكة، ومن المتوقع أن يزداد الاعتماد على الواردات الغذائية. في المتوسط، تستورد المنطقة 63 في المائة من القمح، وهو أكثر الأغذية الأساسية التي يستهلكها السكان في المنطقة. ويستورد بعض البلدان أكثر من 90 في المائة من مواده الغذائية الإجمالية.

تؤثر النزاعات التي طال أمدها في خمسة بلدان على تجارة الأغذية من خلال أمور تشتمل على انخفاض الواردات والصادرات الغذائية و/أو تعطل سلاسل الإمداد. وقد أدت لنزاعات إلى مستويات أعلى من النقص التغذوي، تسبب بدوره في زيادات كبيرة في معدلات التقزم والهزال عند الأطفال، وفقر الدم عند النساء. إلى ذلك، أضافت تدابير الاحتواء المتخذة لمكافحة فيروس كوفيد-19 ضغوطاً على سُبل عيش اللاجئين والنازحين داخلياً، وقيوداً على المساعدات الإنسانية.

3. ازدياد الضغوط على الأمن الغذائي بسبب جائحة كوفيد-19

يعاني ما لا يقل عن 80 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المنطقة، حتى لو لم تُحتسَب البلدان العديدة التي تشهد نزاعات أو التي تعتبر من أقل البلدان نمواً (FAO and others, 2020a). وقد كان تحقيق الأمن الغذائي على الدوام مصدر قلق على صعيد السياسات، وتزايد هذا القلق منذ أزمة أسعار المواد الغذائية من عام 2007 إلى عام 2008. فالمنطقة تواجه تحديات خطيرة تحد من قدرتها على إنتاج المزيد من الغذاء، بما في ذلك ندرة الموارد الطبيعية والقدرات المؤسسية، والتحديات الاجتماعية الاقتصادية، وعدم الاستقرار. نتيجة لذلك، اعتمدت بشكل متزايد على أسواق الأغذية العالمية لتلبية احتياجاتها، وهذا ما عرّضها ليس لتقلب الأسعار فحسب بل أيضاً للضغوط الاجتماعية السياسية والصدمات والتدخلات. وقد زاد ذلك من ضعف قدرتها على الاستجابة لصدمات النظم الغذائية المباشرة وغير المباشرة، مثل الصدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

ففي بداية تفشي الفيروس، حاولت البلدان العربية أن تدعم الإنتاج المحلي، خوفاً من أن تؤدي القيود التجارية إلى عرقلة توفر الغذاء من خلال الحد من التجارة الثنائية حتى داخل المنطقة العربية نفسها. والواقع أن المنطقة مكتفية ذاتياً في إنتاج الفواكه والخضروات لكنها تستهلك كميات من الحبوب واللحوم ومنتجات الحليب ومنتجات الدهون والزيوت أكثر مما تنتج. والموارد المؤسسية والمالية في أقل البلدان نمواً ومعها ندرة الموارد الطبيعية في المنطقة ككل، تحد من الزيادة الكبيرة في الإنتاج المحلي في المدى القصير. لذلك، سيتعين على المنطقة أن تستثمر في تعزيز التجارة الثنائية لاستيعاب الصدمات مع مراعاة الحاجة إلى مخزونات غذائية استراتيجية إقليمية على المدى المتوسط. سيتوسع هذا القسم أكثر في عرض ضعف الأمن الغذائي، بما في ذلك ندرة الموارد الطبيعية، والتحديات الاجتماعية الاقتصادية، والاعتماد على الواردات، والنزاعات.

ألف. ندرة الموارد الطبيعية تترك أثراً كبيراً على الأمن الغذائي

تشتمل نقاط الضعف الرئيسية على تزايد ندرة الموارد الطبيعية، لا سيما موارد المياه والأراضي، التي تواجه تحديات بسبب التدهور في نوعيتها، والإفراط في الاستهلاك، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، وقسوة الظروف المناخية. فأكثر من 90 في المائة من الأراضي في المنطقة تصنَّف على أنها قاحلة أو شديدة الجفاف، مع هطول أمطار محدود وأراض سريعة التدهور (ESCWA, 2020i).

ونصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة[1] هو واحد من أدنى المستويات في العالم، بعد أن انخفض من 0.5 هكتار في عام 1962 إلى حوالي 0.14 هكتار في الآونة الأخيرة. فنصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في البحرين وجيبوتي والكويت وقطر الإمارات العربية المتحدة يبلغ 0.01 هكتار أو أقل (World Bank Open Data, 2020).

1 ويشتمل نصيب الفرد بالهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة على الأراضي التي تصنفها منظمة الأغذية والزراعة ضمن فئة المحاصيل المؤقتة، والمروج المؤقتة للتبن أو المراعي، والحدائق المعَدة للسوق أو المطبخ، وأراضي البور المؤقتة.

الجدول 4. استخدام المياه للزراعة وتوفرها

	استخدام المياه للزراعة كنسبة مئوية من إجمالي استخدام المياه	السنة	إجمالي موارد المياه المتجددة للفرد الواحد (بالأمتار المكعبة للفرد الواحد في السنة) (2017)
الجزائر	64	2016	282.4
البحرين	33	2016	77.7
مصر	79	2017	589.4
العراق	91	2016	2,348.0
الأردن	53	2016	96.6
الكويت	54	2002	4.8
لبنان	38	2015	740.4
ليبيا	83	2012	109.8
موريتانيا	91	2005	2,579.0
المغرب	88	2010	811.4
عُمان	88	2003	302.0
قطر	59	2005	22.0
المملكة العربية السعودية	82	2017	72.9
السودان	96	2011	932.6
الجمهورية العربية السورية	88	2005	919.5
تونس	77	2017	400.2
الإمارات العربية المتحدة	83	2005	16.0
اليمن	91	2005	74.3

المصدر: نظام المعلومات العالمي لمنظمة الفاو بشأن المياه والزراعة.

الإطار 13. تجميع مياه الأمطار لتعزيز الإنتاج الزراعي

يمكن أن تشكل تكنولوجيا تجميع مياه الأمطار حلاً لتأمين المياه الاضافية لأغراض الزراعة. فتجميع مياه الأمطار يقلل من تآكل التربة وتدهورها، إلى جانب أنه يساهم في الحفاظ على الموارد المائية. وهو يقوم على تجميع الأمطار من أي سطح مناسب كي يتم تخزينها لاستخدامها في وقت لاحق أو استخدامها مباشرة في الزراعة، أو للاستعمالات المنزلية، أو حتى لتوفير مياه الشرب للبشر والحيوانات إذا تمت معالجتها بشكل صحيح.

وتجدر الإشارة إلى أن تجميع مياه الأمطار يناسب المناطق التي يزيد المتوسط السنوي لهطول الأمطار فيها عن 200 مليمتر. وتبعاً لحجم الأحواض المائية ونوعها، تبرز عدة نظم مثل تجميع مياه الأمطار على سطوح الأبنية/في الفناءات، ونظم الأحواض المائية الصغيرة، ونظم الأحواض المائية الكبيرة، ونظم تجميع مياه الفيضانات. تم العثور على أمثلة عن تطبيق نظم تجميع مياه الأمطار في المنطقة العربية منذ العصور القديمة ولا تزال هذه النظم تطبّق حتى اليوم، لا سيما في مجال الزراعة.

ففي المناطق الجبلية في لبنان، استُخدمت أسطح الدفيئات الزراعية (البيوت البلاستيكية) لتجميع مياه الأمطار التي يصار إلى تخزينها في برك وتُستخدم في ري الزهور والخضروات بالتنقيط. أما في الأردن فاستُخدم نظام الأحواض المائية الصغيرة لإعادة تأهيل المراعي في البادية، التي عانت من تدهور شديد. واشتملت النتائج الإيجابية على تزايد التنوع البيولوجي، وانخفاض تبخر الأمطار بنحو 50 في المائة، وزيادة إنتاجية شجيرات العلف في المراعي، وتضاعف معدل العائد الاقتصادي مرتين مقارنة بالطريقة التقليدية لزراعة المراعي(ESCWA, 2017a; FAO, 2018).

أما الموارد المائية فهي محدودة وترزح تحت ضغوط تزايد عدد السكان والترف، وآثار تغيّر المناخ (Mohtar and others, 2016). فالمنطقة العربية تسجل أدنى المعدلات في كمية الموارد المائية المتجددة في العالم، فالمعدلات في 18 دولة من بين 22 دولة أدنى من قيمة العتبة السنوية البالغة 1,000 متر مكعب للفرد، وفي 13 دولة هذه المعدلات أدنى من عتبة ندرة المياه البالغة 500 متر مكعب للفرد (ESCWA, 2020b). إلى ذلك، فإن كمية الأمطار فيها محدودة وموسمية للغاية وغير منتظمة، تُستخدم في الغالب للإنتاج الزراعي (الجدول 4). وقد أدت هذه المستويات المتدنية في توفر المياه إلى الاستغلال المفرط للموارد المائية وإلى التلوث، اللذين تسببا بدورهما في تزايد ندرة المياه في المنطقة العربية. ففي الأحواض المائية في صنعاء في اليمن، ينخفض منسوب المياه بنحو 4 إلى 8 أمتار سنوياً (Taher, 2016). أما في الأحواض المائية في الأزرق في الأردن فارتفعت مستويات ملوحة المياه الجوفية نتيجة تسرب المياه المالحة (USAID, 2017). ويتعلق التحدي الآخر بالأحواض المائية العابرة للحدود، حيث ينشأ بعض الأنهار خارج المنطقة ويخضع لضغوط متزايدة من جانب بلدان المنبع. فعلى سبيل المثال، يساور مصر قلق كبير إزاء التغيرات الديناميكية لنهر النيل. فخطر انخفاض معدلات تدفقات النيل يتزايد مع استكمال ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير.

في بعض البلدان، أدت التحسينات في تقنيات الإنتاج الزراعي إلى زيادات في الإنتاجية الزراعية على مستوى البلد ككل، كما هو الحال في مصر، أو زيادات في زراعات محددة، مثل محاصيل البساتين في المغرب. غير أن التقدم التكنولوجي في قطاع الزراعة بقي محدوداً نسبياً. فالاستثمارات الزراعية في بعض البلدان العربية ذات الموارد، مثل السودان، التي من المفترض أن تحفز النمو الزراعي في البلد نفسه وتعود بالفوائد على المنطقة، لم تتحقق في جزء كبير منها حتى الآن. وظلت الإصلاحات الضرورية المصاحبة لها على صعيد البنية التحتية والمؤسسات بعيدة المنال. ويستعرض الإطار 13 تكنولوجيات تجميع المياه كحل ممكن لتعزيز الإنتاج الزراعي.

لقد أبرزت جائحة كوفيد-19 الحاجة الملحة إلى الإنتاج المحلي في المنطقة لتعزيز توفر الغذاء. مع ذلك، في ظل الاستغلال المفرط أصلاً للموارد الطبيعية، ينبغي تطبيق نُهُج طويلة الأجل وأكثر تكاملاً لإدامة هذه الموارد مع تعزيز الإنتاج المحلي.

باء. الوضع الاجتماعي الاقتصادي والأمن الغذائي

تزايد عدد السكان العرب من 72 مليون نسمة في عام 1950 إلى 436 مليون نسمة في عام 2020، أي بزيادة ستة أضعاف تقريباً، في حين تزايد عدد سكان العالم ثلاثة أضعاف خلال الفترة نفسها. يبين الشكل 5 النمو السكاني في مجموعات البلدان بين عامَي 2010 و2019، مع تسجيل بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى زيادة بنسبة 29 في المائة. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة إلى 670 مليون نسمة بحلول عام 2050، استناداً إلى نمو سكاني أسرع من المتوسط العالمي (United Nations Population Division, 2019).

بالتزامن مع هذا النمو السكاني، من المتوقع أن يرتفع معدل التحضر بسرعة. فقد ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية من 25 في المائة في عام 1950 إلى 50 في المائة في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، ووصلت إلى 60 في المائة تقريباً في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تصل إلى 70 في المائة بحلول عام 2050. ويستمر نمو الدخل أيضاً بالتزايد. فمن المتوقع أن يتضاعف مرتين إضافيتين بحلول عام 2030، بعد أن زاد أربعة أضعاف بين بداية القرن الحادي والعشرين وعام 2020 (United Nations Population Division, 2019). بالتالي، من المتوقع أن يتزايد الطلب على الغذاء بسرعة خلال السنوات القليلة القادمة، مسبباً بذلك ضغوطاً أكثر على الموارد الطبيعية المتضائلة بالفعل وزيادة في الاعتماد على استيراد الأغذية. وستكون فئات سكانية محددة أكثر عرضة للخطر من غيرها، ومن بينها النساء والشباب، والفقراء، وسكان الريف، وأصحاب الأجور المنخفضة، والنازحون. ومع تزايد عدم قدرة هذه الفئات على تحمل تكاليف الإمدادات الغذائية الأساسية، سيزداد وضعها هشاشة أكثر فأكثر، مع

احتمال حدوث المزيد من عدم الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي، تحديداً في معظم أقل البلدان نمواً، لا سيما أن المنطقة تشهد زيادة في عدد الشباب الذي يصل إلى 74 مليون نسمة (ESCWA, 2020a).

كما هو مبين في الشكل 6، انخفضت العمالة في الزراعة بين عامَي 2005 و2019 بنسبة 22 في المائة في البحرين ومصر، في حين سجل عدد قليل من البلدان، بما فيها اليمن، زيادة بنسبة 15 في المائة تقريباً. أما الاتجاه الطويل الأجل فهو نحو انخفاض العمالة في قطاع الزراعة، في مؤشر على نمو أسرع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي على التنمية الاقتصادية. وينحو مثل هذا التحول إلى أن يترافق مع تعزيز الإنتاجية في الزراعة، فيما يعتمد المزارعون التكنولوجيا والآلات لتحل محل عمال المزارع وتطعم سكان المناطق الحضرية.

لا يزال القطاع الزراعي مصدراً هاماً للدخل في المنطقة، بالرغم من أن حصته من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي قد انخفضت بنسبة 16 في المائة تقريباً (الجدول 5). والواقع أن وجود قطاع جيد الأداء أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية على حد سواء، لا سيما في أقل البلدان العربية نمواً ومعظم البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تشهد نزاعات. ولكن، مع استمرار التنمية الاقتصادية، من المتوقع أن تفقد الزراعة أهميتها في الاقتصادات الوطنية في البلدان الأكثر ثراء. وتعكس الانخفاضات الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي آثار النزاعات وغيرها من الأحداث الاجتماعية الاقتصادية

الشكل 5. النمو السكاني في مجموعات البلدان بين عامَي 2010 و2019

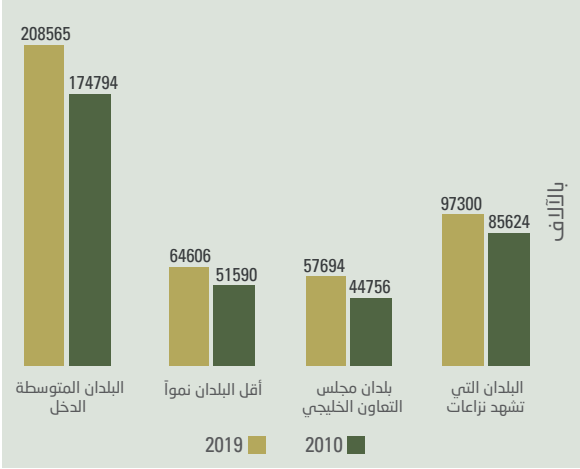

المصدر: World Bank Open Data, 2020.

والسياسية، وليس النمو الاقتصادي. فقد سجل العراق انخفاضاً بنسبة تزيد على 70 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي واليمن بنسبة تزيد على 60 في المائة، يليهما لبنان ومصر اللذين شهدا انخفاضاً بنسبة 20 في المائة، نتيجة التراجع الاقتصادي والنزاعات بشكل أساسي.

ومن المتوقع أن تزيد جائحة كوفيد-19 من تفاقم هذه الانخفاضات، مضيفة المزيد من الضغوط الاجتماعية الاقتصادية ومكثفة من حدة انعدام الأمن الغذائي القائم. وبالإضافة إلى ملايين الأشخاص الذين يعانون أصلاً من النقص التغذوي، ستسجّل زيادة في نسبة الفقر يمكن أن تؤدي إلى أن يطال النقص التغذوي 1.9 مليون شخص إضافي (ESCWA, 2020e).

الشكل 6. العمالة في الزراعة في بلدان مختارة

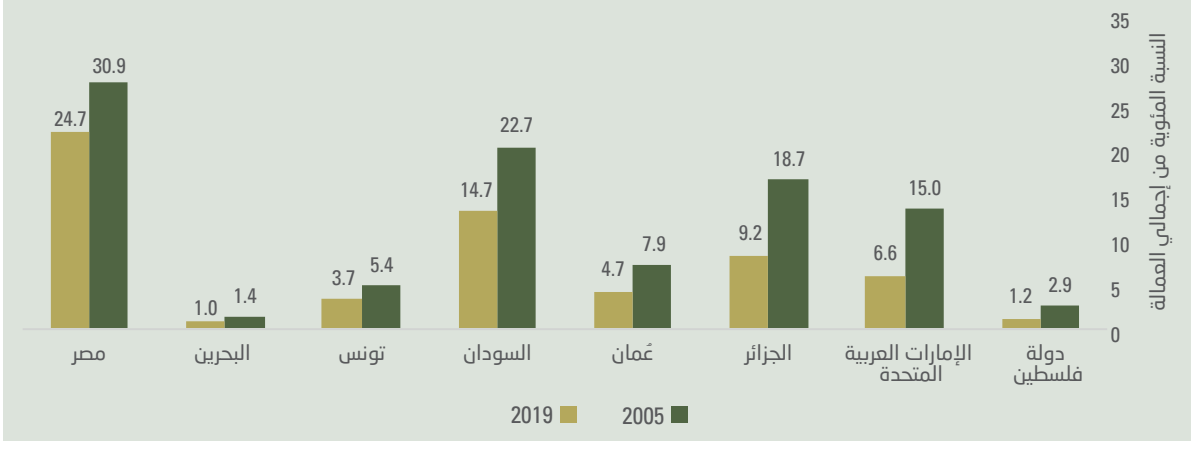

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

الجدول 5. الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، القيمة المضافة

	الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		
	2005	2018	التغيُّرات (بالنسبة المئوية)
الجزائر	7.7	12.0	55.8
البحرين	..	0.3	..
جزر القمر	29.4	32.6	10.9
جيبوتي	..	1.4	..
مصر	14.0	11.2	-20.0
العراق	6.9	2.0	-71.0
الأردن	3.8	5.6	47.4
الكويت	0.3	0.4	33.3
لبنان	3.6	2.9	-19.4
ليبيا	2.5	..	..
موريتانيا	28.2	25.9	-8.2
المغرب	11.8	12.3	4.2
عُمان	1.6	2.2	37.5
قطر	0.1	0.2	100.0
المملكة العربية السعودية	3.2	2.2	-31.3
الصومال	..	..	..
دولة فلسطين	5.2	..	..
السودان	30.6	31.5	2.9
الجمهورية العربية السورية	20.7	..	..
تونس	9.2	10.4	13.0
الإمارات العربية المتحدة	1.4	0.7	-50.0
اليمن	10.6	4.0	-62.3
المنطقة العربية	6.1	5.2	-16.0

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

جيم. التحديات الناجمة عن الاعتماد على الواردات الغذائية

تعد البلدان العربية من بين أكبر البلدان المستوردة الصافية للأغذية في العالم. ففي الوقت الراهن، أكثر من 50 في المائة من السعرات الحرارية المستهلكة في المنطقة يأتي من مصادر غذائية مستوردة. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الحصة لتصل إلى 64 في المائة بحلول عام 2030 (ESCWA, 2017a) بما أن من المتوقع أن يستمر الاعتماد على استيراد الأغذية في اتجاهه التصاعدي بسبب النمو السكاني والتحضر وتزايد الثراء. فيتم استيراد 63 في المائة من إجمالي القمح المستهلك في المنطقة العربية، مع العلم أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تستورد أكثر من 90 في المائة من احتياجاتها للقمح. بالتالي، تنفق المنطقة حوالي 110 مليارات دولار على الواردات الغذائية سنوياً، أي حوالي 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. من جهة أخرى، لا تضم المنطقة سوى 5 في المائة من سكان العالم لكنها تستورد ثلث لحوم الأغنام المتداولة وأكثر من ربع الحليب والقمح المتوفر في الأسواق العالمية (ESCWA, 2017a; ESCWA, 2020e). وفي حين تسهم الواردات في توفر الغذاء فتضمن ما يكفي من الكمية والنوعية والتنوع، فإن الاعتماد الكبير عليها يمكن أن ينطوي أيضاً على قابلية شديدة للتعرض للصدمات التي تطرأ على الإمدادات العالمية ولتقلبات الأسعار.

وبما أن من غير المرجح أن يلبي الإنتاج الزراعي المحلي في المنطقة الطلب على الحبوب ومنتجات الألبان

واللحوم، والدهون والزيوت، فإن الواردات الغذائية ستستمر في تأدية دور حاسم في تحقيق الأمن الغذائي. وعليه، يشكل هذا الأمر مصدر قلق رئيسياً في أوساط واضعي السياسات في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد نزاعات. أما ارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم عن زيادة الطلب والتخزين، أو الصعوبات القصيرة الأجل في اللوجستيات التجارية الناجمة عن الجائحة، فمعناها أن البلدان غير القادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية على نحو كاف قد تواجه المزيد من عدم الاستقرار. فمن المرجح أن تواجه البلدان الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً قيوداً على الميزانيات عند تلبية احتياجاتها الغذائية، في حين سيتعين على بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل تخصيص حصة أكبر من إيراداتها العامة لتحقيق الاستقرار في أسواق الغذاء الوطنية على حساب الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى.

باختصار، من المتوقع أن يستمر ارتفاع عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي حتى حلول عام 2030. ومن المتوقع أن ينمو إنتاج المحاصيل الرئيسية ومردودها، وإن بوتيرة أبطأ إلى حد كبير، لا سيما بالنسبة إلى الأغذية الأساسية مثل الحبوب. وهذا يبرز الحاجة إلى الاستمرار في استيراد الأغذية لتلبية احتياجات السكان. أما استخدام الأراضي لأغراض الزراعة، فمن غير المتوقع أن يزداد بل من المرجح أن ينخفض أكثر فأكثر نتيجة تدهور الأراضي والتوسع الحضري. لقد ضربت الجائحة المنطقة في وقت لم تكن فيه النظم الاجتماعية الاقتصادية مستعدة لاستيعاب آثارها لأن الشعوب والبلدان لم يكن لديها الوسائل الكافية لتؤمن احتياجاتها طوال فترة الإغلاق وما بعدها. نتيجة لذلك، ستخصص الحكومات نسبة أكبر من ميزانياتها المجهدة لاستيراد الغذاء الكافي فيما تسعى أيضاً إلى الحفاظ على المخططات الاجتماعية كي تتمكن الفئات الأكثر ضعفاً من الحصول على الغذاء.

دال. تدهور الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد نزاعات

يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي السياسي. فقد شهدت المنطقة "أعمال شغب بسبب الخبز" في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، فضلاً عن الأحداث الاجتماعية السياسية التي وقعت في مطلع العقد الثاني من القرن الحالي، ومردها جزئياً إلى تزايد المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي في أعقاب أزمات أسعار الأغذية بين عامَي 2007 و2011. من ناحية أخرى، تؤدي النزاعات إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. فالمنطقة العربية تضم أكبر عدد من النازحين (اللاجئين والنازحين داخلياً) في العالم، الذين يبلغ عددهم حوالي 26 مليون شخص، منهم 16 مليون شخص تقريباً يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل إلى شديد (ESCWA, 2020e). والمعلوم أن اللاجئين والنازحين داخلياً يعرضون الموارد الطبيعية للضغوط، الأمر الذي يزيد من ضعفهم وضعف المجتمع الذي يستقبلهم. في العراق مثلاً، سيطرت الجماعات المسلحة على جزء كبير من المناطق المنتجة للحبوب نتيجة عدم الاستقرار السياسي، فأثر ذلك على إمكانية الحصول على المدخلات الزراعية وحصاد الحبوب وأنشطة ما بعد الحصاد. ففي عام 2016، أدت النزاعات في العراق إلى خسارة 70 إلى 80 في المائة من محاصيل الذرة والقمح والشعير في محافظة صلاح الدين، و43 إلى 57 في المائة من محاصيل الشعير في محافظة نينوى. بالإضافة إلى ذلك، لم تتم زراعة 32 إلى 68 في المائة من الأراضي المخصصة لمحاصيل القمح (FAO, 2016).

وفي جميع أنحاء المنطقة، أدت النزاعات التي طال أمدها إلى ارتفاع مستويات النقص التغذوي، وانعدام الأمن الغذائي، وتقزم الأطفال وهزالهم، وفقر الدم عند النساء مقارنة بالمتوسطات الإقليمية كما هو مبين في الشكل 7. ويفتقر الأشخاص المتضررون إلى الغذاء الكافي ووسائل الحصول عليه، وغالباً ما يلجأون إلى النظم الغذائية غير المتوازنة.

على سبيل المثال، بلغ عدد الفلسطينيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2020 حوالي 1.7 مليون شخص أو ثلث السكان (WFP-State of Palestine, 2020)، في حين أدى النزاع في اليمن إلى ارتفاع معدل انتشار سوء التغذية الحاد بنسبة 10 في المائة، فاحتاج 23.3 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة (HRW, 2020). أما في الجمهورية العربية السورية فيحتاج أكثر من 11.7 مليون شخص إلى شكل

واحد على الأقل من أشكال المساعدة الإنسانية، بينهم 5 ملايين في حاجة ماسة إلى المساعدة (UNOCHA, 2019). ففي حزيران/يونيو 2020، واجه 9.3 مليون سوري خطر انعدام الأمن الغذائي الحاد، وتعرض 1.9 مليون آخرين لخطر انعدام الأمن الغذائي (FAO, 2020c). كذلك، عانت معظم النساء الحوامل في مناطق النزاع من فقر الدم (United Nations Human Rights Council, 2015)، ومرد ذلك إلى حد كبير إلى أن معظم الأسر المعيشية في المخيمات ترأسها نساء وتعاني من انعدام الأمن الغذائي (UNHCR, 2019). وقد تسبب النزاع في الجمهورية العربية السورية في تفاقم الفقر المدقع، فعاش ما يقدر بـ 40 في المائة من السكان على أقل من 1.90 دولار في اليوم في عام 2019 (ESCWA, 2020b).

بالإضافة إلى ذلك، فإن خسارة المحاصيل والمواشي والأصول الزراعية كلفت الجمهورية العربية السورية أكثر من 16 مليار دولار وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة مع تقلص فرص العمل في الزراعة (Reliefweb, 2018). في فترة ما قبل النزاع، كانت الجمهورية العربية السورية منتِجاً زراعياً رئيسياً وبلغ إنتاج القمح السنوي فيها 4 ملايين طن. فصدّرت 1.5 مليون طن سنوياً وتركت احتياطياً من 3.5 مليون طن للاستخدام في حالات الطوارئ (Reliefweb, 2018). لكن النزاع تسبب في تقلص المساحة المزروعة بمقدار الثلث، وأدى إلى تدمير أو عدم صيانة قنوات الري، كما إلى نقص الكهرباء، ومحدودية توفر الأسمدة، مؤثراً بذلك سلباً على إنتاج الغذاء.

أما اليمن فعلى الرغم من أنه لطالما كان مستورداً صافياً للأغذية حيث يستورد 95 في المائة من القمح المستهلك، أدى النزاع فيه إلى انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة 33 في المائة (Reliefweb, 2018). وأما في دولة فلسطين فيطرح الاحتلال الإسرائيلي تحديات أمام تنمية القطاع الزراعي من خلال فرض رقابة صارمة على استعمال الموارد المائية تشمل الحد من وصول المزارعين الفلسطينيين إلى آبار المياه الجوفية، مع تحويل الموارد المائية نحو المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

من المتوقع أن تؤثر النزاعات التي طال أمدها على تجارة الأغذية من خلال انخفاض كمية الواردات والصادرات الغذائية و/أو تعطل سلاسل الإمداد من بين امور أخرى. فالطرق التجارية تغير مسارها لتجنب مناطق نزاع، وهذا ما قد يؤدي إلى تقييد التجارة وزيادة التكاليف التي قد ترفع أسعار المواد الغذائية. على سبيل المثال، غيرت طرق التصدير من بلدان المشرق العربي إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي مسارها بالفعل، وصارت تشمل الآن الشحن البحري والجوي، فكانت النتيجة زيادة التكاليف بنحو 60 في المائة مقارنة بالطرق البرية (CEIP, 2019). وبين عامَي 2010 و2016، انخفضت صادرات الأغذية والزراعة من الأردن إلى الجمهورية العربية السورية بمقدار 62 مليون دولار، في حين انخفضت الواردات بمقدار 208 ملايين دولار (CEIP, 2019)، فأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأردن. أما تعطل التجارة بين العراق والجمهورية العربية السورية فزاد من معدلات الفقر في محافظة المفرق في الأردن التي كانت تعتمد بشكل كبير على التجارة عبر الحدود.

تمثل المعونة الغذائية التي تقدمها البلدان المانحة عينياً في كثير من الحالات، جزءاً أساسياً من المعونة الإنسانية في البلدان التي تشهد نزاعات أو كوارث طبيعية. ولكن، على الرغم من التزامات المانحين المتزايدة باستمراريتها، فإن الفجوة بين الاحتياجات والمعونة الإنسانية لا تزال قائمة. وتزيد الصدمات الخارجية، مثل جائحة كوفيد-19، من قابلية التضرر لدى أكثر من 55 مليون شخص يحتاجون إلى المعونة الإنسانية في المنطقة، وتحد من استراتيجياتهم للتكيّف.

فمقارنة مع عام 2019، زادت نسبة السوريين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2020 ويحتاجون إلى معونات غذائية بمقدار 42 في المائة. أما في اليمن، وفي ظل الحاجة الماسة إلى المساعدات الغذائية، فلم يتم تمويل سوى 24 في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية بحلول نهاية شهر آب/أغسطس 2020. وانخفض عدد اليمنيين الذين تمكنت وكالات الإغاثة من الوصول إليهم بمقدار 6 ملايين شخص مقارنة بشهر كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي عام 2020، من المتوقع أن تبلغ المعونة الغذائية للمنطقة العربية (الصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن) مليار طن، أي ما يعادل 9.5 في المائة من إجمالي احتياجات هذه البلدان من واردات الحبوب

(ESCWA 2020e). وتتمثل إحدى الأولويات في أن توسع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني نطاق تغطيتها لتشمل المجتمعات المضيفة بما أن الدعم غير المتوازن بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وتوتر بشأن إمكانية الحصول على الاحتياجات والموارد الأساسية.

الشكل 7. مؤشرات مختارة للأمن الغذائي في البلدان التي تشهد نزاعات

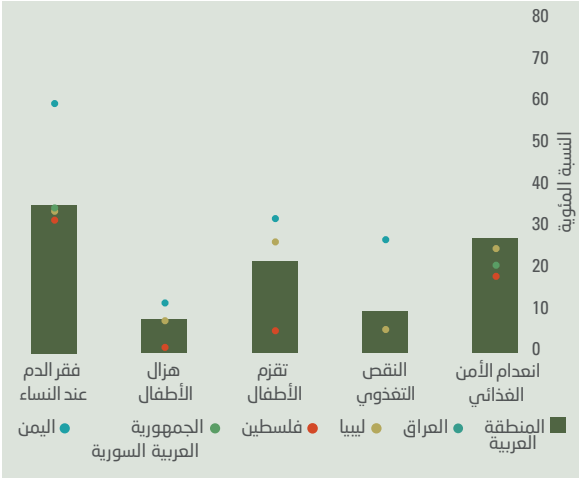

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

هاء. توصيات عملية

من أجل إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19، سيتعين على المنطقة أن تركز على الاستخدام المستدام للموارد والمجتمعات الدامجة والاقتصادات المستدامة، بالتوازي مع بذل الجهود المتفانية لبناء السلام وتخفيف معاناة اللاجئين والنازحين داخلياً. ويتعين على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي منظور الجنسين أن تضع الحياة الاقتصادية للمرأة بصفة خاصة في صميم خطط الاستجابة للجائحة وخطط التعافي. ويمكن للمنطقة أن تستفيد من الاستراتيجيات والسياسات الناجحة القائمة لاعتماد التكنولوجيا وتعزيز التعليم وتحسين كفاءة استخدام الموارد (انظر الإطار 14).

1. ندرة الموارد الطبيعية

- تشجيع استعمال صغار المزارعين للتكنولوجيات الخضراء والرقمية التي تتطلب استثمارات منخفضة ويسهل اعتمادها في المجتمعات الريفية. على المدى القصير، يجب التركيز على زيادة إنتاجية الأراضي والمياه، والاعتماد على التكنولوجيات المتاحة الناجحة بالفعل (الري بالتنقيط، والري تحت سطح الأرض، وتغطية المحاصيل للحد من التبخر والنتح، والمهاد العضوي، واعتماد أفضل ممارسات الري، واستخدام المحاصيل ذات الدورة القصيرة، واستخدام المحاصيل المقاومة للجفاف، وتعزيز الري التكميلي، وتجميع مياه الأمطار، والاستخدام المأمون للمياه المعالجة، وممارسات تعاقب المحاصيل، والاستناد إلى بيانات الطقس، واعتماد ممارسات عدم الحراثة، وما إلى ذلك). وينبغي أن يندرج دعم المؤسسات المحلية في تجربة ونشر الممارسات ضمن الأولويات. كذلك، يشكل بناء رأس المال البشري من خلال الخدمات الإرشادية المصممة خصيصاً لهذا الغرض، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمراً أساسياً لتسريع عملية اعتماد هذه الممارسات. ومن شأن السياسات الفعالة لتخصيص المياه أن تهيئ بيئة مواتية لتشجيع المزارعين على زيادة كفاءة استخدام المياه وإنتاجيتها.
- تسهيل الحصول على التمويل، لا سيما عند تجربة التكنولوجيات الجديدة التي تزيد من إنتاجية المياه والأراضي بالتعاون مع المؤسسات البحثية والأكاديمية والقطاع الخاص. وقد تشتمل هذه التكنولوجيات على استخدام الاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي لتحديد الاحتياجات إلى المياه وظروف رطوبة التربة. ويتعين على الحكومات والمجتمع الدولي تيسير هذه العملية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المؤتمنة على دعم الاعتماد والنشر.
- دعم الاستثمار في سعيه إلى الحد من خسائر الأغذية وهدرها، والصناعة التحويلية للأغذية. فكلما ازداد استثمار الحكومات في الحد من خسائر الأغذية وهدرها، قلّت الضغوط المفروضة على الموارد الطبيعية في المنطقة.
- إقامة الحوارات بين القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات الريفية بشأن السياسات اللازمة لاعتماد تكنولوجيات تجميع مياه الأمطار في الزراعة. ويشمل ذلك تيسير التمويل والدعم للمنظمات غير الحكومية المحلية بهدف إجراء التدريب التقني وبناء القدرات على الصعيد المجتمعي.

2. الآثار الاجتماعية الاقتصادية

- تشجيع الاستثمار الوطني والدولي في برامج توظيف الشباب في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد نزاعات والبلدان التي تستقبل اللاجئين، مع التركيز بشكل تكميلي على تحسين الأصول الإنتاجية (الطرق الزراعية، ووحدات ما بعد الحصاد، وقنوات الري، وما إلى ذلك).
- إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء للمزارعين والتعاونيات، ودعم سبل العيش في المناطق الريفية في مجال التصنيع الغذائي من خلال استخدام تكنولوجيات مبتكرة ومناسبة لن تتعطل على الأرجح في أوقات الأزمات.

- دعوة المنظمات غير الحكومية وبنوك الطعام إلى تنفيذ برامج توعية للحد من هدر الأغذية ومخاطر تخزين المستهلكين للأغذية وإفراطهم في شرائها، لا سيما في أوقات الأزمات.

3. الاعتماد على التجارة

- تنويع مصادر الأغذية المستوردة للحد من التعرض للمخاطر، باستخدام عمليات مناقصة عامة شفافة؛
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحديث البنية التحتية للمواصلات وتيسير دخول الواردات الغذائية.
- تعزيز التعاون الإقليمي لتعزيز التجارة البينية في السلع الغذائية.

4. البلدان التي تشهد نزاعات

- استعراض سبل المعونة الغذائية التي يعتمدها المجتمع الإنمائي لمعالجة الديناميكيات اللوجستية المتغيرة، وتحديد ممرات آمنة لتقديم المعونة الغذائية وحماية سُبل العيش.
- ضمان الوصول الآمن إلى نقاط جمع المياه المتاحة للعموم في الأوقات التي تُفرض فيها قيود على التنقل، وذلك في المناطق التي لا تكون فيها المياه متوفرة في أماكن تواجد اللاجئين والنازحين داخلياً والأشخاص في المجتمعات المضيفة.
- تزويد اللاجئين في المخيمات بأصول عينية لتربية الحيوانات الصغيرة وإنتاج محاصيل موسمية ذات دورة قصيرة (تصل مدتها إلى 50 يوماً) من خلال توفير البذور والسماد العضوي، كي يصير الحصول على الغذاء متاحاً في حالة تعطل تقديم المعونات.
- الالتزام بوقف النزاعات الاجتماعية السياسية والنزاعات المسلحة لإنهاء معاناة المدنيين، بالتوازي مع تسهيل توزيع المساعدات الإنسانية من خلال رفع جميع الحواجز أمام الواردات، وتشغيل سلاسل الإمداد، وتيسير حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني ومعداتهم.
- إعادة تأهيل البنية التحتية المدنية وتصليحها، لا سيما في نقاط الدخول وشبكات الطرق، لتيسير النقل السريع والآمن للإمدادات الغذائية والطبية وغيرها من المساعدات لتسهيل توزيع الأغذية.

5. التدابير الإقليمية

- تفعيل جامعة الدول العربية للصندوق العربي للأمن الغذائي، بدعم من مختلف صناديق التنمية العربية والعالمية لتقديم الإغاثة خلال حالات نقص الغذاء أو حالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19، وضمان استجابة إقليمية سريعة.
- إنشاء صندوق تضامن اجتماعي إقليمي و/أو وطني يدعم المجتمعات المحلية الضعيفة لضمان الاستجابة السريعة، وتقديم الإغاثة أثناء حالات نقص الغذاء أو الطوارئ الصحية.

الإطار 14. الزراعة في هولندا

نجحت هولندا في أن تصبح ثاني أكبر مصدّر للسلع الزراعية في العالم إذ إن صادراتها الزراعية بلغت حوالي 94.5 مليار يورو في عام 2019. وقد أمكن تحقيق هذه الزيادة الكبيرة في الإنتاجية من خلال إصلاح السياسات العامة، والتمويل العام، والاستثمار في مجالَي البحوث والتعليم المتمحورَين حول الزراعة المستدامة والاستدامة البيئية.

وقد طور البلد واعتمد حلولاً زراعية مبتكرة لتحقيق جودة المحاصيل وكفاءة استخدام الطاقة والزراعة في الأماكن المغلقة. وتشمل التكنولوجيات ما يلي: نظم الزراعة الآلية (الطائرات بدون طيار، والجرارات بدون سائق)، والزراعة الذكية والدفيئات الزراعية المضبوطة الحرارة، وأدوات الزراعة الدقيقة مثل الطائرات الرباعية المراوح لرصد نمو النباتات وقياس الخصائص العامة والهيدرولوجية للتربة، والطاقة المتجددة، وتجميع مياه الأمطار، والمكافحة البيولوجية للآفات والأمراض، والزراعة الحضرية، والزراعة في التربة المالحة أو المروية بمياه مالحة، واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وغيرها من التكنولوجيات. وقد أدى ذلك إلى تحقيق عائدات أفضل للشركات العائلية والشركات الكبرى على السواء، وزيادة الكفاءة مع ضمان الاستخدام المستدام للموارد. وقد أدى تعزيز عمليات ما بعد الإنتاج من خلال تقنيات الحفظ والتعبئة الذكية إلى خفض خسائر الأغذية.

تجدر الإشارة إلى أن التنمية الزراعية والتحديث الزراعي بدآ في هولندا في نهاية القرن التاسع عشر مع إدخال الأسمدة الاصطناعية، وتجهيز منتجات الألبان في المصانع، وأصناف المحاصيل الجديدة، إلى جانب تشكيل مؤسسات للمزارعين ونظم التمويل. وقد تم الاستثمار في نظم التعليم والبحوث والإرشاد على نحو متزامن (Feng, 1998). ثم بدأت الموجة الثانية من التحديث الزراعي في نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال إصلاح السياسات والاستثمارات وتمويل الدولة لدعم البحوث في مجال التكنولوجيات الزراعية. وبحلول عام 2000، كانت هولندا قد اعتمدت مبدأ "ضعف كمية الأغذية باستخدام نصف كمية الموارد"، وبدأت التحول نحو الزراعة المستدامة والاستثمارات البحثية ذات الصلة. وقد سمحت البحوث والابتكارات للمزارعين بالحد من الاعتماد على المياه في المحاصيل الرئيسية بنسبة 90 في المائة والتوقف عن استخدام مبيدات الآفات الكيميائية في الدفيئات الزراعية. أما في عام 2017 فانخفض استخدام مربي الدواجن والماشية للمضادات الحيوية بنسبة 63 في المائة. وفي عام 2019، دعمت الحكومة التحول نحو الزراعة الدائرية، ثم تعهدت في عام 2020 بتقديم 40 مليون دولار لتعزيز الزراعة المستدامة ووقف إزالة الغابات والتخفيف من آثار تغيّر المناخ.

© Shutterstock - Jaturong Srilek

آثار جائحة كوفيد-19 والسيناريوهات البديلة للأمن الغذائي

رسائل رئيسية

رسائل رئيسية

قبل جائحة كوفيد-19، كانت معظم بلدان المنطقة، باستثناء السودان، تسلك الطريق السديد لتسجيل معدل نمو اقتصادي إيجابي وإن كان بطيئاً للفترة 2020-2021، بمعدل نمو قدره 2.6 في المائة أو أقل في معظم البلدان. وظلت معدلات التضخم في هذه البلدان أدنى من 3 في المائة. أما التحديات الاقتصادية فاشتملت على تقلبات أسعار العملات.

باستثناء مصر، **من المتوقع أن تمر جميع الاقتصادات في المنطقة بفترة ركود في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19**، على أن تستأنف النمو في عام 2021.

تشير إسقاطات النمو على المدى المتوسط إلى أن الأزمة الحالية سوف تبطئ التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة حتى عام 2030 مقارنة بتوقعات ما قبل جائحة كوفيد-19.

من المتوقع أن يبلغ النمو في مجموع استهلاك الأغذية 2 في المائة بالنسبة إلى الأغذية الأساسية خلال العقد القادم، يدفعه بشكل أساسي النمو السكاني وليس ارتفاع نصيب الفرد من الدخل. وسوف يسجل إجمالي استهلاك الأغذية للفرد الواحد زيادة طفيفة، ومن المتوقع أن يكون أدنى بقليل من إسقاطات ما قبل الجائحة بحلول عام 2030.

تواجه البلدان التي تشهد أزمة اقتصادية أو اضطرابات اجتماعية سياسية، اضطرابات أشد في الأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد-19، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية وتباطؤ فترة التعافي مقارنة بالبلدان الأكثر استقراراً.

ينطوي استمرار الاعتماد على الحبوب المستوردة في الجزء الأكبر من الطاقة التغذوية على مخاطر شاملة على نظم الإمداد الغذائي المحلية، تعرّض البلدان لصدمات الإمداد الغذائي الناجمة عن النقص المحتمل في الإنتاج لدى المصدّرين الرئيسيين أو عن القيود التجارية الأخرى التي تؤدي إلى ارتفاعات مفاجئة في أسعار الأغذية على الصعيد العالمي.

أنفق المستهلكون في المنطقة بمعدل 90 دولاراً تقريباً للفرد الواحد سنوياً على السلع الزراعية المستوردة في الفترة 2017-2019، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الإنفاق إلى 95 دولاراً للفرد الواحد سنوياً بحلول عام 2030. كذلك، من المتوقع أن تصل فاتورة التجارة الصافية في المنطقة إلى عجز قدره 46 مليار دولار بحلول عام 2030، بعد أن كانت 36 مليار دولار في الفترة 2017-2019 (بالأسعار الثابتة للفترة 2004-2006).

تشير محاكاة سيناريو القيود على التجارة العالمية إلى زيادة العجز الإقليمي في تجارة الأغذية الأساسية بمقدار 30 مليار دولار أخرى، ليصل إلى 76 مليار دولار بحلول عام 2030. في المقابل، أظهرت محاكاة التخفيف المحتمل للآثار من خلال تحسين إنتاجية الحبوب في عدد من البلدان انخفاضاً في العجز التجاري الإقليمي بمقدار 20 مليار دولار في عام 2030. وينبغي مقارنة إمكانيات التوفير المحتملة هذه بالاستثمارات الضرورية وكذلك بالفوائد المتوقعة من تحسن الربحية في القطاع الزراعي المحلي.

يتبين أن البلدان التي لا تشهد نزاعات وتضم قطاعاً زراعياً كبيراً وتتمتع بقدرات على الاستيراد أقل تأثراً بالصدمات المحتملة في التجارة والأسعار والإنتاجية، وهذا ما قد يساعد على تأمين الإمدادات الغذائية الوطنية في الأوقات الصعبة وعلى توفير سند للأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة.

لقد أثّرت الأزمة الثلاثية المتمثلة في الركود الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة وجائحة كوفيد-19 تأثيراً شديداً على لبنان الذي شهد تزايداً في مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. أما في اليمن وهو بلد من أقل البلدان نمواً يشهد نزاعاً مسلحاً وانخفاضاً في قيمة العملة، من بين أزمات أخرى تشمل الآن انتشار فيروس كوفيد-19، فيعاني 80 في المائة من السكان من حالة أمن غذائي هشة ويعتمدون على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم اليومية.

4. ازدياد الضغوط على الأمن الغذائي بسبب جائحة كوفيد-19

في بداية جائحة كوفيد-19، سادت مخاوف من أن الأمن الغذائي سيتأثر سلباً، لا سيما في البلدان الفقيرة والبلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على تجارة الأغذية لتلبية احتياجاتها. لحسن الحظ، تبين أن هذه المخاوف مبالغ بها، لا سيما في المنطقة العربية، حيث التغيُّرات المفاجئة والعميقة في السوق العالمية خطرة نتيجة اعتماد المنطقة الكبير على الواردات. إلا أن التغيُّرات في بيئات الاقتصاد الكلي، وأسواق الطاقة والائتمانات، وأسواق المدخلات والعوامل الزراعية في أعقاب تفشي الجائحة قد يكون لها آثار أعمق على الإمدادات الغذائية المحلية. فهي قد تسبب تغييراً في الطلب على الغذاء والحصول عليه، يؤدي بدوره إلى نتائج غذائية غير متوقعة بالنسبة إلى ملايين الأشخاص في المنطقة.

يحلل هذا القسم تأثير جائحة كوفيد-19 على العرض والطلب على السلع الزراعية، وكذلك الآثار المحتملة التي قد تسببها السيناريوهات البديلة لصدمات السوق على مستوى المنطقة العربية ومجموعات البلدان الأربع. يبدأ التحليل باستعراض تحديات الاقتصاد الكلي، لأنها تدعم الإسقاطات في مجال السلع الزراعية. من ثم يدرس العرض والطلب على السلع الزراعية في المجموعات الرئيسية وهي الحبوب واللحوم والأسماك ومنتجات الألبان والجذور والدرنيات والسكر والزيوت النباتية، لتقييم الآثار المحتملة لجائحة كوفيد-19.

ويأتي سيناريو بديل يتضمن عمليتَي محاكاة ليكمّل تحليل خط الأساس. فهو يهدف إلى توجيه النقاش حول أدوات السياسات العامة واستراتيجياتها وبرامجها التي يمكن للبلدان العربية أن تتوخاها لضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل. وتشتمل عمليتا المحاكاة على صدمة في أسعار الأغذية على الصعيد العالمي، يُفترض أنها ناتجة عن القيود المفروضة على التجارة الدولية، وعلى التخفيف من حدة الصدمة من خلال التحسينات المحتملة في إنتاجية الحبوب. وينتهي التقرير بدراستَي حالة عن لبنان واليمن.

تجدر الإشارة إلى أن عمليتَي المحاكاة أجريتا باستخدام نموذج Aglink-Cosimo الاقتصادي الذي تديره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، وهو نموذج توازن جزئي دينامي متكرر لتحليل العرض والطلب على الزراعة في العالم. وقد تم وضع الأنماط والإسقاطات القُطرية والإقليمية بالتنسيق مع الخبراء القُطريين والإدارات الوطنية. ويحاكي النموذج أرصدة الأسواق السنوية وأسعار السلع الزراعية الرئيسية المنتَجة والمستهلكة والمتداولة في جميع أنحاء العالم حتى عام 2030. وتشمل قيم خط الأساس افتراضات محددة في ما يتعلق بظروف الاقتصاد الكلي، وأوضاع السياسات الزراعية والتجارية، والأحوال الجوية، واتجاهات الإنتاجية على المدى الأطول، وتطورات الأسواق الدولية. وتقدر السيناريوهات البديلة الانحرافات عن خط الأساس هذا بسبب الاختلافات في الافتراضات الأساسية حول الدوافع الرئيسية، مثل سياسات الإنتاجية والسوق والتجارة، أو الأحوال الجوية (OECD and FAO, 2015)[1].

ترتكز الإسقاطات المناقشة في الأجزاء التالية إلى حد كبير على الظروف التي طرأت بعد جائحة كوفيد-19

1 لمزيد من المعلومات حول نموذج Aglink-Cosimo، انظر: http://www.agri-outlook.org/documents/Aglink-Cosimo-model-documentation-2015.pdf.

مع عدد قليل من المقارنات مع عمليتَي المحاكاة بدون الجائحة لتقييم الأثر على المدى المتوسط. وتشتمل عمليتا المحاكاة على افتراضات بشأن القيود على حركة الأشخاص والبضائع نتيجة تدابير الإغلاق و/أو نتيجة المخاوف الوطنية بشأن الاكتفاء الذاتي التي أدت إلى تعطل في التجارة. وقد تم تحديد هذه الافتراضات باستخدام التقديرات الكمية بحسب منظمة التجارة العالمية (2020a) ومعها McKibbin and Fernando (2020) للتكاليف المختلفة التي تؤثر على واردات وصادرات جميع السلع الأساسية من مختلف البلدان. ترد معلومات أساسية إضافية عن عمليتَي المحاكاة في المرفق 2.

ألف. ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة

أدى تفشي فيروس كورونا إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية نتيجة تدابير الإغلاق التي فُرضت في معظم البلدان العربية. وقد جاءت هذه القيود في وقت كانت فيه معظم البلدان العربية تعاني من وضع مالي ضعيف. قبل جائحة كوفيد-19، كانت معظم البلدان، باستثناء السودان، تسلك الطريق السديد لتسجيل معدل نمو اقتصادي إيجابي وإن كان بطيئاً للفترة 2020-2021 (الشكل 8) (IMF, 2019). أما بعد انتشاره فكان لبنان الأكثر تضرراً بين البلدان المتوسطة الدخل لأنه كان يعاني بالفعل من أزمة اقتصادية مستمرة (World Bank, 2020a and 2020b). ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد اللبناني بنسبة 11 في المائة في عام 2020 و6 في المائة إضافية في عام 2021 نتيجة الأثر المشترك للجائحة والأزمة المالية الناجمة عن تحديات اقتصادية وسياسية كانت قائمة أصلاً. أما العراق فيشهد انكماشاً مماثلاً في عام 2020، بنسبة 10 في المائة تقريباً، لكنه سيعود إلى النمو بحلول عام 2021، وإن كان بمعدل بطيء (World Bank, 2020a).

من المتوقع أن تشهد الاقتصادات العربية انتعاشاً بطيئاً على المدى المتوسط (الجدول 6). ولا تزال إسقاطات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2030 أدنى من معدلاتها المتوقعة قبل تفشي فيروس كوفيد-19. وفي ظل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة والجهود الحالية الموجهة نحو احتواء الجائحة، ستكون الاستجابة لقضايا العرض والطلب على الغذاء صعبة بالنسبة إلى الحكومات في المنطقة.

على سبيل المثال، من المتوقع أن تكون ليبيا والجمهورية العربية السورية بين البلدان التي سينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030 مقارنة بعام 2019 بسبب الجائحة، والمعلوم أن كلا البلدَين متضرران من النزاعات. أما الجزائر ولبنان وعُمان والسودان فهي بلدان ستظل تشهد نمواً بطيئاً. ومن المتوقع أن يكون اقتصاد مصر اقتصاداً قادراً على الصمود لأنه يتمتع بمسار نمو قوي سجل مستويات تصل إلى حوالي 5 إلى

الشكل 8. نمو الناتج المحلي الإجمالي، قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها

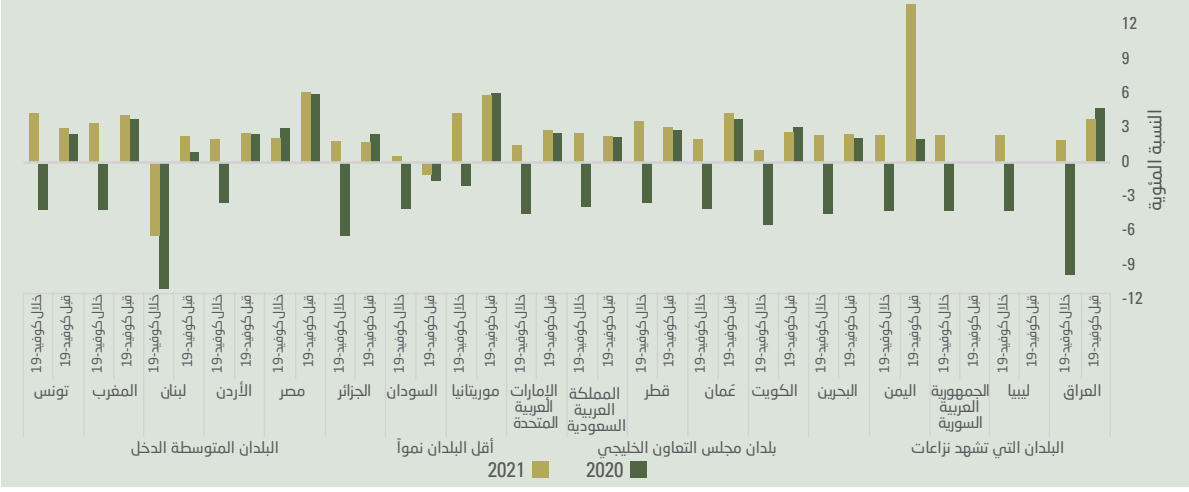

المصدر: IMF, 2019 and World Bank, 2020a.

الجدول 6. نمو الناتج المحلي الإجمالي من عام 2019 إلى عام 2030، قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها

نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)		قبل جائحة كوفيد-19	بعد جائحة كوفيد-19
البلدان التي تشهد نزاعات	العراق	2.27	1.09
	ليبيا	0.00	-0.04
	الجمهورية العربية السورية	0.00	-0.04
	اليمن	4.55	2.56
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	2.53	1.90
	الكويت	2.56	1.61
	عُمان	1.63	0.85
	قطر	2.50	1.82
	المملكة العربية السعودية	2.21	1.62
	الإمارات العربية المتحدة	2.27	1.54
أقل البلدان نمواً	موريتانيا	5.65	4.83
	السودان	0.70	0.69
البلدان المتوسطة الدخل	الجزائر	1.01	0.40
	مصر	5.47	4.90
	الأردن	2.65	1.96
	لبنان	2.34	0.55
	المغرب	4.02	2.99
	تونس	3.66	3.21

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo استناداً إلى IMF, 2019 and World Bank, 2020a.

6 في المائة قبل الجائحة، ومن المتوقع أن تحافظ مصر على نموها الاقتصادي على الرغم من هذه الجائحة.

بالإضافة إلى مصر، من المتوقع أن يسجل المغرب وتونس نمواً أعلى من معظم بلدان غرب آسيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي. كذلك، من المتوقع أن تشهد جميع البلدان العربية نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022 على افتراض استمرار التحسن في الظروف الاقتصادية. ومن المتوقع أن تكون أقل البلدان نمواً أكثر قدرة على مواجهة الصدمة الاقتصادية نتيجة جائحة كوفيد-19، مع بقاء السودان عند مستويات نمو مماثلة للناتج المحلي الإجمالي كما كان الحال في افتراضات ما قبل هذه الجائحة.

لفهم أثر جائحة كوفيد-19 على بُعد الحصول على الغذاء في المنطقة، يجب تقييم نمو مؤشر أسعار المستهلك لأن الجائحة لم تؤثر على الأنشطة الاقتصادية فحسب، بل على التضخم أيضاً. ومؤشر أسعار المستهلك مرتفع في الجزائر ومصر وليبيا والسودان وتونس واليمن بدرجات متفاوتة (الشكل 9)، مقارنة بافتراضات ما قبل جائحة كوفيد-19 (IMF, 2019 and 2020a). لذلك، فإن افتراضات الاقتصاد الكلي تشير إلى أن التضخم نتيجة ارتفاع الطلب أو تكاليف الاستيراد والإنتاج أو ضعف العملات المحلية، من بين دوافع أخرى، سيلقي بالضغوط على أسعار المواد الغذائية في عدة بلدان، جاعلاً الغذاء أعلى كلفة، لا سيما بالنسبة إلى الأسر المعيشية المنخفضة الدخل التي تنفق حصة كبيرة من دخلها على الغذاء.

على المدى المتوسط، من المتوقع أن تستمر ضغوط التضخم في السودان نتيجة ضعف أداء الاقتصاد وارتفاع الديون الإجمالية، مما أدى إلى انخفاض كبير في قيمة العملة. وتتفاقم الحالة بسبب عوامل أخرى، تشمل تدني الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعدم الاستقرار السياسي في عدة محافظات، ومؤخراً، الفيضانات الواسعة النطاق وتأثير جائحة كوفيد-19، عوامل كلها أدت إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بأكثر من 60 في المائة. ومن المتوقع أن يظل هذا المؤشر مرتفعاً حتى عام 2030. في المقابل، ستشهد معظم البلدان العربية الأخرى معدلات مستقرة نسبياً، وإن كانت معدلات مرتفعة بالأحرى بالنسبة إلى الجزائر ومصر وليبيا واليمن (الجدول 7).

الشكل 9. مؤشر أسعار المستهلك، قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها

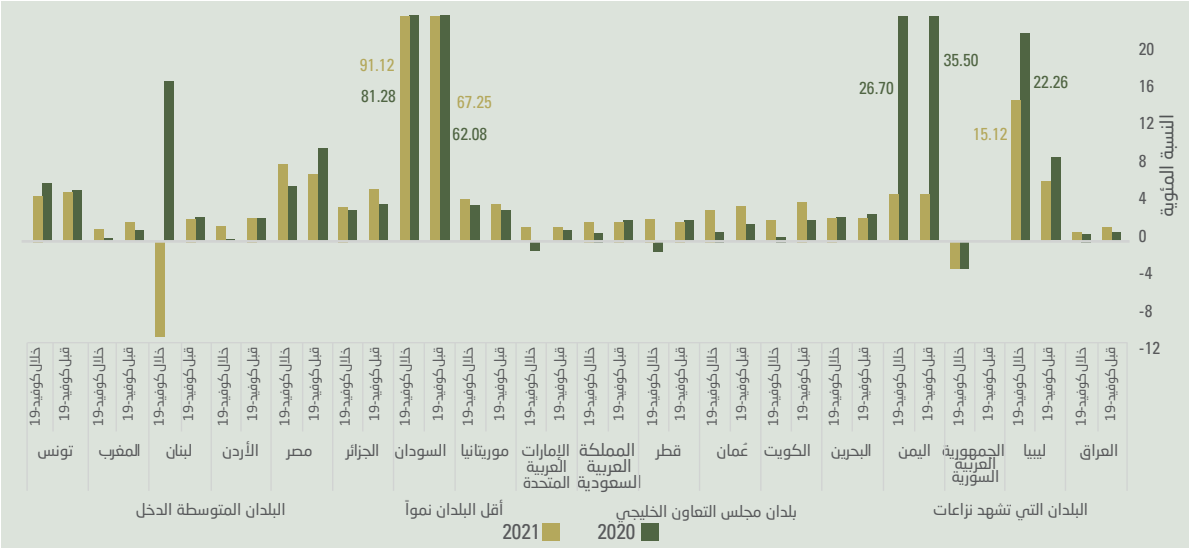

المصدر: IMF, 2019 and World Bank, 2020a.

الجدول 7. تغير مؤشر أسعار المستهلك من عام 2019 إلى عام 2030، قبل جائحة قبل كوفيد-19 وبعدها

	نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)	قبل جائحة كوفيد-19	بعد جائحة كوفيد-19
البلدان التي تشهد نزاعات	العراق	1.71	1.65
	ليبيا	6.14	7.86
	الجمهورية العربية السورية	0.00	-0.51
	اليمن	6.82	6.22
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	2.09	2.07
	الكويت	2.47	2.17
	عُمان	2.44	2.34
	قطر	1.84	1.58
	المملكة العربية السعودية	1.93	1.80
	الإمارات العربية المتحدة	1.78	1.60
أقل البلدان نمواً	موريتانيا	3.61	3.69
	السودان	64.21	67.60
البلدان المتوسطة الدخل	الجزائر	7.06	6.85
	مصر	6.71	6.45
	الأردن	2.30	2.04
	لبنان	2.24	2.24
	المغرب	1.76	1.63
	تونس	3.94	3.97

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo استناداً إلى IMF, 2019 and World Bank, 2020a.

قد تؤدي معدلات التضخم المستمرة إلى تدنٍ في النوعية والكمية الغذائية نتيجة الأثر على أسعار المواد الغذائية، لا سيما بالنسبة إلى المنتجات ذات القيمة العالية مثل اللحوم ومنتجات الألبان. ومن شأن هذا التدني أن يكون أكبر في البلدان الفقيرة وأن يؤثر على أشد الفئات ضعفاً فيها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل انتشار سوء التغذية وسواها من العواقب السلبية مثل ضعف الأداء الاقتصادي.

باء. قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها: سيناريو خط الأساس للمنطقة العربية ومجموعات البلدان[2]

1. الطلب

سيظل الدافعان الرئيسيان للطلب على الغذاء متمثلَين في النمو السكاني يليه نصيب الفرد من الدخل. ومن المتوقع أن يبقى متوسط النمو السنوي في استهلاك الأغذية بالنسبة إلى الأغذية الأساسية، بما في ذلك الحبوب والبقول والجذور والدرنيات، وكذلك اللحوم ومنتجات الألبان والسكر والزيوت النباتية، عند 2 في المائة أو أكثر خلال العقد القادم (الشكل 10). خلال الفترة المتوقعة (2020-2030)، سيكون الإنفاق الإضافي على الحبوب واللحوم في معظمه نتيجة النمو السكاني. ولن يؤدي ارتفاع الثراء إلى زيادة كبيرة في الطلب على الغذاء مقارنة بالفترة من 2010 إلى 2019.

الشكل 10. النمو في الطلب الإقليمي على الغذاء حسب المجموعة الغذائية

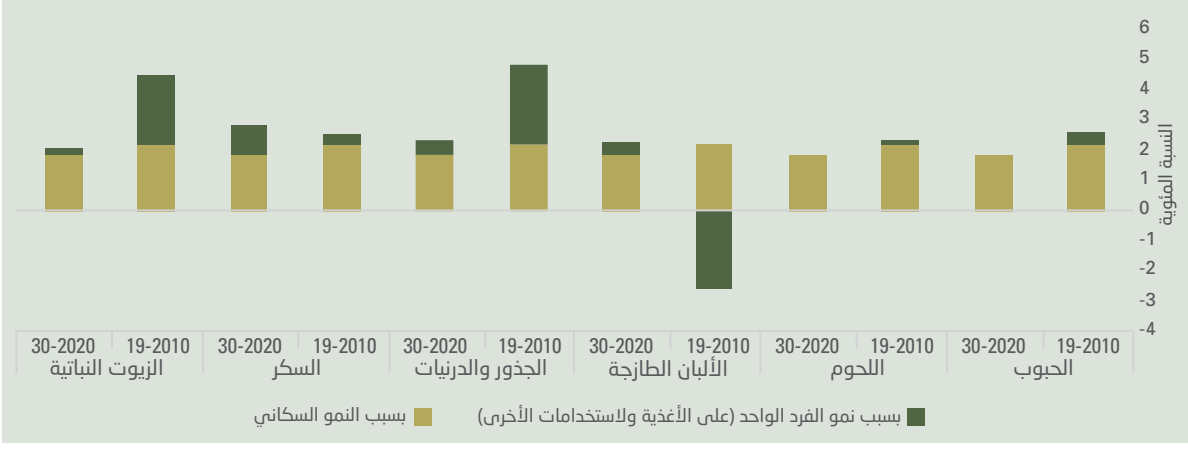

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

الشكل 11. متوسط استهلاك الأغذية الإجمالي في المنطقة العربية (كيلو سعرة حرارية/الفرد/اليوم)

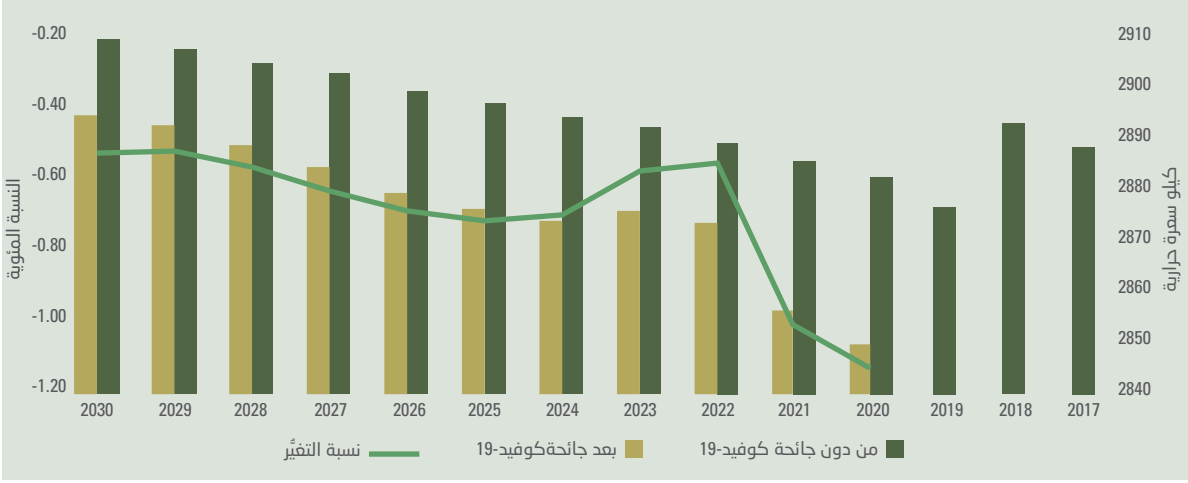

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

2 أُخذت إسقاطات ما قبل جائحة كوفيد-19 من FAO and OECD, 2020.

الشكل 12. توفر السعرات الحرارية من الأغذية الأساسية والحيوانية والدهون والمُحليات

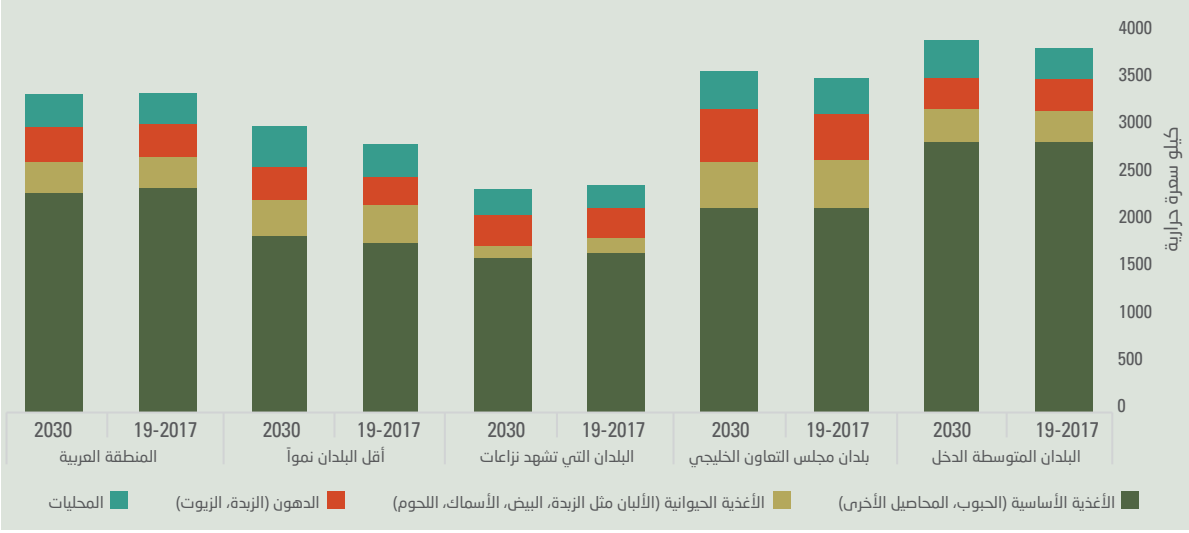

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

كذلك، سيتزايد نصيب الفرد من استهلاك الغذاء تزايداً طفيفاً بين الفترة 2017-2019 وعام 2030، على الرغم من الانخفاض الطفيف في الفترة 2020-2021 الذي يعكس انخفاض الطلب نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19 (الشكل 11)[3].

نظراً إلى التطور المستمر الذي تشهده أنماط استهلاك الأغذية على الصعيد الإقليمي، تظل الأغذية الأساسية أهم مصدر للسعرات الحرارية، تليها الدهون والمحليات (الشكل 12). وتُظهر الإسقاطات انخفاضاً في السعرات الحرارية المستهلكة من المصادر الحيوانية في مجموعات البلدان، باستثناء البلدان المتوسطة الدخل، وزيادة في توفر السعرات الحرارية من المحليات بنسبة 9 في المائة في الفترة بين عامي 2017-2019 وعام 2030. ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة الأخيرة 18 في المائة في أقل البلدان نمواً، حيث يتجاوز استهلاك السكريات مقدار السعرات الحرارية الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وهو ما لا يزيد عن 10 في المائة من مجموع السعرات الحرارية.

تتمتع البلدان المتوسطة الدخل بإمكانية الحصول على مقدار أكبر من الطاقة التغذوية التي توفر الحبوب معظمها، لا سيما القمح. وتشمل هذه البلدان بعض أكبر المستوردين الصافيين للقمح في العالم. ومن المتوقع أن يظل تكوين توفر السعرات الحرارية على حاله لأن الدخل الإضافي لا يكفي ليسمح للنظم الغذائية بالابتعاد عن الأغذية الأساسية والاتجاه نحو المنتجات الحيوانية. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي فتتمتع بإمكانية الحصول على مجموعة أوسع من الأغذية مقارنة بأي مجموعة أخرى في المنطقة، وهي تسجل أعلى استهلاك من المنتجات الحيوانية على أساس نصيب الفرد. غير أن الإسقاطات تشير إلى زيادة في السكر والدهون، فتعكس الاستهلاك المتزايد للأطعمة المجهزة والأغذية فائقة المعالجة.

وأما على الطرف الآخر من الطيف، حيث تواجه البلدان التي تشهد نزاعات اضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائي المحلية والدولية، فمن غير المتوقع أن تتحسن الحالة بما يكفي لزيادة الإمداد بالسعرات الحرارية. بالتالي، يمكن أن تسجل نسبة توفر السعرات الحرارية انخفاضاً أكبر بعد. وأقل البلدان نمواً متأثرة بانخفاض الإنتاجية وضعف الاندماج في الأسواق المحلية والعالمية. وسيتحسن وضعها بشكل هامشي على مدى العقد المقبل، سامحاً بزيادة الإمداد بالأغذية الأساسية والمحليات التي تشكل مصادر السعرات الحرارية بأكثر الأسعار تيسراً. ونظراً إلى افتراضات الاقتصاد الكلي، فإن هاتين المجموعتين من البلدان ستظلان تواجهان

3 يقاس استهلاك الأغذية بتوفر السعرات الحرارية الإجمالي للفرد الواحد (بالكيلو سعرة حرارية للفرد في اليوم) في المتوسط في المنطقة العربية.

تحديات كبيرة لضمان قدرة جميع سكانهما، لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، على الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم التغذوية.

من المقدر أن يتزايد عدد السكان في المنطقة العربية بنحو 75 مليون نسمة بين عامي 2020 و2030، وبالتالي سيتطلب إطعام سكانها المزيد من الغذاء. ولكن، لن يتأثر إجمالي الطلب على الغذاء إلا تأثراً طفيفاً بجائحة كوفيد-19 (الجدول 8). ومن المتوقع أن يتوسع نصيب الفرد من الطلب على الغذاء بشكل خاص بالنسبة إلى الأغذية ذات القيمة الأعلى، نتيجة نمو الدخل والتوسع الحضري المستمر. في العديد من البلدان، يؤدي الثراء المتزايد وعادات الاستهلاك المتطورة في المناطق الحضرية إلى تحول غذائي يتسم بالتحول نحو الأغذية الغنية بالطاقة والبروتين من مصادر حيوانية، وسيستمر هذا التحول في العقد القادم (Hwalla, Bahn and El Labban, 2015).

كذلك، ستستمر الضغوط على الحكومات لضمان توفر الغذاء الكافي لتلبية الطلب المتزايد.

إن استمرار اعتماد المنطقة العربية على الحبوب المستوردة لتأمين حصة كبيرة من الاحتياجات إلى الطاقة التغذوية يجعل البلدان عرضة لصدمات محتملة في الإمدادات الغذائية ناجمة عن حالات عدم اليقين في الأسواق العالمية. كذلك، فإن الإنتاج المحلي من الأغذية معرض لحالات عدم اليقين المرتبطة بندرة الموارد الطبيعية أو الطقس المتقلب أو خطر نشوب نزاعات. على هذا الأساس، لا بد من تحليل دقيق للتوازن بين تكاليف الواردات ومخاطرها من جهة وتكاليف فرص زيادة الإنتاج المحلي من جهة أخرى. فمن شأن هذا التحليل أن يسمح لواضعي السياسات بتجنب أوجه القصور وعدم الاستدامة في استخدام الموارد مع الاستجابة لمطالب سكان الريف وشركات الأغذية للحصول على الدعم والمساعدة الحكوميين.

الجدول 8. الظروف الاجتماعية الاقتصادية ومؤشرات الطلب على الغذاء، سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19

	2009-2007	خط الأساس 2019-2017	2021-2020	2030	النسبة المئوية للتغيّر، خط الأساس حتى عام 2030	النمو 2010-2019، النسبة المئوية	النمو 2020-2030، النسبة المئوية
الاقتصاد الكلي							
السكان	322,928.88	400,688.80	419,414.33	490,307.56	22.37	1.88	1.51
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالكيلو سعرة حرارية لكل دولار بمعادل القوة الشرائية	14.68	15.67	15.93	18.26	16.48	0.50	1.31
الطلب والأمن الغذائي							
توفر السعرات الحرارية (بالكيلو سعرة حرارية للفرد في اليوم)	2,833.93	2,885.19	2,852.76	2,893.41	0.28	0.03	0.14
توفر الغذاء (بالكيلوغرامات للفرد في السنة)							
الأغذية الأساسية	224.15	222.02	222.18	221.23	-0.35	-0.11	0.07
اللحوم	28.53	28.92	28.08	28.82	-0.26	-0.16	0.20
الألبان	13.38	11.53	11.04	11.68	1.27	-1.40	0.52
الأسماك	10.10	13.39	13.64	14.89	11.22	1.74	0.80
السكر	32.74	33.86	34.31	37.67	11.25	0.75	0.91
الزيوت النباتية	11.83	14.27	14.24	15.06	5.60	2.78	0.57

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

ملاحظات: السعرات الحرارية للفرد في اليوم تمثل التوفر وليس الاستهلاك. تشمل منتجات الألبان الزبدة والجبن والحليب المجفف ومنتجات الألبان الطازجة، التي يتم التعبير عنها بوحدات معادلها من الحليب. تشتمل الأغذية الأساسية على الحبوب والبقول والجذور والدرنيات. النمو هو النمو المركب سنوياً.

الجدول 9. الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية، سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19

	2007-2009	خط الأساس 2017-2019	2021-2020	2030	النسبة المئوية للتغيّر، خط الأساس حتى عام 2030	النمو 2010-2019، النسبة المئوية	النمو 2020-2030، النسبةالمئوية
الإنتاج							
صافي قيمة الإنتاج الزراعي وإنتاج مصايد الأسماك (بآلاف الدولارات)	63.49	70.79	73.26	85.79	21		
إنتاجية المحاصيل (بمليارات الدولارات)	10.83	11.61	12.41	13.95	20	1.1	1.1
إنتاج المحاصيل الأخرى (بمليارات الدولارات)	33.33	38.71	40.29	47.73	23		
إنتاج المواشي (بمليارات الدولارات)	19.33	20.47	20.56	24.11	18	0.3	1.5
الكمية المنتجة (بالكيلوطن)							
الحبوب	47,590.54	52,062.23	56,234.30	62,243.02	20	1.1	0.9
البقول	1,423.79	1,704.32	1,776.06	2,033.15	19	1.8	1.3
الجذور والدرنيات	2,333.34	3,685.59	3,871.90	4,682.27	27	3.6	1.8
البذور الزيتية	1,091.75	1,118.58	1,151.71	1,253.31	12	0.5	0.8
اللحوم	6,361.63	7,535.50	7,625.48	8,926.81	18	1.3	1.5
الألبان	3,458.63	3,228.04	3,287.27	3,982.95	23	-0.9	1.8
السكر	2,847.02	3,757.00	4,280.79	5,750.97	53	3.2	2.9
الزيوت النباتية	1,344.34	2,049.23	2,069.85	2,442.10	19	4.1	1.6
استخدام الأراضي							
إجمالي استخدام الأراضي الزراعية	430,109.96	426,939.97	427,128.72	427,458.96	0.1	0.0	0.01
إجمالي استخدام الأراضي لإنتاج المحاصيل	62,800.20	60,441.06	60,540.99	59,295.75	-1.9	0.2	-0.2
إجمالي استخدام المراعي	367,309.76	366,498.91	366,587.73	368,163.21	0.5	-0.02	0.04

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

ملاحظات: ترتكز القيمة الصافية للإنتاج الزراعي وإنتاج مصائد الأسماك على مجموعة السلع الأساسية الممثلة في نموذج Aglink-Cosimo. يعبّر عن استخدام الأراضي بآلاف الهكتارات. تمثل مساحة استخدام الأراضي عمليات حصاد متعددة للمحاصيل الصالحة للزراعة. يمثل استخدام المراعي الأراضي المتاحة للرعي أمام الحيوانات المجترة. تمثل البذور الزيتية فول الصويا والبذور الزيتية الأخرى. تشمل منتجات الألبان الزبدة والجبن والحليب المجفف ومنتجات الألبان الطازجة، التي يتم التعبير عنها بوحدات معادلها من الحليب. النمو هو النمو المركب سنوياً.

2. الإنتاج

من المتوقع أن يتزايد إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي بنحو 21 في المائة بين الفترة 2017-2019 وعام 2030 (الجدول 9)، مع العلم أن هذه النسبة أدنى بقليل من إسقاطات ما قبل جائحة كوفيد-19 (الشكل 13). فمن المتوقع أن تتزايد قيمة إنتاج المحاصيل الحقلية الأساسية (الحبوب والبذور الزيتية والجذور والدرنيات والبقول) بنحو 20 في المائة، بما يتوافق مع توقعات ما قبل جائحة كوفيد-19. في هذا السياق، لا تزال مصر تؤمّن أكثر من نصف إنتاج المحاصيل في المنطقة. ومن المتوقع أن يتزايد إنتاج "المحاصيل الأخرى"، لا سيما الفواكه والخضروات، بنسبة 25 في المائة تقريباً خلال الفترة نفسها، مقارنة بتوقعات ما قبل جائحة كوفيد-19. كذلك، من المتوقع أن تتزايد قيمة إنتاج

الشكل 13. إسقاطات الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية بالسعر الثابت للدولار للفترة 2004-2006

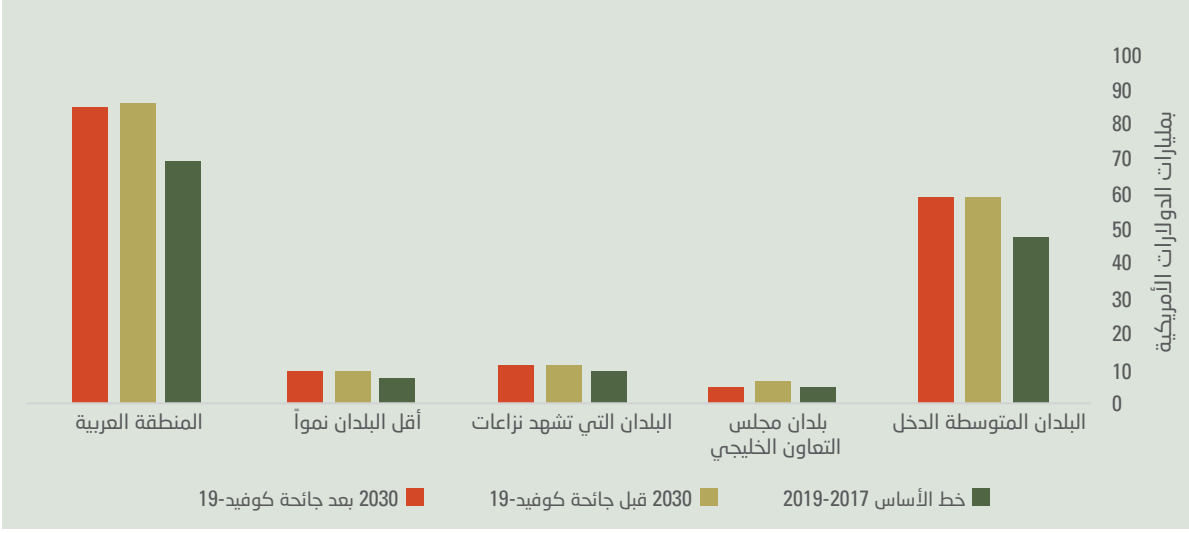

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

المواشي بنحو 18 في المائة، أي بنسبة أدنى بقليل من التقدير في توقعات ما قبل جائحة كوفيد-19.

لا تُظهر أي من التوقعات القُطرية الفردية انحرافات كبيرة عن المجموع. كذلك، فإن تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة جائحة كوفيد-19 يقلل من النمو المتوقع للإنتاج الزراعي في عام 2020. وتبان هذه الآثار بوضوح أكبر اعتباراً من عام 2021، لا سيما في البلدان التي تشهد نزاعات، مثل العراق واليمن اللذين سيواجهان أبطأ انتعاش اقتصادي. يستثنى من هذا السيناريو ليبيا والسودان، البَلَدان اللذان يواجهان انكماشاً اقتصادياً بسيطاً في عام 2020 نتيجة جائحة كوفيد-19، وحيث من المتوقع ألا يتأثر الإنتاج الزراعي في الغالب بالجائحة.

تشير الإسقاطات إلى توسع إنتاج الحبوب في المنطقة بنحو 19 في المائة بين الفترة 2017-2019 وعام 2030، ولكن من المتوقع أن تؤدي القيود المفروضة على التنقل وغيرها من تدابير الاحتواء إلى معدل نمو أدنى مما كان متوقعاً في السابق. وابتداء من عام 2021، سيبرز أكثر فأكثر تباطؤ التوسع مقارنة بتوقعات ما قبل جائحة كوفيد-19، لا سيما في البلدان التي تتوقع انتعاشاً اقتصادياً بطيئاً. أما إنتاج الزيوت النباتية (ومعظمها من البذور المستوردة) فيتوقع أن يتزايد بنحو 19 في المائة خلال فترة الإسقاط. ولكن، من المتوقع أن تتراجع واردات البذور وأنشطة التجهيز بسبب الجائحة.

وأما إنتاج اللحوم في المنطقة فمن المتوقع أن يزداد بنحو 18 في المائة بين الفترة 2017-2019 وعام 2030 (الشكل 14). نتيجة القيود المتوقعة في صناعة اللحوم ومعها انخفاض النشاط الاقتصادي عموماً في المنطقة، تم تخفيض توقعات النمو عن نسبة 21 في المائة تقريباً في توقعات ما قبل جائحة كوفيد-19 للفترة نفسها. وستستأثر البلدان المتوسطة الدخل بمعظم التوسع في الإمداد باللحوم. فمن المتوقع أن تزيد مصر، وهي أكبر منتج للحوم في المنطقة العربية، من إنتاجها بنسبة 29 في المائة، يليها المغرب، حيث من المتوقع أن يزداد الإنتاج بنسبة 26 في المائة، مع العلم أن آفاق الصناعة قد انخفضت في كلا البلدين (بنحو 4 نقاط مئوية في كل منهما) نتيجة الجائحة. وسيظل إنتاج الدواجن يمثل أكثر من 50 في المائة من إنتاج اللحوم في المنطقة في عام 2030، غير أن هذا القطاع أيضاً سيشعر بتأثير جائحة كوفيد-19 الذي سيخفض النمو المتوقع بحلول عام 2030 إلى 24 في المائة (من حوالي 27 في المائة في توقعات ما قبل جائحة كوفيد-19). أما إنتاج لحوم البقر والضأن فلا يزال قائماً على المراعي، وبالتالي، تشير الإسقاطات إلى أنه سيبقى إلى حد بعيد غير متأثر بالجائحة.

وأما إنتاج الألبان القائم في معظمه أيضاً على المراعي، فمن المتوقع أن يتزايد بنحو 23 في المائة خلال فترة الإسقاط، ولا يُعتقد أن الجائحة سوف تسبب قيوداً شديدة عليه. في الواقع، تمثل منتجات الألبان الطازجة

الشكل 14. الإسقاطات المتعلقة بإنتاج اللحوم في المنطقة

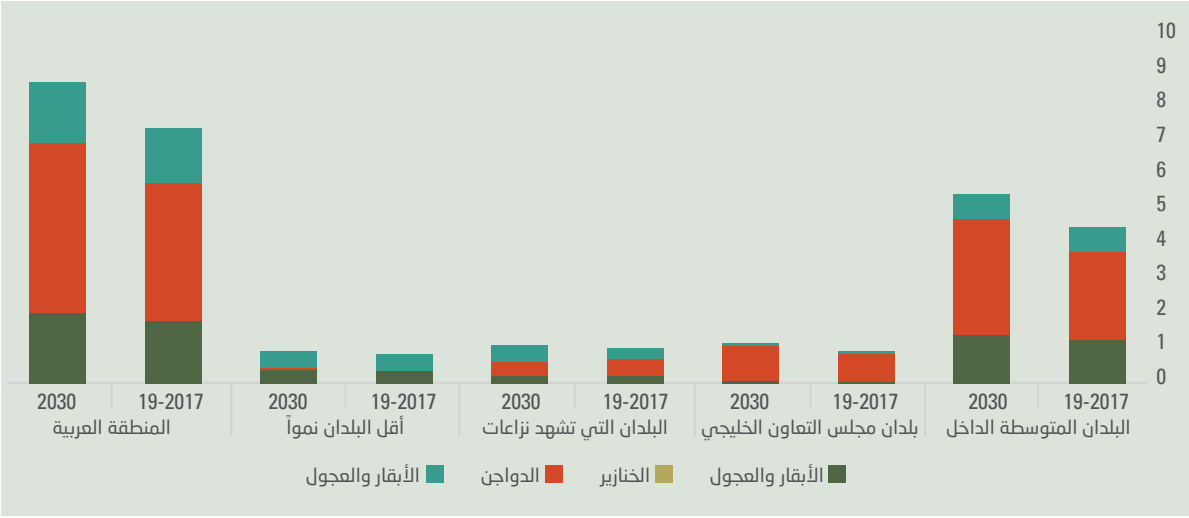

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

أكثر من 80 في المائة من إنتاج المنطقة. ومن المتوقع أن تظل مصر والسودان أكبر منتجين لمنتجات الألبان.

ومن المتوقع أن يبقى إجمالي استخدام الأراضي الزراعية ثابتاً على مدى السنوات العشر القادمة، بما أن الإسقاطات تشير إلى أن الإنتاج الزراعي الإجمالي سيبقى إلى حد بعيد غير متأثر بالجائحة. غير أن مقايضات طفيفة بين الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي ما زالت متوقعة. أما الدافع وراء ذلك فسيتمثل في الغالب في التوسع في إنتاج المواشي في السودان، الذي يشمل بشكل رئيسي إنتاج الأغنام والماعز في ظل أنظمة إنتاجية منخفضة غير مكثفة، غالباً ما تكون بدوية أو شبه بدوية.

٣. التجارة الزراعية

سيسجل صافي نصيب الفرد من الواردات الزراعية نمواً بحلول عام 2030 بغض النظر عن الجائحة. فالمستهلكون في المنطقة العربية أنفقوا في المتوسط حوالي 90 دولاراً سنوياً على السلع الزراعية المستوردة

الشكل 15. صافي نصيب الفرد من الواردات الزراعية في المنطقة العربية بالسعر الثابت للدولار للفترة 2004-2006

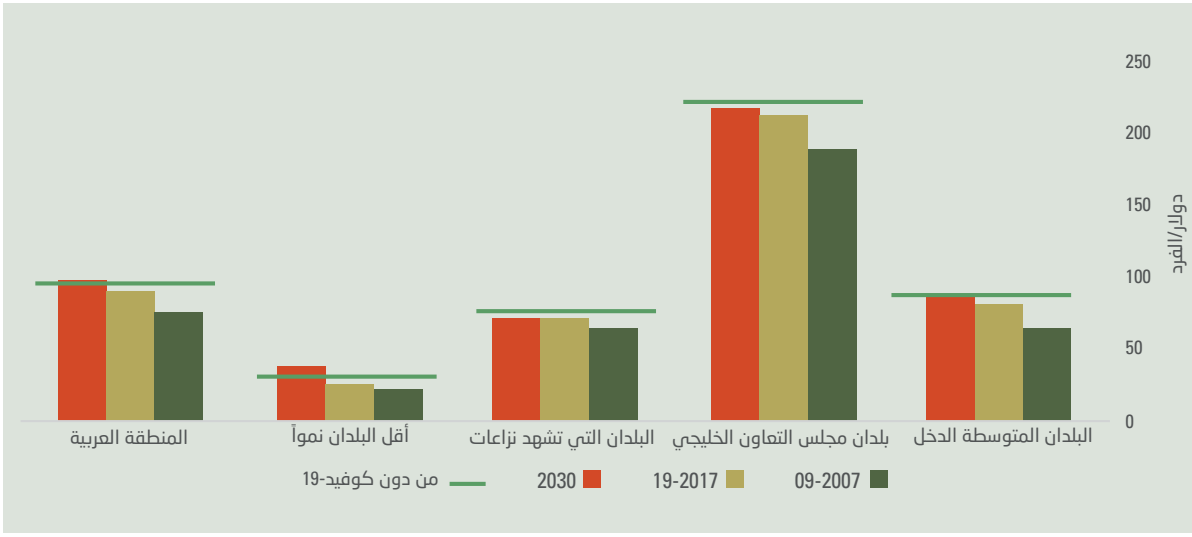

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

الشكل 16. صافي الميزانيات التجارية الزراعية في المنطقة العربية ومجموعات البلدان بالسعر الثابت للدولار للفترة 2006-2004

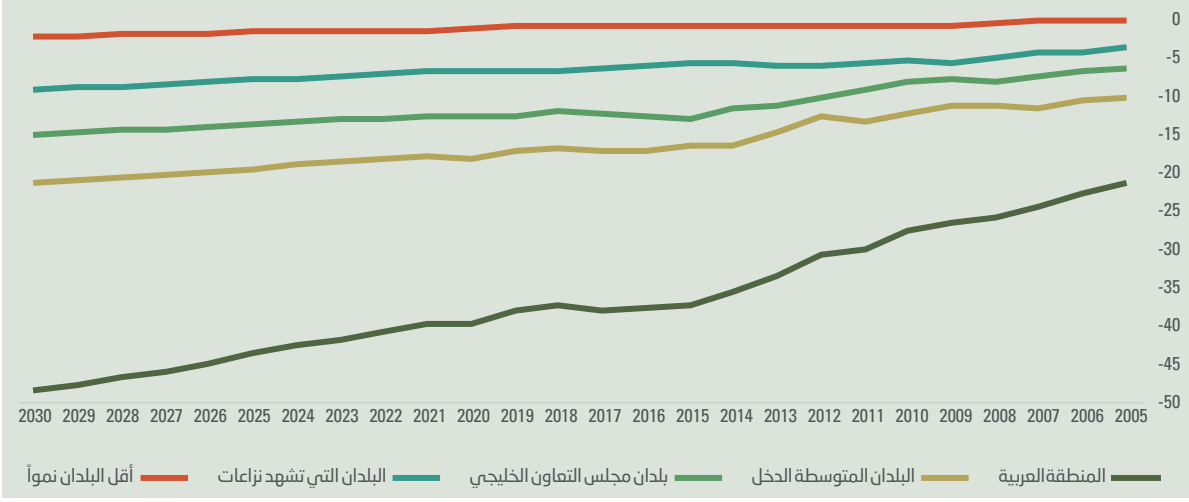

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

في الفترة 2017-2019، وسينفقون ما يصل إلى 95 دولاراً بحلول عام 2030، أي المبلغ نفسه تقريباً حسب توقعات قبل الجائحة (الشكل 15). وقد شهد الإنفاق على واردات السلع الغذائية الأساسية نمواً أسرع بين الفترة 2007-2009 والفترة 2017-2019 مقارنة بالعقد المقبل، باستثناء أقل البلدان نمواً، حيث من المتوقع تحقيق نمو أسرع في الإنفاق على الواردات خلال الفترة التي تشملها الإسقاطات.

يُظهر الميزان التجاري الإقليمي للسلع الغذائية الأساسية عجزاً يتعمق من 20 مليار دولار في عام 2005 إلى أكثر من 46 مليار دولار بحلول عام 2030 في سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19، وهو أقل بنحو نصف مليار دولار من أرقام الإسقاطات من دون جائحة كوفيد-19 (الشكل 16). ويؤدي الطلب المتزايد للفرد الواحد على الغذاء في الاقتصادات الأغنى في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى المزيد من الواردات، في حين أن النمو السكاني هو في الغالب المحرك وراء الطلب في البلدان المتوسطة الدخل. أما في البلدان التي تشهد نزاعات وأقل البلدان نمواً فيشكل النمو البطيء في الإنتاج، إلى جانب النمو السكاني السريع، السببين الرئيسيين وراء النمو المتوقع في الواردات. هذا على الرغم من استفادة أقل البلدان نمواً من استثمارات بلدان مجلس التعاون الخليجي التي قد تساعد على زيادة الإنتاج والصادرات.

وبما أن السكان الذين يزدادون عدداً وتحضراً وثراء يطلبون كمية أكبر من الأغذية، سيستمر الاعتماد على أسواق الأغذية العالمية في التزايد، وهذا ما يثير القلق السياسي بسبب المخاطر المحتملة المتمثلة في نشوء تحديات إقليمية وعالمية. وينبغي مقارنة التكاليف التقديرية للتعويض عن الصدمات المحتملة، من خلال دعم أسعار الأغذية مثلاً، بالمخاطر والاستثمارات المحلية المتأصلة الضرورية لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي، التي من شأنها تقليل الاعتماد على التجارة وبالتالي تخفيض التعرض لصدمات السوق العالمية.

وفقاً لظروف العرض والطلب الكامنة في المحاكاة، من المتوقع أن يزداد صافي حصة استيراد معظم السلع الغذائية الأساسية أكثر فأكثر خلال العقد القادم (الجدول 10). فظروف السوق الأساسية من ناحية العرض، مثل القيود المفروضة على الموارد الطبيعية (ندرة المياه وارتفاع مستوى سطح البحر وتدهور التربة)، ومعها الهياكل الأساسية المادية الضعيفة وأوجه القصور التكنولوجية وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية، سوف تحد من نمو القطاع الزراعي خلال العقد القادم. وتجد المنطقة نفسها أيضاً أمام تحديات سببها أوجه عدم اليقين الاجتماعي السياسي والافتقار إلى تحديد أولويات الموارد. ويمكن تخطي بعض هذه المسائل من خلال الإصلاحات الهيكلية في هذا القطاع، وأوجه التقدم التكنولوجي وغيرها من الظروف التمكينية، لكن تكاليف الفرصة البديلة لإطلاق إمكانات إنتاج إضافية تحتاج إلى تقييمها بدقة مقابل الفوائد المحتملة.

وقد أدى تباطؤ الاقتصاد نتيجة جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض طفيف في نمو الطلب المتوقع على الأغذية للفترة 2020-2021 وحتى عام 2030، لكن الطلب على الأغذية سيستمر في النمو في حين أن نمو الإنتاج المحلي والإقليمي يصاب بالتقصير بشكل متزايد، مقلصاً نسبة الاكتفاء الذاتي في المنطقة (الشكل 17).

الجدول 10. نتائج مؤشرات مختارة في المنطقة في إطار سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19

	2009-2007	خط الأساس 2019-2017	2021-2020	2030	النسبة المئوية للتغيّر، خط الأساس حتى عام 2030	النمو 2010-2019، النسبة المئوية	النمو 2020-2030، النسبة المئوية
التجارة (الأسعار الثابتة)							
التجارة الصافية (بمليارات الدولارات)	-24.56	-36.22	-38.07	-46.42	28.17	3.23	1.82
صافي قيمة الصادرات (بمليارات الدولارات)	4.03	4.33	3.88	3.98	-8.16	0.18	0.24
صافي قيمة الواردات (بمليارات الدولارات)	28.59	40.55	41.95	50.39	24.29	2.85	1.68
التجارة (الأسعار الإسمية)							
التجارة الصافية (بمليارات الدولارات)	-36.69	-48.87	-46.52	-71.46	46.22	0.37	3.97
صافي قيمة الصادرات (بمليارات الدولارات)	5.83	5.80	4.82	6.19	6.76	-2.65	2.42
صافي قيمة الواردات (بمليارات الدولارات)	42.52	54.67	51.35	77.65	42.03	-0.02	3.83
نسبة الاكتفاء الذاتي							
الحبوب	42.78	36.35	37.21	35.33	-2.83		
اللحوم	69.03	65.04	64.74	63.18	-2.86		
السكر	25.96	27.43	29.09	30.94	12.82		
الزيوت النباتية	23.03	22.60	21.39	21.47	-4.99		

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

ملاحظات: يتم احتساب نسبة الاكتفاء الذاتي على أنها الإنتاج/(الإنتاج + الواردات - الصادرات). النمو هو النمو المركب سنوياً.

الشكل 17. معدل الاكتفاء الذاتي من سلع مختارة في المنطقة

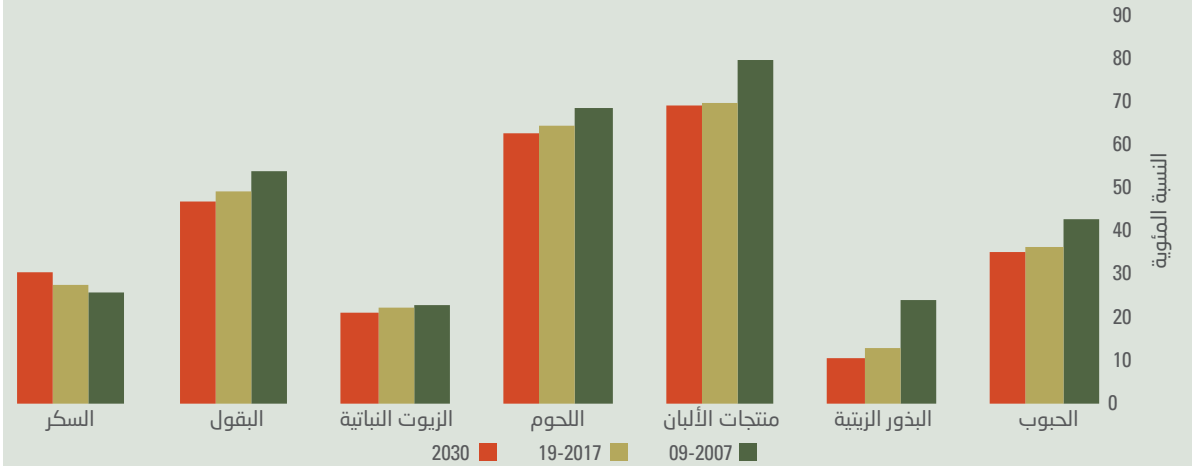

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

بشكل عام، تزيد الصدمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 من التحديات التي تواجهها البلدان من أجل ضمان توفير الغذاء المغذي والمنتَج بشكل مستدام ومن أجل إتاحته للجميع. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة اعتماد هذه البلدان على الأسواق الدولية لشراء الأغذية. ومن أجل الحصول على السلع الغذائية الأساسية من السوق العالمية، سيتعين على البلدان تحسين ظروف الاقتصاد الكلي مع التركيز بشكل خاص على استقرار العملة. فسيساعد ذلك على تجنب الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية المحلية، التي قد تشكل تحديات أمام الأشخاص الذين يرزحون بالفعل تحت وطأة السُبُل الاقتصادية المتضائلة، نظراً إلى المستوى السائد من البطالة والفقر.

جيم. السيناريو البديل

تبين إسقاطات خط الأساس قابلية تأثر الإمدادات الغذائية في المنطقة بالصدمات في الأسواق الدولية، لا سيما بالنسبة إلى الحبوب. من أجل التعمق في استكشاف هذه المخاطر والاستراتيجيات المخففة المحتملة، تمت محاكاة سيناريو بديل باعتماد نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo. وتبين عمليات المحاكاة الأولية آثار الارتفاع في الأسعار المرجعية العالمية للحبوب، الذي يمكن أن يسببه انخفاض الإمداد العالمي بالصادرات بنسبة 10 في المائة تقريباً (الجدول 11).

من دون الدعم التعويضي لأسعار المستهلك، ستعكس أسعار المستهلك المحلية ارتفاع أسعار الواردات الذي قد يؤثر على الاستهلاك المحلي. غير أن انخفاض طلب المستهلكين سيؤدي إلى انخفاض الواردات مقارنة بالمستوى السابق. مع ذلك، سيؤدي ارتفاع الأسعار الزراعية على الصعيد الدولي إلى زيادة فاتورة الواردات الغذائية بنحو 30 مليار دولار بين الفترة 2017-2019 وعام 2030 (الجدول 12).

ويستطيع المنتجون المحليون الاستفادة من هذه الأسعار المرتفعة لتوسيع الإنتاج المحلي. غير أن ارتفاع الأسعار في الفترتَين 2007-2008 و2010-2011 لم يسفر عن نمو كبير في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، وعليه، قد لا يشهد الإنتاج المحلي زيادة كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، وكما ورد سابقاً في التقرير، فإن الإمكانيات ترزح تحت قيود كبيرة في معظم البلدان بسبب الموارد الطبيعية المحدودة. وتسجل فواتير استيراد الحبوب أكبر ارتفاع في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تشهد نزاعات بسبب حصتها المرتفعة من الحبوب ضمن إجمالي الواردات الغذائية. فعلى الرغم من أن هذه البلدان هي أكبر منتجي الحبوب في المنطقة، فهي ليست قادرة على الاستجابة بشكل كبير لارتفاع الأسعار على الصعيد العالمي. أما فواتير الاستيراد في بلدان مجلس التعاون الخليجي وأقل البلدان نمواً فترتفع بدرجة أقل، على الرغم من أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تعتمد اعتماداً كلياً تقريباً على الواردات لتلبية الطلب المحلي، وتستوعب بالتالي التكلفة الكاملة من دون استجابة محلية من حيث زيادة الإنتاج. أما البلدان الأقل نمواً فلديها إمكانيات للإنتاج لكنها لا تستطيع الاستجابة لحوافز الأسعار بسبب القيود التكنولوجية والمالية. فنظراً إلى أن أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد نزاعات هي من المستوردين الصافين الكبار للأعلاف والحبوب الغذائية، فإنها قد تواجه مشاكل محتملة في مجال الأمن الغذائي بسبب انخفاض إمكانياتها وضعف حيزها المالي. وتؤكد نتائج المحاكاة الحاجة إلى

الجدول 11. افتراضات السيناريو

مجموعة السلع الأساسية	السلعة الأساسية	الصدمة
الحبوب	القمح الذرة الأرز الحبوب الأخرى	انخفاض الإمداد العالمي: 10 في المائة من الصادرات العالمية
مركب البذور الزيتية	فول الصويا البذور الزيتية الأخرى	
الأغذية الأساسية الأخرى	الجذور والدرنيات	

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

الجدول 12. التغيُّرات في الإنتاج والتجارة نتيجة سيناريو صدمة أسعار الأغذية على الصعيد العالمي

	2009-2007	خط الأساس 2019-2017	2030	النسبة المئوية للتغيّر، خط الأساس حتى عام 2030	النمو 2010-2019، النسبة المئوية	النمو 2020-2030، النسبة المئوية
الإنتاج						
صافي قيمة الإنتاج الزراعي (بآلاف الدولارات)	63.49	70.79	86.04	21.54		
صافي قيمة المحاصيل (بمليارات الدولارات)	10.83	11.61	14.12	21.59	1.14	1.21
صافي قيمة المحاصيل الأخرى (بمليارات الدولارات)	33.33	38.71	47.77	23.39		
صافي قيمة إنتاج المواشي (بمليارات الدولارات)	19.33	20.47	24.15	18.02	0.25	1.52
التجارة (الأسعار الثابتة)						
التجارة الصافية (بمليارات الدولارات)	-24.56	-36.22	-45.97	26.93	3.23	1.90
صافي قيمة الصادرات (بمليارات الدولارات)	4.03	4.33	4.00	-7.77	0.18	0.22
صافي قيمة الواردات (بمليارات الدولارات)	28.59	40.55	49.96	23.22	2.85	1.75
التجارة (الأسعار الإسمية)						
التجارة الصافية (بمليارات الدولارات)	-36.69	-48.87	-75.54	54.56	0.37	3.90
صافي قيمة الصادرات (بمليارات الدولارات)	5.83	5.80	6.47	11.44	-2.65	2.42
صافي قيمة الواردات (بمليارات الدولارات)	42.52	54.67	82.00	49.98	-0.02	3.77

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

ملاحظات: صافي قيمة الإنتاج الزراعي ومصايد الأسماك على أساس مجموعة السلع الأساسية الممثلة في نموذج Aglink-Cosimo.

دعم سياساتي جيد الاستهداف من أجل زيادة الإنتاج على نحو مستدام على المدى المتوسط.

قليلة هي الخيارات التي يمكن تصورها للتخفيف من حدة هذه الصدمات. يبين الجزء الثاني من السيناريو الآثار المترتبة على التحسينات المستدامة في الإنتاجية في البلدان العربية ذات الموارد الطبيعية الكافية. ويطبّق سيناريو الإنتاجية لتقييم سُبل التخفيف من المخاطر الملازمة لانخفاض نسب الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية الأساسية، التي من المتوقع أن تنخفض انخفاضاً طفيفاً على المدى المتوسط (انظر أيضاً الشكل 17). وفي عمليات محاكاة السيناريو، تمت زيادة إنتاجية الحبوب في البلدان التي تتمتع بإمكانات زراعية محتملة لتصل إلى مستوى مصر التي تسجل حالياً أعلى إنتاجية تجارية. فتبين عمليات المحاكاة إمكانات إنتاجية الحبوب في المنطقة في حال كانت التنمية الزراعية تحاكي النموذج المصري، آخذة في الاعتبار القيود السائدة بالنسبة إلى الأراضي والمياه.

في مصر مثلاً، أدت محدودية الأراضي الصالحة للزراعة على طول نهر النيل وفي دلتاه، مقرونة بالكثافة السكانية العالية إلى استثمارات كبيرة في تنمية الأراضي في شكل قنوات ري ومصارف وسدود وحواجز مائية، وتركيب مضخات مياه لتسهيل الري. كذلك، أدت سياسات حكومية إضافية إلى إنشاء قطاع إنتاج زراعي ذي توجه تجاري، يركز على المدخلات، والتعاقب الصارم للمحاصيل، وأصناف المحاصيل المتقدمة، كلها مدعومة ببرنامج تسويق قوي. فكانت نتيجة هذه المبادرات أن ارتفعت إنتاجية الحبوب لتصبح من بين الأعلى في العالم. ويمكن أن يكون مثل هذا الالتزام بالإنتاجية الزراعية العالية بمثابة خارطة طريق للبلدان العربية الأخرى ضمن

حدود مواردها الطبيعية. على سبيل المثال، قد يتمتع المغرب بإمكانات كبيرة، على الرغم من أنه يواجه موجات جفاف متكررة قد تحد من التوسع الزراعي. كذلك، يتمتع السودان بإمكانات عالية لكنه يفتقر إلى الوسائل الكافية للاستثمار الكبير في البنية التحتية الضرورية للري والنقل. أما العراق والجمهورية العربية السورية فلا يزالان واقعَين في براثن النزاع الاجتماعي السياسي، وهذا ما يعوق الاستثمارات الزراعية الواسعة النطاق.

يعد المغرب من البلدان ذات الإمكانات الواعدة، وهو يستطيع أن يوسع إنتاجه من القمح بنسبة 10.8 في المائة ومن الحبوب الأخرى بنسبة 12.8 في المائة بحلول عام 2030 (الجدول 13). وقد اعتمد المغرب بالفعل مخططاً طموحاً للتنمية الزراعية، هو مخطط المغرب الأخضر، الذي يمكن أن يكون بمثابة مسودة لزيادة التحسينات في الإنتاجية. وفي جميع أنحاء المنطقة، يمكن أن تتيح زيادة الإنتاجية بنسبة تتراوح بين 7 و8 في المائة في المتوسط فرصاً للنظر في مزيد من الاستثمارات في مجالات مثل كفاءة استخدام المياه، والري التكميلي، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، والزراعة في المناطق المحيطة بالحضر والمناطق الحضرية، وتحسين تكنولوجيات البذور، من بين خيارات أخرى. ولكن، سيتطلب الأمر سيناريوهات مناسبة للتكاليف والفوائد مقابل بدائل أقل كلفة. فينبغي إجراء تقييمات الجدوى بعناية مع مراعاة المسائل الاجتماعية السياسية، بما فيها تلك المتعلقة بالتنمية الريفية، وتدهور الأراضي، واستخدام الموارد المتجددة وغير المتجددة، ومخاطر الأمن الغذائي الناجمة عن الاعتماد الكبير على التجارة، ومساعدة الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة لكسب العيش.

تبين نتائج السيناريو أن زيادة إنتاجية الحبوب تزيد الإنتاج الزراعي في المنطقة بنحو 9 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بخط الأساس. وتكون هذه الزيادة أكثر وضوحاً في البلدان التي يفترض فيها السيناريو تسجيل أعلى زيادة في الإنتاجية، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد نزاعات. ففي مجموعتَي البلدان هاتين، تزداد قيمة الإنتاج بين الفترة 2017-2019 وعام 2030 بنحو 50 في المائة و40 في المائة على التوالي. غير أن إنتاج المواشي المحلي يتأثر بالكاد، نظراً إلى أنه يستند أساساً إلى النظم البدوية القاحلة وشبه القاحلة، في حين أن النظم المكثفة التي تعتمد على الحبوب والوجبات المستوردة كعلف مركب محدودة نسبياً (الجدول 14). ففي أقل البلدان نمواً مثلاً، من المتوقع أن يزداد إنتاج المواشي بنحو 18 في المائة بين الفترة 2017-2019 وعام 2030.

ولا يزال الطلب على الأغذية عند مستويات مماثلة لمستويات خط الأساس، مع العلم أن الأغذية الأساسية، لا سيما الحبوب، تبقى الدعامة الأساسية في النظم الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال تفضيلات المستهلكين للسكر والدهون والزيوت عند مستويات خط الأساس. ولكن، في أقل البلدان نمواً حيث يسجل الإنتاج أكبر زيادة، يرتفع نصيب الفرد من السعرات الحرارية بنسبة 8 في المائة بين الفترة 2017-2019 وعام 2030، فيسمح للمنطقة بتحسين أمنها الغذائي.

وتؤدي التحسينات في الإنتاجية إلى خفض العجز التجاري الزراعي وفاتورة الواردات الزراعية الصافية بنحو 10 مليارات دولار بحلول عام 2030. بالتالي، من المتوقع أن يتحسن معدل الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى الحبوب فيرتفع من 36 في المائة في الفترة 2017-2019 إلى 53 في المائة في عام 2030. أما في ما يتعلق بالإنتاج فيسجل العجز التجاري أكبر تحسن في أقل البلدان نمواً التي لا تزيد استهلاكها المحلي للأغذية والأعلاف الحيوانية كما ذكر أعلاه فحسب، بل تصبح من البلدان المصدّرة الصافية للحبوب. ويتحسن العجز التجاري أيضاً في البلدان التي تشهد نزاعات، على الرغم من أن وضع التجارة الصافية يبقى كما هو في خط الأساس (المستوردون الصافون للحبوب)[4].

توضح المحاكاة أن تحسين إنتاجية الحبوب يشكل أداة محتملة لتعزيز قدرة المنطقة على مواجهة تقلبات أسعار السوق العالمية كما يتضح من زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي. ويمكن أن يوفر هذا الأمر مصداً ضد الارتفاعات الحادة في الأسعار على الصعيد العالمي. أما الفوائد الإضافية لهذه الزيادة في الإنتاجية فتتمثل في تعزيز سُبل العيش في المناطق الريفية وإنعاش هذه المناطق. غير أنه يجب دراسة الاستثمارات الضرورية مقابل الفوائد المحتملة. فلن يتأثر جانب توفر الغذاء في الأمن الغذائي تأثراً كبيراً بتدابير الإنتاج المحلي، في حين أن توفير الواردات المضمونة المستقرة والموثوقة لا يزال يكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة.

4 لا تشمل عمليتا المحاكاة الدخل المتاح للمستهلكين، وعليه، فهما لا تفسران الزيادات المحتملة في الطلب المحلي نتيجة تزايد دخل المزارع.

الجدول 13. تطور الإنتاجية (بالأطنان/الهكتار الواحد) في محاكاة تحسين الإنتاجية

		سنة الأساس	خط الأساس				سيناريو تحسين الإنتاجية			
		2019	2020	2025	2030	النسبة المئوية للنمو 2019-2030	2020	2025	2030	النسبة المئوية للنمو 2019-2030
القمح										
أقل البلدان نمواً	موريتانيا	2.5	2.52	2.6	2.7	0.7	2.68	3.8	5.39	7.2
	السودان	2.51	2.53	2.61	2.71	0.7	2.69	3.82	5.41	7.2
البلدان المتوسطة الدخل	الجزائر	2.22	2.23	2.27	2.32	0.4	2.38	3.32	4.64	6.9
	مصر	6.62	6.58	7.05	7.61	1.3	لا صدمة في الإنتاجية			
	الأردن	1.5	1.51	1.55	1.6	0.6	1.61	2.27	3.2	7.1
	لبنان	2.8	2.82	2.91	3.02	0.7	3	4.26	6.04	7.2
	المغرب	1.55	2.08	2.23	2.4	4	1.72	2.87	4.8	10.8
	تونس	2.43	1.84	1.99	2.14	-1.2	2.56	3.31	4.28	5.3
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	1	1.03	1.1	1.19	1.6	لا صدمة في الإنتاجية			
	الكويت	1	1.03	1.1	1.19	1.6	لا صدمة في الإنتاجية			
	عُمان	3	3.02	3.12	3.23	0.7	3.22	4.56	6.46	7.2
	قطر	1	1.03	1.11	1.19	1.6	لا صدمة في الإنتاجية			
	المملكة العربية السعودية	6.36	6.36	6.35	6.35	-0.02	لا صدمة في الإنتاجية			
	الإمارات العربية المتحدة	1	1.03	1.11	1.19	1.6	لا صدمة في الإنتاجية			
البلدان التي تشهد نزاعات	العراق	2.61	2.62	2.69	2.78	0.6	2.79	3.94	5.55	7.1
	ليبيا	0.91	0.95	1.02	1.08	1.6	0.98	1.46	2.17	8.2
	الجمهورية العربية السورية	1.73	1.82	1.97	2.13	1.9	1.87	2.83	4.26	8.6
	اليمن	1.03	1.08	1.19	1.28	2	1.12	1.69	2.56	8.6
الحبوب الأخرى										
أقل البلدان نمواً	موريتانيا	0.43	0.44	0.47	0.51	1.6	0.46	0.69	1.02	8.3
	السودان	0.5	0.51	0.57	0.62	2	0.54	0.82	1.25	8.7
البلدان المتوسطة الدخل	الجزائر	2.42	2.44	2.48	2.55	0.5	2.59	3.63	5.1	7
	مصر	3.49	3.59	3.83	4.13	1.5	لا صدمة في الإنتاجية			
	الأردن	1.32	1.33	1.36	1.39	0.5	1.42	1.99	2.79	7
	لبنان	2.06	2.07	2.12	2.17	0.5	2.21	3.1	4.35	7
	المغرب	0.82	1.33	1.42	1.53	5.9	0.92	1.68	3.07	12.8
	تونس	1.17	1.12	1.22	1.31	1	1.26	1.82	2.62	7.6
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	1	1.03	1.1	1.19	1.6	لا صدمة في الإنتاجية			
	الكويت	3	3.01	3.08	3.16	0.5	لا صدمة في الإنتاجية			
	عُمان	1.57	1.64	1.77	1.9	1.8	1.7	2.55	3.81	8.4
	قطر	0.5	0.51	0.55	0.6	1.6	لا صدمة في الإنتاجية			
	المملكة العربية السعودية	2.7	2.59	2.8	3.02	1	لا صدمة في الإنتاجية			
	الإمارات العربية المتحدة	1	1.03	1.11	1.19	1.6	لا صدمة في الإنتاجية			
البلدان التي تشهد نزاعات	العراق	1.09	1.09	1.11	1.14	0.5	1.15	1.54	2.06	6
	ليبيا	0.36	0.37	0.4	0.43	1.5	0.39	0.58	0.86	8.1
	الجمهورية العربية السورية	1.5	1.51	1.53	1.57	0.4	1.61	2.25	3.14	7
	اليمن	0.35	0.43	0.42	0.47	2.7	0.38	0.6	0.94	9.4

الذرة										
أقل البلدان نمواً	موريتانيا	0.71	0.8	0.91	1.05	3.7	0.78	1.28	2.11	10.5
	السودان	2.8	2.83	2.88	2.96	0.5	3	4.21	5.91	7
البلدان المتوسطة الدخل	الجزائر	3	2.97	3.19	3.44	1.3	3.24	4.72	6.89	7.9
	مصر	6.85	6.87	7.02	7.19	0.5	لا صدمة في الإنتاجية			
	الأردن	25	21.8	23.42	25.21	0.1	لا صدمة في الإنتاجية			
	لبنان	3	3.08	3.32	3.57	1.6	3.25	4.81	7.14	8.2
	المغرب	0.89	1	1.07	1.15	2.4	0.97	1.49	2.3	9.1
	تونس	1	1.03	1.12	1.2	1.7	1.08	1.61	2.4	8.3
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	1	1.03	1.11	1.19	1.6	لا صدمة في الإنتاجية			
	الكويت	17.6	17.68	18.1	18.56	0.5	لا صدمة في الإنتاجية			
	عُمان	8.6	8.64	8.85	9.07	0.5	لا صدمة في الإنتاجية			
	قطر	1	1.03	1.11	1.19	1.6	لا صدمة في الإنتاجية			
	المملكة العربية السعودية	6.36	6.35	6.85	7.38	1.4	لا صدمة في الإنتاجية			
	الإمارات العربية المتحدة	28.47	30.14	32.41	34.92	1.9	لا صدمة في الإنتاجية			
البلدان التي تشهد نزاعات	العراق	3.18	3.23	3.47	3.74	1.5	3.44	5.07	7.48	8.1
	ليبيا	3	3.06	3.27	3.49	1.4	3.24	4.75	6.98	8
	الجمهورية العربية السورية	3.1	3.22	3.47	3.76	1.8	3.36	5.03	7.51	8.4
		0.31	0.5	0.55	0.6	6.3	0.35	0.64	1.2	13.2

الأرز										
أقل البلدان نمواً	موريتانيا	0.71	0.8	0.91	1.05	3.7	0.78	1.28	2.11	10.5
	السودان	2.8	2.83	2.88	2.96	0.5	3	4.21	5.91	7
البلدان المتوسطة الدخل	الجزائر	3	2.97	3.19	3.44	1.3	3.24	4.72	6.89	7.9
	مصر	6.85	6.87	7.02	7.19	0.5	لا صدمة في الإنتاجية			
	الأردن	25	21.8	23.42	25.21	0.1	لا صدمة في الإنتاجية			
	لبنان	3	3.08	3.32	3.57	1.6	3.25	4.81	7.14	8.2
	المغرب	0.89	1	1.07	1.15	2.4	0.97	1.49	2.3	9.1
	تونس	1	1.03	1.12	1.2	1.7	1.08	1.61	2.4	8.3
بلدان مجلس التعاون الخليجي	البحرين	1	1.03	1.11	1.19	1.6	لا صدمة في الإنتاجية			
	الكويت	17.6	17.68	18.1	18.56	0.5	لا صدمة في الإنتاجية			
	عُمان	8.6	8.64	8.85	9.07	0.5	لا صدمة في الإنتاجية			
	قطر	1	1.03	1.11	1.19	1.6	لا صدمة في الإنتاجية			
	المملكة العربية السعودية	6.36	6.35	6.85	7.38	1.4	لا صدمة في الإنتاجية			
	الإمارات العربية المتحدة	28.47	30.14	32.41	34.92	1.9	لا صدمة في الإنتاجية			
البلدان التي تشهد نزاعات	العراق	3.18	3.23	3.47	3.74	1.5	3.44	5.07	7.48	8.1
	ليبيا	3	3.06	3.27	3.49	1.4	3.24	4.75	6.98	8
	الجمهورية العربية السورية	3.1	3.22	3.47	3.76	1.8	3.36	5.03	7.51	8.4
		0.31	0.5	0.55	0.6	6.3	0.35	0.64	1.2	13.2

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

الجدول 14. النتائج الإقليمية لمؤشرات مختارة من محاكاة تحسين الإنتاجية

	2009-2007	خط الأساس 2019-2017	2021-2020	2030	النسبة المئوية للتغيّر، خط الأساس حتى عام 2030	النمو 2010-2019، النسبة المئوية	النمو 2020-2030، النسبة المئوية
الإنتاج							
صافي قيمة الإنتاج الزراعي (بآلاف الدولارات)	63.49	71.90	73.63	92.91	29.23		
صافي قيمة المحاصيل (بمليارات الدولارات)	10.83	11.61	12.66	20.30	74.79	1.14	4.58
صافي قيمة المحاصيل الأخرى (بمليارات الدولارات)	33.33	39.39	40.43	50.00	26.92		
صافي قيمة إنتاج المواشي (بمليارات الدولارات)	19.33	20.47	20.55	22.62	10.51	0.25	0.88
الطلب والأمن الغذائي							
توفر السعرات الحرارية للفرد في اليوم (بالكيلو سعرة حرارية)	2,833.93	2,885.19	2,853.57	2,914.95	1.03	0.03	0.21
توفر الغذاء للفرد (بالكيلوغرامات)							
الأغذية الأساسية	224.15	222.02	220.10	224.49	1.11	-0.11	0.20
اللحوم	28.53	28.92	25.75	28.84	-0.21	-0.16	0.20
الألبان	13.38	11.53	11.04	11.79	2.24	-1.40	0.60
السكر	32.74	33.86	34.31	37.63	11.15	0.75	0.90
الزيوت النباتية	11.83	14.27	14.23	15.02	5.32	2.78	0.55
التجارة (الأسعار الثابتة)							
التجارة الصافية (بمليارات الدولارات)	-24.56	-36.22	-37.91	-41.90	15.69	3.23	0.88
صافي قيمة الصادرات (بمليارات الدولارات)	4.03	4.33	3.90	4.99	15.11	0.18	2.29
صافي قيمة الواردات (بمليارات الدولارات)	28.59	40.55	41.81	46.88	15.63	2.85	1.02
التجارة (الأسعار الإسمية)							
التجارة الصافية (بمليارات الدولارات)	-36.69	-48.87	-46.27	-61.98	26.83	0.37	2.63
صافي قيمة الصادرات (بمليارات الدولارات)	5.83	5.80	4.84	7.19	23.91	-2.65	3.80
صافي قيمة الواردات (بمليارات الدولارات)	42.52	54.67	51.11	69.17	26.52	-0.02	2.75
نسبة الاكتفاء الذاتي							
الحبوب	42.78	36.35	38.05	53.67	47.64		
اللحوم	69.03	65.04	64.95	62.86	-3.36		
السكر	25.96	27.43	27.43	31.20	13.75		
الزيوت النباتية	23.03	22.60	22.60	21.52	-4.77		

ملاحظات: ترتكز القيمة الصافية للإنتاج الزراعي وإنتاج مصائد الأسماك على مجموعة السلع الأساسية الممثلة في نموذج Aglink-Cosimo. يتم احتساب نسبة الاكتفاء الذاتي على أنها الإنتاج/(الإنتاج + الواردات - الصادرات). تشمل الأغذية الأساسية الحبوب والبقول والجذور والدرنيات. النمو هو النمو المركب سنوياً.

دال. دراسة حالة لبنان: عبء ثلاثي يتألف من جائحة كوفيد-19، وانخفاض قيمة العملة، والتدهور الاقتصادي

ضرب جائحة كوفيد-19 لبنان في وقت كانت فيه البلاد تواجه أزمة اقتصادية وسياسية خطيرة. استناداً إلى محاكاة البنك الدولي، من المتوقع أن يسجل الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي المقدر أولياً بـ 5 في المائة في عام 2019 تراجعاً إضافياً ليصل إلى 19.2- في المائة في عام 2020 (World Bank, 2020b). فالبلاد تشهد تبايناً كبيراً في معدلات البطالة. في هذا السياق، تشير تقديرات الإسكوا (2020a) إلى أن 13 في المائة من السكان سيكونون عاطلين عن العمل بحلول عام 2022، في حين يظهر البنك الدولي ارتفاعاً حاداً في البطالة التي تنتقل من 12 في المائة عام 2019 إلى أكثر من ضعفَي هذه القيمة في عام 2020، فتصل إلى 30 في المائة (Abi-Rached and Dlwan, 2020) أي ما يوازي مليونَي عاطل عن العمل بحلول نهاية عام 2020. ومن المتوقع أن

الجدول 15. التغيُّرات في أسعار السلع اللبنانية الشائعة

النوع	الوحدة	متوسط السعر في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (بالليرة اللبنانية)	متوسط السعر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (بالليرة اللبنانية)	التغيُّرات في الأسعار (النسبة المئوية)
تغيّر بنسبة 144 في المائة* في أسعار الخضروات				
الطماطم	كيلوغرام واحد	1,639	6,287	284
البطاطا	كيلوغرام واحد	1,181	2,798	137
الخيار	كيلوغرام واحد	1,442	4,324	200
الكوسا	كيلوغرام واحد	1,746	5,238	200
الجزر	كيلوغرام واحد	1,416	3,420	142
تغيّر بنسبة 128 في المائة* في أسعار الفواكه				
البرتقال	كيلوغرام واحد	1,582	3,038	92
الموز المحلي	كيلوغرام واحد	1,466	3,377	130
الليمون الحامض	كيلوغرام واحد	1,749	4,029	130
تغيّر بنسبة 95 في المائة* في أسعار اللحوم				
لحم الضأن الطازج (المحلي)	كيلوغرام واحد	28,513	58,645	106
لحم البقر الطازج (المحلي)	كيلوغرام واحد	16,491	36,558	122
الدجاج الكامل	كيلوغرام واحد	5,818	13,401	130
تغيّر بنسبة 122 في المائة* في أسعار البيض ومنتجات الألبان				
الحليب المجفف	عبوة واحدة وزنها 2.5 كيلوغرام	28,250	49,995	77
البيض	30 بيضة	6,419	16,666	160
اللبنة	عبوة واحدة وزنها 500 غرام	6,027	10,137	68
تغيّر بنسبة 232 في المائة* في أسعار الحبوب والبذور والجوزيات				
الأرز	كيلوغرام واحد	2,566	2,824	10
الطحين	كيلوغرام واحد	5,170	11,721	127
العدس الأحمر	كيلوغرام واحد	3,512	9,999	185
تغيّر بنسبة 195 في المائة* في أسعار منتجات الدهون والزيوت				
زيت الزيتون	3,6 لتر	48,439	117,016	142
زيت عباد الشمس	3,5 لتر	11,557	49,212	326
تغيّر بنسبة 182 في المائة* في أسعار مواد غذائية متنوعة				
السكر	كيلوغرام واحد	1,336	3,597	169

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان. انظر: http://www.economy.gov.lb/en/services/center-for-pricing-policies/mini---basket-weekly-.

ملاحظات: * العدد يمثل السلع التي حددتها الوزارة.

يواجه أكثر من 50 في المائة من السكان مشاكل في تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية بحلول نهاية عام 2020 (ESCWA, 2020h).

وفي 4 آب/أغسطس 2020، ضرب انفجار كيميائي العاصمة بيروت فأسفر عن تدمير المرفأ الرئيسي في لبنان، وهو المكان الذي تجري فيه 80 في المائة من تجارة البلاد عبر البحر (WFP, 2020)[5]. وقد أتى الانفجار على احتياطيات لبنان من الحبوب المخزنة في صوامع المرفأ، فأدى ذلك إلى ارتفاع سعر الخبز المدعوم بمقدار الثلث (من 1,500 إلى 2,000 ليرة لبنانية).

أما تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان وصدمة الناتج المحلي الإجمالي الناجمة عن جائحة كوفيد-19 (ESCWA, 2020h) فأديا إلى فروقات واسعة في سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية، فارتفع سعر الصرف من 1,508 ليرة لبنانية كسعر رسمي في المصارف، إلى 3,900 ليرة لبنانية كسعر رسمي لسحب الدولار المحلي، إلى سعر السوق السوداء الذي يزيد عن 7,500 ليرة لبنانية مع تحول الدولار إلى سلعة نادرة. نتيجة لذلك، كانت خسارة القوة الشرائية شديدة وشعرت بها في الغالب الفئات المتوسطة الدخل والأقل دخلاً التي تكسب عيشها بالليرة اللبنانية وليس لديها مصادر دخل أخرى بالعملات الأجنبية. بين ليلة وضحاها، فقد الناس إمكانية الوصول إلى احتياطاتهم النقدية، وفي الوقت نفسه، انخفضت قيمة عائداتهم، في حين ارتفعت أسعار جميع المواد الاستهلاكية والمنتجات، بما في ذلك الإمدادات الغذائية.

يبين الجدول 15 التغيُّرات في أسعار مواد غذائية مختارة من خضروات وفواكه ولحوم ومنتجات ألبان وحبوب. وعلى الرغم من أن وزارتي الزراعة والاقتصاد والتجارة أصدرتا أسعاراً ثابتة لمنتجات اللحوم، يمكن ملاحظة تقلبات الأسعار بسهولة في السوق. يحاكي الجزء التالي التغيُّرات في توفر السعرات الحرارية، والتجارة الزراعية، ومعدلات الاكتفاء الذاتي، مع الأخذ في الاعتبار سيناريو خط الأساس في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 وسيناريو سعر صرف الدولار الذي ينتقل من 1,508 ليرة لبنانية إلى 3,900 ليرة لبنانية.

بالمقارنة مع معدل التضخم في عام 2019 البالغ 2.9 في المائة، من المتوقع أن يصل التضخم في لبنان إلى متوسط سنوي يفوق 50 في المائة في عام 2020 (ESCWA, 2020h). فقد تسبب فقدان القوة الشرائية في جعل 40 في المائة من الأسر اللبنانية عاجزة عن تلبية احتياجاتها الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية (World Bank, 2020b)، وهذا ما يعرّض أمنها الغذائي للخطر. وعليه، جرت دراسة مدى توفر السعرات الحرارية المتوقع للفرد الواحد في اليوم، بالنسبة إلى جميع السلع الأساسية، في إطار سيناريو زيادة سعر الصرف، مع أخذ إسقاطات فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 كقيمة خط الأساس (الشكل 18). والاستجابة السلبية في توفر السعرات الحرارية متوقعة بالنسبة إلى جميع السلع الأساسية لأن الأسعار ترتبط ارتباطاً مباشراً بسعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية. ويقدر تسجيل أكبر انخفاض في السلع ذات المصدر الحيواني يليه انخفاض في السعرات الحرارية المتاحة من المُحليات والدهون. أما توفر السعرات الحرارية من الأغذية الأساسية مثل الحبوب وغيرها من المحاصيل فكان الأقل تأثراً بسبب مرونة الدخل المنخفض، لا سيما بالنسبة إلى القمح الذي تدعمه الحكومة. وإلى جانب الانخفاض العام في استهلاك الأغذية، يشكل التراجع المتوقع في نوعية النظم الغذائية مصدر قلق.

الشكل 18. النسبة المئوية للفوارق في توفر السعرات الحرارية في ما يتعلق بسلع مختلفة في لبنان بين سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19 وسيناريو سعر الصرف

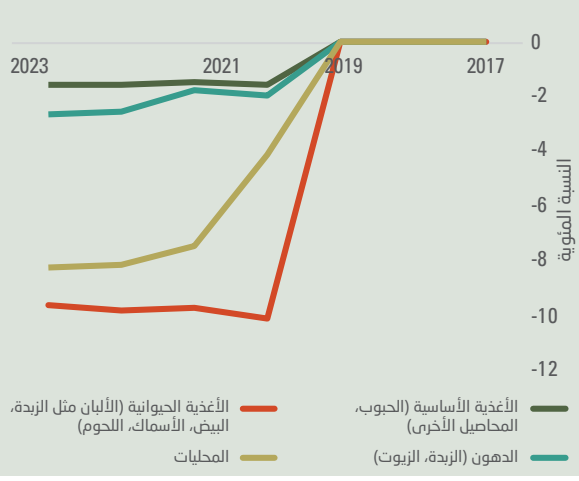

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

5 أدى هذا الانفجار إلى مقتل 204 أشخاص ونزوح 300,000 شخص. ولم يتخطَّ الكثير من الناس، بمن فيهم الأطفال، هذه المأساة بعد.

الشكل 19. النسبة المئوية للفوارق في موازين التجارة الزراعية في لبنان بالأسعار الثابتة، سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19 مقابل سيناريو سعر الصرف

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

الشكل 20. الفوارق في معدلات الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى سلع مختارة في لبنان، بين سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19 وسيناريو سعر الصرف

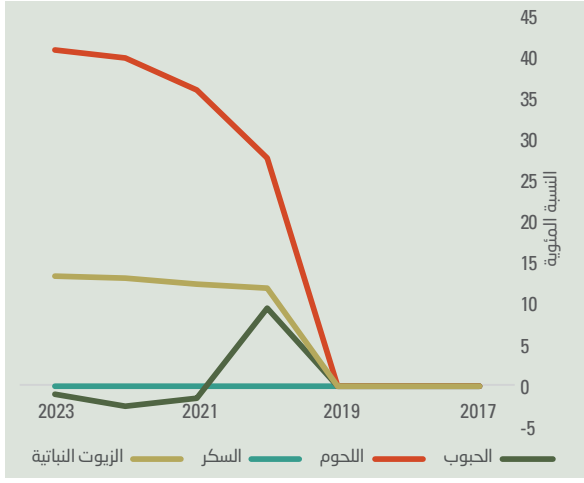

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

تشير الإسقاطات المتعلقة بالأثر المترتب عن ارتفاع أسعار الصرف على الميزان التجاري الزراعي اللبناني إلى انخفاض بنسبة 21 في المائة في الميزان التجاري الزراعي بحلول عام 2020[6]. ويقارن الشكل 19 بين الإسقاطات لفترة ما بعد جائحة كوفيد-19 وإسقاطات سيناريو سعر الصرف. فتُحتسب التجارة الصافية لكل سيناريو على أنها الفرق بين الواردات والصادرات من السلع الأساسية المشمولة ضمن التوقعات الزراعية بمليارات الدولارات التي تقاس بالأسعار الثابتة للفترة 2004-2006. كذلك، يقترن تراجع السيولة في ظل انخفاض قيمة العملة اللبنانية بتراجع في الصادرات نتيجة القيود التجارية المنفذة، وبزيادة في تكاليف الواردات نتيجة تراجع توفر العملات الأجنبية.

يظهر سيناريو سعر الصرف انخفاضاً غير معوض في الواردات بسبب انخفاض الكميات المستهلكة بعد تراجع القوة الشرائية. في المقابل، زادت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم بنسبة 44 في المائة، تليها الزيوت النباتية بزيادة قدرها 14 في المائة (الشكل 20). ومن المتوقع أن تصل حصة الأغذية من النفقات الإجمالية إلى أكثر من 85 في المائة بالنسبة إلى الأسر المعيشية الأكثر ضعفاً (ESCWA, 2020e).

إذا بقي هذا الوضع الصعب على ما هو متوقع في الإسقاطات، فإن الانتعاش سيكون أطول وأصعب، وسيتطلب تحويل الإنفاق من القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى شراء الأغذية. ولكن، يمكن التخفيف من حدة التحديات بمعالجة عدم الاستقرار السياسي والشروع في الإصلاحات الضرورية في جميع القطاعات. وتبرز حاجة ملحة إلى تنفيذ خطة طوارئ للأمن الغذائي تتضمن تدابير لرصد أسعار الأغذية في الأسواق وتأمين استقرارها، بما في ذلك المدخلات الزراعية، وكذلك لدعم السلع الغذائية الأساسية للفئات الضعيفة، ولتوسيع نطاق برامج الرعاية الاجتماعية والمساعدات الغذائية القائمة.

هاء. دراسة حالة اليمن: جائحة كوفيد-19 تضاعف الأزمات المتعددة فتفاقم انعدام الأمن الغذائي

1. أثر النزاع على الأمن الغذائي والصحة

يأتي ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي في اليمن إلى حد كبير نتيجة تدهور الوضع الاجتماعي السياسي الذي

6 كما ورد في ما سبق، استخدم المؤلفون سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19 كخط أساس.

ساد منذ عام 2004 وتفاقم بسبب النزاع المسلح منذ عام 2015. وقد صار انعدام الأمن الغذائي متجذراً لدرجة أنه يتجه نحو المجاعة في عدة مناطق وفي أوساط الفئات السكانية الأكثر ضعفاً. فقد أدى النزاع المسلح المستمر إلى ترسيخ أزمة اقتصادية خطيرة تسببت في فقدان سُبل العيش. والواقع أن ملايين الأشخاص يفتقرون إلى الوسائل اللازمة للحصول على الغذاء وغيره من المواد الأساسية، ويعتمدون على المساعدات الإنسانية.

فقد أسفر النزاع عن إغلاق الموانئ أو منع الوصول إليها، وهذا ما أدى إلى انخفاض الواردات التجارية من الأغذية وغيرها من السلع الأساسية مثل الوقود، وأثّر على الكثير من المجالات الاقتصادية، بما في ذلك القطاع الزراعي. فتراجعت الأنشطة الأساسية مثل جني المحاصيل والزراعة أو ري الحقول. وبما أن اليمن يستورد ما يصل إلى 90 في المائة من الغذاء الذي يحتاجه، تقلص توفر الغذاء التجاري بشكل كبير، فأدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار. فضلاً عن ذلك، فإن التضخم المتفاقم آخذ في التزايد بمعدل أسرع منذ عام 2015، ومن غير المتوقع أن يستقر حتى منتصف هذا العقد (الشكل 21). كذلك، فقد الكثيرون وظائفهم في ظل استعار النزاع المسلح منذ عام 2015. وحتى أولئك الذين ما زالوا يعملون، بمن فيهم الذين يشغلون مناصب حكومية، يواجهون مشكلة مرتباتهم المتقطعة. نتيجة لذلك، يعاني 24 مليون شخص من أصل 30 مليون يمني أو نحو 80 في المائة من السكان من حالة أمن غذائي هشة، ويعتمد الكثيرون منهم على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة (Oxfam, 2017; Lootsma, 2020). انظر الإطار 15.

الشكل 21. التضخم في اليمن للفترة 2004-2030 (سنة الأساس 2020)

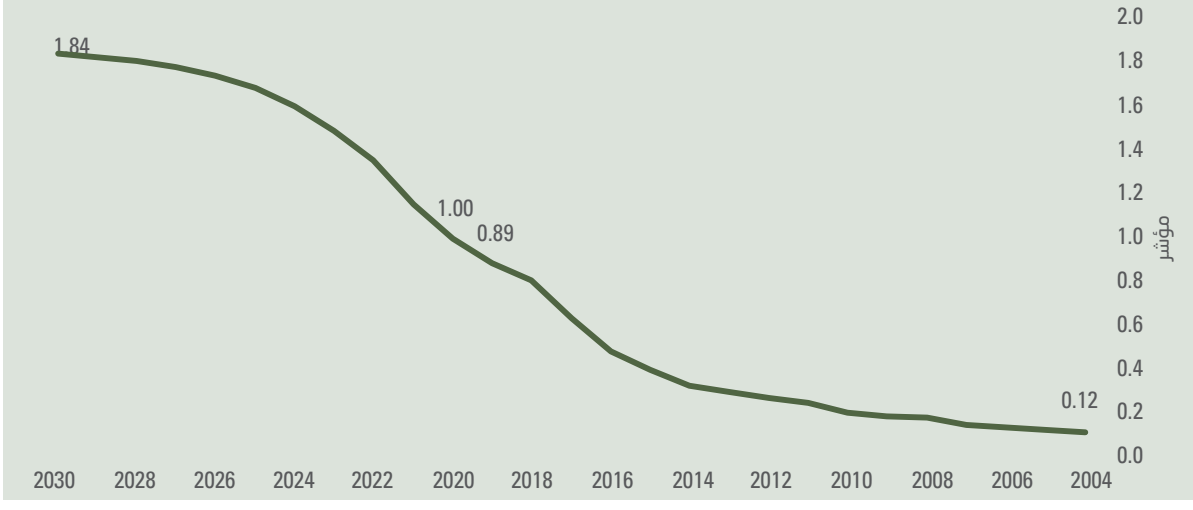

المصدر: ESCWA, 2020a (بيانات أساسية).

الإطار 15. أثر انعدام الأمن الغذائي الشديد

يميل انعدام الأمن الغذائي الشديد على مدى فترات طويلة من الزمن إلى إضعاف الناس أكثر فأكثر، فيزيد قابلية إصابتهم بأمراض أخرى. في مطلع عام 2017، بقي ما يقارب 8.4 مليون شخص في اليمن على شفير المجاعة لفترة طويلة. وقد تضرر أكثر من 1.2 مليون شخص من تفشي الكوليرا، فسُجلت 2,500 حالة وفاة، 58 في المائة من هذه الحالات المبلغ عنها من الأطفال. واعتُبر معدل تفشي الكوليرا واحداً من أكبر المعدلات في التاريخ المسجل، ويُعتقد أن هذه الآفة تفشت بسهولة وكان لها عواقب مميتة بسبب الظروف المعيشية المتردية. ومن المرجح أن التدمير الواسع النطاق الذي أصاب البنية التحتية للمياه والصرف الصحي بسبب النزاع المستمر قد سرع من انتشار العدوى. وسرعان ما عجز نظام الرعاية الصحية غير الكافي وغير المجهز عن الاستجابة بشكل مناسب، بما أنه كان يكافح بالفعل لمعالجة مشاكل سوء التغذية التي طال أمدها (Federspiel and Ali, 2018).

الشكل 22. سعر صرف الدولار الإسمي

المصدر: ESCWA, 2020a (بيانات أساسية).

2. جائحة كوفيد-19 تزيد من تفاقم الوضع

أدى النزاع في اليمن إلى تفاقم أوضاع الاقتصاد الكلي بشكل عام. فاستمر الريال اليمني في فقدان قيمته على الرغم من أن معدلات مختلفة سادت في الأجزاء الجنوبية والشمالية من البلاد. في الجنوب، بلغ سعر الصرف 820 ريالاً للدولار الواحد في أيلول/سبتمبر 2020، في حين بلغ في الشمال 600 ريال للدولار الواحد مقارنة بسعر صرف بلغ حوالي 200 ريال للدولار الواحد في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين. ومن المتوقع أن يرتفع هذا السعر أكثر بحلول عام 2030 (Yemen FEWS NET, 2020; ESCWA, 2020a).

الجدول 16. التغيُّرات في متوسط الأسعار في اليمن، آب/أغسطس 2020

السلعة/الصنف	منتصف آب/أغسطس	التغيّر في الأسعار	
		6 أشهر، النسبة المئوية	سنة واحدة، النسبة المئوية
سعر الصرف (الدولار لكل ريال يمني)			
الجنوب	758	-14	-23
الشمال	598	0	-3
الحد الأدنى للسلة الغذائية (بالريال اليمني للشخص الواحد في الشهر)	5,760	9	21
الجنوب	6,318	18	32
الشمال	5,295	2	11
دقيق القمح (بالريال اليمني للكيلوغرام الواحد)	321	13	19
الأرز (بالريال اليمني للكيلوغرام الواحد)	967	9	11
الزيوت النباتية (بالريال اليمني للكيلوغرام الواحد)	720	25	47
السكر (بالريال اليمني للكيلوغرام الواحد)	437	24	40
الفاصوليا (بالريال اليمني للكيلوغرام الواحد)	968	16	17
الديزل (بالريال اليمني للتر الواحد)	457	19	21
الجنوب	423	21	35
الشمال	485	17	12
البترول (بالريال اليمني للتر الواحد)	420	26	19
الجنوب	341	2	5
الشمال	487	36	29

المصدر: WFP-Yemen, 2020.

الشكل 23. الإمداد بالسعرات الحرارية قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها، بالكيلو سعرة حرارية

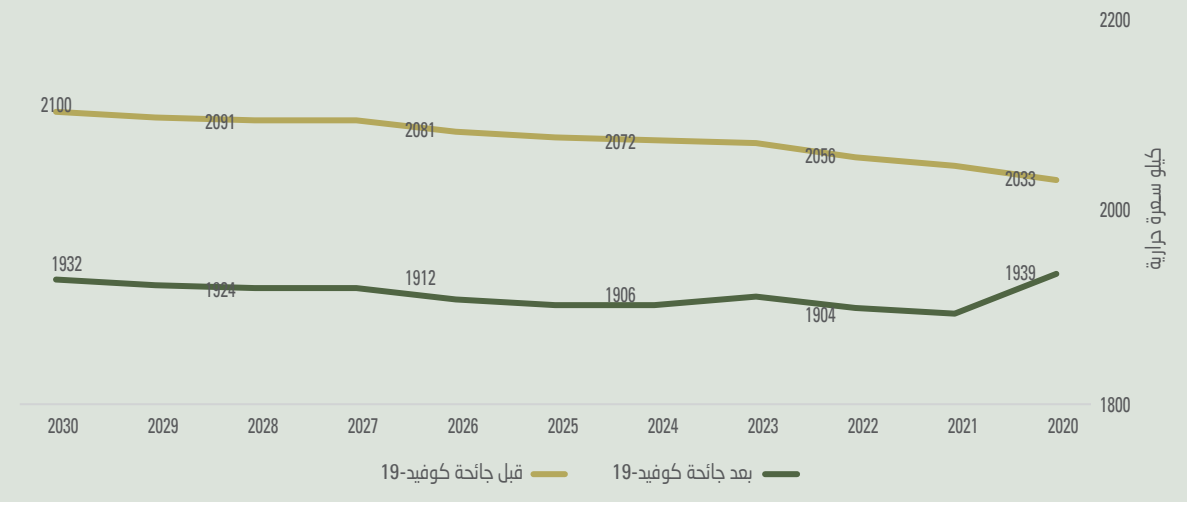

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية Aglink-Cosimo.

نتيجة لذلك، بلغ الحد الأدنى للسلة الغذائية 56,000 ريال في بعض مناطق المحافظات الجنوبية حيث يبلغ التضخم أعلى مستوياته، وكان أعلى بأكثر من 20 في المائة من المتوسط الوطني. كذلك، أدى نقص الوقود إلى زيادة التكاليف في جميع مراحل سلسلة الإمداد الغذائي، بما في ذلك تكاليف النقل والتصنيع الغذائي وضخ المياه لأغراض الري (الجدول 16). وارتفعت أسعار الزيوت النباتية والسكر والفاصوليا الحمراء أكثر في الجنوب بنسبة 54 و46 و43 في المائة على التوالي، في حين ارتفعت أسعار دقيق القمح بنسبة 33 في المائة. أما أسعار الوقود فارتفعت بنسبة تصل إلى 35 في المائة في بعض المناطق بسبب القيود الإضافية التي أعقبت تفشي فيروس كورونا (Yemen FEWS NET, 2020).

عندما وصل فيروس كورونا إلى اليمن، نزل أرضاً خصبة لأن العديد من اليمنيين كانوا يعانون من سوء التغذية الحاد والتهابات الجهاز التنفسي والملاريا وحمى الضنك وتفشي الكوليرا على نحو متكرر. فهذه الأمراض تضعف الصحة أكثر فأكثر، لا سيما في ظل افتقار كثير من الناس إلى الوسائل الضرورية للحصول على الرعاية الصحية اللازمة. وعلى الرغم من أن تقديرات منظمة الصحة العالمية (2020) تشير إلى تسجيل ما يزيد قليلاً عن 2000 حالة مؤكدة من حالات الإصابة بفيروس كورونا في اليمن، بينها 600 حالة وفاة اعتباراً من 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، يُعتقد أن عدد الحالات الفعلي أكبر مما يتم الإبلاغ عنه. كذلك، قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ما يصل إلى 30 في المائة من الحالات تؤدي إلى الوفاة مقارنة بمتوسط عالمي قدره 3 في المائة (Lootsma, 2020).

وقد أدت الجائحة أيضاً إلى تفاقم سُبل العيش مع انخفاض التحويلات المالية من اليمنيين المقيمين في الخارج التي توفر في العادة ما يصل إلى 3.5 مليار دولار سنوياً، بنسبة تصل إلى 70 في المائة بسبب الركود، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي في أعقاب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتأثير جائحة كوفيد-19. فانضمت ملايين الأسر اليمنية التي كانت تعتمد على تلك التحويلات إلى صفوف طالبي المساعدات الإنسانية. ومن المتوقع أن يبقى الكثير من هذه الأسر معتمداً على المساعدات لفترة طويلة من الزمن، وأن يظل توفر السعرات الحرارية أدنى بكثير من المستويات المقدرة قبل الجائحة (Lootsma, 2020) منظمة الأغذية والزراعة، نموذج إسقاطات الروابط الزراعية (Aglink-Cosimo 2020). في حال لم يتحسن الوضع قريباً، سيكون حوالي 17 مليون إلى 19 مليون شخص معرضين لخطر المجاعة، لا سيما النساء والأطفال الذين يشكلون الفئتَين السكانيتَين الأكثر عرضة للخطر في حالات النزاع (Yemen FEWS NET, 2020).

من المتوقع أن تتحسن الحالة قليلاً في ظل تخفيف بعض تدابير احتواء فيروس كورونا لا سيما في المناطق الحضرية، واستئناف التحويلات المالية، غير أن سُبل العيش ستبقى مقيدة إلى حد كبير مع استمرار اعتماد ملايين الأشخاص على المساعدات الإنسانية.

واو. توصيات متعلقة بالإجراءات

حتى قبل جائحة كوفيد-19، كان الأمن الغذائي في المنطقة العربية معرضاً للخطر. فكشفت هذه الجائحة أكثر عن مواطن الضعف وتحديات الأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي. وقد حللت الإسقاطات المذكورة أعلاه أثر جائحة كوفيد-19 على العرض والطلب على الغذاء بحلول عام 2030، إلى جانب سيناريوين محتملين بشأن ارتفاع الأسعار وتحسين الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، نوقشت دراستا حالة عن لبنان واليمن. أما الهدف من ذلك فهو مساعدة البلدان الأعضاء على النظر في إجراءات الأمن الغذائي ذات الأولوية لتعزيز القدرة على الصمود في السنوات المقبلة. في ما يلي إجراءات رئيسية إضافية يتعين النظر فيها.

- دعم التنمية الاقتصادية باعتبارها عنصراً أساسياً في تعزيز الحصول على الغذاء، الذي يوفر سُبلاً لتعزيز الأمن الغذائي أكثر من التركيز على توفر الغذاء وحده. ويمكن أن يخفف استقرار الاقتصاد الكلي، مثل إجراءات المالية العامة السليمة، من حدة التضخم بحيث لا تؤدي التقلبات المؤقتة في أسعار الأغذية إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي، لا سيما بالنسبة إلى الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً.

- تعزيز بيئة اجتماعية سياسية واقتصادية مستقرة على الصعيدَين الإقليمي والعالمي، يمكن أن تساعد في تجنب القيود التجارية بغض النظر عن أسبابها، بما في ذلك القيود الناتجة عن جائحة مثل كوفيد-19. ويتطلب ذلك ضمان قدرة سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية على الصمود، وكفاية المخزونات العالمية لفترة محددة للتغلب على القيود التجارية أو الارتفاع المفاجئ في الأسعار، ومناسبتها للجميع، لا سيما البلدان الضعيفة والمعتمدة على الواردات الغذائية.

- دعم تنمية التجارة البينية، لأن ذلك يمكن أن يتيح فرصاً كي تتغلب المنطقة على القيود التجارية المحتملة في أوقات الأزمات، مع توفير استخدام أفضل للموارد الإقليمية، بما في ذلك الموارد الطبيعية والمالية والبشرية. وستنشأ هذه الفرص عن زيادة تبادل السلع والخدمات، وتعزيز حركة اليد العاملة.

- دعم الدخل والتنمية في المناطق الريفية من خلال الاستثمارات الرامية إلى زيادة الإنتاجية حيثما أمكن تحقيقها بشكل مستدام من خلال تعزيز الابتكار الزراعي من بين أمور أخرى، بما في ذلك تحسين التكنولوجيات لاستخدام المياه بكفاءة أكبر، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتكنولوجيا البذور، والزراعة الحضرية وشبه الحضرية.

- دمج التجارة كجزء من استراتيجيات الأمن الغذائي وكوسيلة للنمو الاقتصادي، فأزمة كوفيد-19 تتيح فرصة للنهوض بتحديث الزراعة وتحويلها وتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة على الصمود، مع مراعاة القيود البيئية والاستدامة.

على الصعيد الإقليمي

- القيام باستثمارات مشتركة وشراكات في البلدان التي تتمتع بإمكانات إنتاج عالية نسبياً. فعلى الرغم من الزيادات المحتملة في الإنتاج المحلي، لا يمكن لأي بلد أن يحقق بمفرده الاكتفاء الذاتي من الغذاء ويقلل من الاعتماد على الواردات الغذائية. والفرصة متاحة أمام البلدان لتتعاون بطرق تكمل مزاياها الاقتصادية والتنافسية بشكل متبادل من خلال تعزيز الروابط الإقليمية. وتتيح الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية فرصة لتعزيز الأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي من خلال سياسات شاملة مثل سياسات الاتحاد الأوروبي (السياسات الزراعية المشتركة) والاتحاد الأفريقي (برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا). ويمكن أن تهدف هذه السياسات إلى تعزيز الإنتاج حيثما أمكن مع السماح بتجارة زراعية إقليمية أكبر حجماً وأكثر حرية.

- دعم الآلية الإقليمية المشتركة لتنسيق المياه والزراعة، التي تنسقها جامعة الدول العربية، من أجل طرح سياسات إقليمية منسقة لهذين القطاعين الرئيسيين.

- استكشاف خيارات السياسات العامة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة لإدماج الزراعة في اتفاقات التجارة التفضيلية، وزيادة الفوائد لجهة الأمن الغذائي والعمالة والصادرات.

الخطوات المقبلة:
تعزيز قدرة الأمن الغذائي على الصمود في أعقاب صدمات جائحة كوفيد-19

الخطوات المقبلة: تعزيز قدرة الأمن الغذائي على الصمود في أعقاب صدمات جائحة كوفيد-19

تواجه البلدان العربية تحديات بسبب هشاشة الأمن الغذائي الذي من المتوقع أن يزداد تدهوراً في المستقبل القريب نتيجة الآثار السلبية المترتبة عن جائحة كوفيد-19. استجابة لذلك، جددت الحكومات العربية تركيزها على توفر الغذاء والحصول عليه، مع الاعتراف بالترابط الوثيق بين الغذاء والصحة. فالجائحة تتيح فرصة لإعادة تصور الأمن الغذائي في المنطقة العربية و"إعادة بنائه على نحو أفضل".

ينطوي الأمن الغذائي على نظام إيكولوجي معقد ومتكامل يمتد من المزرعة إلى الاستهلاك، ومن المستوى الفردي إلى المستوى الوطني إلى المستوى العالمي. ووضع السياسات المتصلة بالأمن الغذائي معقد بطبيعته ومتعدد الأبعاد ومنتشر عبر العوامل الاجتماعية الاقتصادية والموارد الطبيعية. فهو يشمل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الذين يتفاعلون بعضهم مع بعضهم الآخر، بما في ذلك مختلف المؤسسات العامة، والمزارعون، والأسر المعيشية، والمجتمعات المحلية، والأعمال التجارية، والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث، ومؤسسات المجتمع المدني. وتتطلب معالجة الأمن الغذائي في المنطقة رؤية وآليات حوكمة تعزز دينامية النظم الغذائية للجميع ومتانتها وسير عملها.

إن بناء القدرة على مواجهة انعدام الأمن الغذائي المتزايد من أجل السماح للبلدان والمجتمعات المحلية بالصمود والتعافي من الصدمات التي تؤثر على هذا الأمن الغذائي، إن كانت طبيعية (الفيضانات، فترات الجفاف، تغيّر المناخ)، أو من صنع الإنسان (النزاعات، الاضطرابات الاجتماعية، القيود التجارية)، أو قائمة على السوق (تقلبات الأسواق، الارتفاع الحاد في الأسعار) أو متعلقة بالصحة (جائحة كوفيد-19) يجب أن تصبح هدفاً ملحّاً أساسياً في السياسات العامة للبلدان ما يخوّلها أن تفي بالتزاماتها بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وينطوي بناء القدرة على الصمود على الاستعداد لمواجهة الصدمات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، والحماية منها، وتعزيز الاستجابة لها، والتعافي منها. ويتعين على البلدان وجميع الجهات الفاعلة من المستوى الإقليمي إلى المستوى دون الإقليمي والوطني والمجتمعي أن تتبنى مبدأ التركيز على القدرة على الصمود. فتكون البداية بمعالجة مواطن الضعف الإقليمية من خلال برامج تقييم ووقاية دقيقة تهدف إلى تحديد العلامات المبكرة للصدمات والعمل بسرعة على تقليل آثارها على الأمن الغذائي.

وتحتاج المنطقة إلى تعزيز الآليات القائمة، وتطوير مؤسسات وبرامج فعالة تتسم بالمرونة الكافية للاستجابة للصدمات المفاجئة في مجال الأمن الغذائي. وسيستلزم بناء القدرة على الصمود اتخاذ تدابير من أجل:

- الحرص على أن سلسلة الإمدادات الغذائية تعمل على النحو المنشود، وأن البنية التحتية اللازمة والحوافز المناسبة موجودة. فالغذاء يجب أن يكون متوفراً في جميع الأوقات وأن يصل إلى جميع أنحاء أي بلد كان. وينبغي اتخاذ خطوات للحد من خسائر الأغذية وهدرها.
- الحرص على أن خطط معالجة انعدام الأمن الغذائي قائمة وقادرة على الاستجابة لنقص الغذاء وعلى تقديم المساعدة الغذائية في حال كانت شبكات الأمان الاجتماعي محدودة.

- تعزيز النظم الغذائية الصحية وتنفيذ برامج حماية اجتماعية أكثر متانة لضمان حصول الفئات الضعيفة على الغذاء الآمن والكافي والمغذي لمعالجة مشكلتَي نقص التغذية والإفراط في التغذية.
- ضمان الرصد المستمر لحالة الأمن الغذائي من خلال جمع البيانات والمعلومات وتقييمها ونشرها، وقد يتضمن هذا وضع برامج فعالة للإنذار المبكر واستخدام تكنولوجيات مبتكرة على النحو المناسب.
- الاستفادة من الموارد المتاحة على المستويين القُطري والمجتمعي لمعالجة المشاكل عند نشوئها وتوزيع الموارد المحدودة وإعادة تخصيصها.
- تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين عبر مجموعات من الجهات الفاعلة والقطاعات لتحقيق آثار أكبر على الأمن الغذائي والتغذية.

بالإضافة إلى هذه التدابير، ترد أدناه تفاصيل عن استراتيجيات محددة لمعالجة تداعيات جائحة كوفيد-19 على المدى القصير والمتوسط والطويل.

فعلى المديَين القصير والمتوسط، يُنتظر من الحكومات أن تعطي الأولوية لمعالجة صعوبات الاقتصاد الكلي مثل انخفاض قيمة العملة، والفقر والبطالة، وعدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء، والإعانات الغذائية. وقد ينطوي ذلك على تعاون أكبر مع المجتمع الدولي إلى جانب تعاون إقليمي أوثق للتخفيف من آثار الجائحة. ونظراً إلى عدم اليقين الكبير السائد بشأن المدة التي ستستمر فيها الجائحة، يبقى تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي عنصراً هاماً في استراتيجية الأمن الغذائي، حيث تتوفر الموارد الطبيعية والبنية التحتية، كما هو الحال في الجزائر ومصر والمغرب ولبنان والسودان وتونس. في الوقت نفسه، يمكن تخفيف القيود المفروضة على الموارد الطبيعية إذا تمكنت البلدان من الاستثمار بكثافة في الابتكارات التكنولوجية مثل الزراعة المائية aquaponics والزراعة الرأسية وتكنولوجيات كفاءة استخدام المياه والزراعة الحضرية وشبه الحضرية، والنظم الزراعية العاملة بالاستشعار عن بعد والحديثة المتكاملة، وغيرها الكثير. ويمكن للمنطقة أن تستقي الدروس من الرابط بين المياه والطاقة والغذاء لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد. وفي حين أن الإنتاج الزراعي يساعد على تعزيز الأمن الغذائي، يستطيع دعم القطاع الزراعي أن يطور أيضاً المناطق الريفية، ويحمي الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي للأجيال المقبلة.

ونظراً إلى القيود المرتبطة بالموارد الطبيعية، تحديداً في ما يتعلق بالمياه والأراضي الصالحة للزراعة، يجب إعادة تقييم الإنتاج الزراعي المحلي باستمرار على المديَين المتوسط والطويل لتجنب المزيد من استنفاد الموارد، مثلاً من خلال زيادة التركيز على تجارة المياه الافتراضية[1]. وستستمر التجارة في الاضطلاع بدور هام في تعزيز توفر الغذاء والحصول عليه، وعلى هذا الأساس، قد تنظر البلدان في تيسير الممارسات الرامية إلى الحد من الاختناقات الإجرائية والإدارية، وتقوية التجارة داخل المنطقة لتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات العالمية.

أما على المديَين المتوسط والطويل فيتعين على القطاع الخاص أن يركز على التصنيع الغذائي للمساعدة في تطوير صناعة أغذية إقليمية مربحة ومستدامة وشاملة للجميع. فمن شأن ذلك أن يتيح فرصة لإشراك رأس المال البشري المتاح، بما أن الشباب والمتعلمين يشكلون أحد أهم الأصول الواعدة في المنطقة. وستستفيد المنطقة على المديين المتوسط والبعيد من المزيد من تحرير التجارة، مع العلم أن نظام رصد لتتبع أسعار الأغذية وإنتاجها وإمكانات التصدير والوصول إلى الأسواق، يمكنه أن يزيد من تعزيز الأمن الغذائي.

1 تشير المياه الافتراضية إلى المياه التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إنتاج المنتجات الزراعية.

© Shutterstock - SONTAYA CHAISAMUTR

المرفقات

المرفق 1. تدابير وطنية مختارة للتصدي لجائحة كوفيد-19

البلد	التدابير		التدابير 2	
	تاريخ البداية	تاريخ الانتهاء/بدء تخفيف القيود مع حظر التجول	تاريخ البداية	تاريخ الانتهاء/بدء تخفيف القيود مع حظر التجول
الجزائر	27 آذار/مارس 2020	7 حزيران/يونيو 2020 (73 يوماً)	إغلاق جزئي 9 آب/أغسطس 2020	1 آب/أغسطس 2020
البحرين	26 آذار/مارس 2020	7 أيار/مايو 2020 (50 يوماً)		
جزر القمر	30 نيسان/أبريل 2020	غير متوفر - لا ينطبق		
جيبوتي	18 آذار/مارس 2020	17 ايار/مايو 2020 (61 يوماً)		
مصر	16 آذار/مارس 2020	30 نيسان/أبريل 2020 (45 يوماً)	فرض غرامات على السكان الذين لا يطبقون تدابير النظافة والتباعد الاجتماعي لتجنب إغلاق آخر بهدف إنقاذ الاقتصاد	
العراق	24 آذار/مارس 2020	14 حزيران/يونيو 2020(82 يوماً)		
الأردن	18 آذار/مارس 2020	21 نيسان/أبريل 2020 (34 يوماً)	6 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إغلاق يومَي الجمعة والسبت	
			11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	14 تشرين الثاني/نوفمبر (4 أيام)
الكويت	12 آذار/مارس 2020	31 أيار/مايو 2020 (79 يوماً)		
لبنان	22 آذار/مارس 2020	18 أيار/مايو 2020 (57 يوماً)	14 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020
ليبيا	15 نيسان/أبريل 2020	1 أيلول/سبتمبر 2020 (فتح الحدود، ولكن تنفيذ القيود المخففة قبل ذلك)	31 تموز/يوليو 2020	5 آب/أغسطس 2020
			26 آب/أغسطس 2020	31 آب/أغسطس 2020
موريتانيا	19 آذار/مارس 2020	7 أيار/مايو 2020		
المغرب	18 آذار/مارس 2020	11 حزيران/يونيو 2020 (74 يوماً)		
عُمان	10 نيسان/أبريل 2020	27 أيار/مايو (47 يوماً)	25 تموز/يوليو 2020	7 آب/أغسطس 2020
			11 تشرين الأول/أكتوبر 2020	24 تشرين الأول/أكتوبر 2020
دولة فلسطين	5 آذار/مارس 2020	5 أيار/مايو 2020 (61 يوماً)	22 حزيران/يونيو 2020	27 حزيران/يونيو 2020 (في نابلس)
			3 تموز/يوليو 2020	8 تموز/يوليو 2020 في جميع المحافظات
قطر	11 آذار/مارس 2020	8 حزيران/يونيو 2020 (90 يوماً)		
المملكة العربية السعودية	3 آذار/مارس 2020	21 حزيران/يونيو 2020 (11 يوماً)		
الصومال	19 آذار/مارس 2020	23 حزيران/يونيو 2020 (96 يوماً)		
السودان	18 نيسان/أبريل 2020	7 أيار/مايو 2020 (25 يوماً)		
الجمهورية العربية السورية	1 نيسان/أبريل 2020	من 29 نيسان/أبريل 2020 إلى 26 أيار/مايو 2020 (27 يوماً)		
تونس	22 آذار/مارس 2020	4 أيار/مايو 2020 (43 يوماً)		
الإمارات العربية المتحدة	22 آذار/مارس 2020	24 نيسان/أبريل 2020 (33 يوماً)	5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020: تدابير إغلاق أكثر صرامة ولكن لا إغلاق تام	الآن
اليمن	14 آذار/مارس 2020	12 تموز/يوليو 2020 (120 يوماً)		

المرفق 2. خلفية عمليتَي المحاكاة

تستند محاكاة خط الأساس إلى توقعات ما قبل جائحة كوفيد-19 لكنها تعتمد توقعات شهر حزيران/يونيو الصادرة عن البنك الدولي (2020a). فعلى أساس هذه الأخيرة، وبسبب جائحة كوفيد-19، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 بنحو 4.2 في المائة مقارنة مع عام 2019 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما في عام 2021 فمن المتوقع أن تبدأ الاقتصادات بالتعافي، وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.3 في المائة (مقارنة مع عام 2020). ويفترض السيناريو أن تعود جميع البلدان بعد عام 2022 إلى معدلات النمو السنوية التي كانت تسجَل قبل جائحة كوفيد-19، ولكنها لن تستأنف مستوياتها المتوقعة من الناتج الاقتصادي قبل جائحة كوفيد-19، في إشارة إلى ما يسمى بالانتعاش على شكل حرف L على المدى المتوسط.

وفي وقت لاحق، جرى تعديل معدل التضخم، ولو في أعقاب تحديث التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل 2020 (IMF, 2020a)، بسبب عدم وجود معلومات أحدث عهداً، مثل توقعات شهر حزيران/يونيو للآفاق الاقتصادية العالمية، الصادرة عن البنك الدولي (World Bank, 2020a). ويظهر أن معدل التضخم بسبب جائحة كوفيد-19 يتزايد مقارنة مع توقعات ما قبل هذه الجائحة، وهذا يشكل بمفرده عاملاً سيلقي ضغوطاً على الأسعار المحلية.

فتأثيرات جائحة كوفيد-19 على أسواق الطاقة وتكاليف الطاقة تنعكس في تطور أسعار النفط الخام، نقلاً عن البنك الدولي (2020b). ويحدد السيناريو أسعار النفط الخام في عام 2020 وفي عام 2021 بنحو 36 دولاراً للبرميل و40 دولاراً للبرميل على التوالي. كذلك، يفترض السيناريو أن تعود أسعار النفط الخام إلى التطور المتوسط الأجل الذي كان يسجَل قبل جائحة كوفيد-19، وذلك اعتباراً من عام 2023، مع تكريس عام 2022 لتسهيل انتعاش الأسعار.

إلى ذلك، فإن القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع بسبب تدابير الإغلاق و/أو شواغل البلدان بشأن اكتفائها الذاتي قد أدت إلى تعطيل التجارة. ويصور السيناريو هذا الوضع في أعقاب ما قامت به منظمة التجارة العالمية من عمليات تحديد كمي للتكاليف التجارية ذات الصلة التي تؤثر على الواردات والصادرات من جميع السلع الأساسية في مختلف البلدان (WTO, 2020b). ويفترض السيناريو ارتفاع التكاليف التجارية ليس فقط في عام 2020 بل أيضاً في عام 2021، نظراً إلى القدرة المحدودة التي تتمتع بها مكاتب الجمارك والموانئ والمطارات وشركات النقل على استئناف عملياتها على نطاق كامل.

كذلك، تؤدي القيود المفروضة على حركة الأشخاص إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية لأن العمال الذين لم يستطيعوا العمل عن بعد كانوا أمام خيارين: إما لم يستطيعوا الذهاب إلى مكان عملهم على الإطلاق لفترة من الزمن وإما تعين عليهم العمل بدوام جزئي فقط وعلى أساس التناوب. وهذه التأثيرات على الأنشطة الزراعية أدت بدورها في المتوسط إلى انخفاض إنتاجية اليد العاملة وطالت في الأغلب الإنتاج الكثيف العمالة (على سبيل المثال، أنشطة تجهيز اللحوم وجني الفواكه والخضروات). ويصور السيناريو هذا الوضع من خلال افتراض ارتفاع تكاليف اليد العاملة في عام 2020، بعد أن أجرت منظمة التجارة العالمية (2020b) عمليات تحديد كمي لخسائر الإنتاجية، وردت في McKibbin and Fernando (2020). غير أن هذه القيود تترك أكبر أثر على الإنتاج الزراعي في البلدان التي تعتمد نظم إنتاج مكثف وتقوم بأنشطة التصنيع الغذائي (مثل تجهيز اللحوم)، في حين لا تترك مثل هذا الأثر الكبير في البلدان التي يقوم فيها الإنتاج الزراعي بالأحرى على الأسرة وينطوي على نظم إنتاج غير مكثفة، كما هو الحال في النظم البيئية القاحلة وشبه القاحلة عندما يتعلق الأمر بالمحاصيل، والبدوية وشبه البدوية عندما يتعلق الأمر بالماشية.

إلى ذلك، تظهر تأثيرات جائحة كوفيد-19 في الميزانيات المالية والخارجية. فيفترض السيناريو انخفاضاً أكبر لأسعار صرف العملات الوطنية، لا سيما في لبنان والسودان واليمن في عام 2020، مقارنة بإسقاطات ما قبل الجائحة (بعد أسعار الصرف الفورية في حزيران/يونيو 2020). ومن المتوقع أن يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة الضغوط على الميزان التجاري في هذه البلدان. وحتى عام 2030، يفترض السيناريو أسعار صرف حقيقية ثابتة.

المراجع

Abi-Rached, J. M., and I. Dlwan (2020). "The Socioeconomic Impact of COVID-19 on Lebanon: A Crisis within Crises." https://www.euromesco.net/publication/the-socioeconomic-impact-of-covid-19-on-lebanon-a-crisis-within-crises/.

Alfanar (2020). Bringing Economic Opportunity to Female Refugees in Lebanon. https://www.alfanar.org/soufracasestudy.

Alhusseini, N., and A. Alqahtani (2020). "COVID-19 pandemic's impact on eating habits in Saudi Arabia." Journal of Public Health Research 9(3): 1868. https://doi.org/10.4081/jphr.2020.1868.

Almughamis, N., S. Alasfour and S. Mehmood (2020). Poor eating habits and predictors of weight gain during the COVID-19 quarantine measures in Kuwait: a cross sectional study. https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-29219/v1.

Arab., H. A., and others (2019). "Practical Guidance on Managing Iron Deficiency in Women of Childbearing Age – A Saudi Arabian Expert Consensus." EC Gynaecology 8(7): 554-569. https://www.ecronicon.com/ecgy/pdf/ECGY-08-00355.pdf.

Basunia, M. A., and others (2010). "Drying of Dates in Oman Using a Solar Tunnel Dryer." Paper presented at the XVIIth World Congress of the International Commission of Agricultural and Biosystems Engineering (CIGR). Québec, Canada. https://www.researchgate.net/publication/262377945_DRYING_OF_DATES_IN_OMAN_USING_A_SOLAR_TUNNEL_DRYER.

Carnegie Endowment for International Peace (CEIP) (2019). Syria and regional food security. https://carnegieendowment.org/sada/78286.

Cheikh Ismail, L., and others (2020). "Eating Habits and Lifestyle during COVID-19 Lockdown in the United Arab Emirates: A Cross-Sectional Study." Nutrients 12: 3314.

Cho, R. (2018). "How Climate Change Will Alter Our Food." State of the Planet, Earth Institute, Columbia University, New York. https://blogs.ei.columbia.edu/2018/07/25/climate-change-food-agriculture/.

Chowdhury, S., and M. Al-Zahrani (2013). "Implications of Climate Change on Water Resources in Saudi Arabia." Arabian Journal for Science and Engineering 38: 1959-1971. https://doi.org/10.1007/s13369-013-0565-6.

Ernst and Young (2020). "MENA consumers to stay frugal after COVID-19 pandemic." Press release, 5 July. https://www.ey.com/en_lb/news/2020/07/mena-consumers-to-stay-frugal-after-covid-19-pandemic.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2014). Social Justice in Arab Countries: Challenges and Recommended Courses of Action. E/ESCWA/SDD/2014/Technical Paper.2. Beirut. https://www.unescwa.org/publications/social-justice-arab-countries-challenges-recommended-courses-action.

_____ (2015). Water Supply and Sanitation in the Arab Region: Looking Beyond 2015. E/ESCWA/SDPD/2015/BOOKLET.1. Beirut. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/escwa-water-supply-sanitation-final-may2015.pdf.

_____ (2017a). Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region. E/ESCWA/SDPD/2017/1. Beirut. https://www.unescwa.org/publications/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-arab-region.

_____ (2017b). RICCAR Arab Climate Change Assessment Report. E/ESCWA/SDPD/2017/RICCAR/Report. Beirut. https://www.unescwa.org/publications/riccar-arab-climate-change-assessment-report.

_____ (2017c). Climate Change Adaptation in Agriculture, Forestry and Fisheries Using Integrated Water Resources Management Tools. Beirut. https://www.unescwa.org/publications/climate-change-adaptation-agriculture-forestry-fisheries.

_____ (2019a). Tracking Food Security in the Arab Region. E/ESCWA/SDPD/2019/4. Beirut https://www.unescwa.org/publications/tracking-food-security-arab-region.

ESCWA (2020a). Realities and Prospects in the Arab Region: Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2019-2020. E/ESCWA/CL3.SEP/2020/1. Beirut https://publications.unescwa.org/projects/escwa-survey/sdgs/pdf/en/ESCWA-Economic-Social-Survey-2019-2020-En.pdf.

_____ (2020b). Arab Sustainable Development Report 2020. E/ESCWA/SDD/2019/2. Beirut. https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/en/ASDR2020-Final-Online.pdf.

_____ (2020c). "The Impact of COVID-19 on the Water-Scarce Arab Region." E/ESCWA/2020/Policy Brief.5. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00150_covid-19_water-scarcity-en.pdf.

_____ (2020d). "The Impact of COVID-19 on Arab Economies Trade and Foreign Direct Investment." E/ESCWA/2020/Policy Brief.6. Beirut. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00153-en_impact-covid-19-trade-investment.pdf.

_____ (2020e). "Mitigating the Impact of COVID-19: Poverty and Food Insecurity in the Arab Region." E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.2. Beirut. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/en_20-00119_covid-19_poverty.pdf.

_____ (2020f). "Economic Cost to the Arab Region." E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.1. Beirut. https://publications.unescwa.org/projects/afsd/sdgs/pdf/covid-19/en/2-escwa-covid-19-economic-cost-arab-region-en.pdf.

_____ (2020g). "The Impact of COVID-19 on Gender Equality in the Arab Region." E/ESCWA/2020/Policy Brief.4. Beirut. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/impact_of_covid_on_gender_equality_-_policy_brief.pdf.

_____ (2020h). "Is Food Security in Lebanon under Threat?" E/ESCWA/2020/Policy Brief.14. Beirut. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00257_pb14_eng_foodsecurity_aug27.pdf.

_____ (2020i). Desertification and Drought Day 2020: Food. Feed. Fibre. Sustainable Production and Consumption. E/ESCWA/CL1.CCS/2020/INF.1. Beirut. https://www.unescwa.org/publications/desertification-drought-day-2020-food-feed-fibre.

Espitia, A., N. Rocha and M. Ruta (2020). Covid-19 and Food Protectionism: The Impact of the Pandemic and Export Restrictions on World Food Markets. Policy Research Working Paper 9253. World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33800.

Famine Early Warning Systems Network (FEWSNET) (2020). "Somalia – Food Security Outlook Update: After multiple shocks, the below-average 2020 deyr is anticipated to worsen food insecurity." August. https://fews.net/east-africa/somalia/food-security-outlook-update/august-2020.

FAOSTAT (2018). Food and agriculture data. http://www.fao.org/faostat/en/.

Federspiel, F., and M. (2018). "The cholera outbreak in Yemen: Lessons learned and way forward." BMC Public Health 18(1338). https://doi.org/10.1186/s12889-018-6227-6.

Feng, H. (1998). Agricultural Development in The Netherlands: An analysis of the history of Dutch agricultural development and its importance for China. https://edepot.wur.nl/400417.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (1996). Rome Declaration on World Food Security. World Food Summit, 13-17 November, Rome. http://www.fao.org/WFS/.

_____ (2003). Trade reforms and food security: Conceptualizing the linkages. Rome. http://www.fao.org/3/y4671e/y4671e00.htm#Contents.

_____ (2009). Draft Declaration of the World Summit on Food Security. WSFS 2009/2. World Summit on Food Security, 16-18 November, Rome. http://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/Summit/Docs/Declaration/WSFS09_Draft_Declaration.pdf.

_____ (2011). World Livestock 2011 – Livestock in Food Security. Rome. http://www.fao.org/3/i2373e/i2373e.pdf.

_____ (2016). The State of Food and Agriculture 2016: Climate Change, Agriculture and Food Security. Rome. http://www.fao.org/3/a-i6030e.pdf.

_____ (2016). Iraq: Agriculture and livelihoods needs assessment in the newly liberated areas of Kirkuk, Ninewa and Salahadin. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/FAO_Assessment1.pdf.

_____ (2018). Technologies and practices for small agricultural producers, improved rainwater harvesting for fodder shrub production and livestock grazing: The Vallerani micro-catchment system in the Badia of Jordan. http://www.fao.org/teca/new-search-result/technology-detail/en/?uid=8757.

_____ (2020a). "FAO Food Price Index registered a sharp rise in November to its highest level in nearly six years." http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/.

_____ (2020b). COVID-19 and the impact on food security in the Near East and North Africa: How to respond? Cairo. https://doi.org/10.4060/ca8430en.

_____ (2020c). Syrian Arab Republic Situation Report. http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/emergencies/docs/FAO%20Syrian%20Arab%20Republic_Sit%20Rep_June%202020.pdf.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) in Syria (2020). "Despite the threat of COVID-19, FAO's work in Syria carries on – helping farmers grow food and get back on their feet: Q&A with Mike Robson, FAO Representative in Syria – Syrian Arab Republic." https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/despite-threat-covid-19-fao-s-work-syria-carries-helping-farmers-grow.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) Committee on World Food Security (CFS) (2020). Impacts of COVID-19 on food security and nutrition: developing effective policy responses to address the hunger and malnutrition pandemic. HLPE issues paper. Rome. http://www.fao.org/3/ca9731en/ca9731en.pdf

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and others (2018). The State of Food Security and Nutrition in the World 2018: Building climate resilience for food security and nutrition. Rome. http://www.fao.org/3/I9553EN/i9553en.pdf.

_____ (2020a). The State of Food Security and Nutrition in the World 2020. Transforming food systems for affordable healthy diets. Rome. https://doi.org/10.4060/ca9692en.

_____ (2020b). "Food Security in Iraq: Impact of COVID-19, June – August 2020." https://reliefweb.int/report/iraq/food-security-iraq-impact-covid-19-june-august-2020-enar.

_____ (2020c). "Iraq COVID-19 Food Security Monitor Weekly Update." Issue 14, 28 July. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/COVID%20Weekly%20Food%20Security%20Monitor%20Iraq_28July2020_final.pdf.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and Intergovernmental Technical Panel on Soils (ITPS) (2015). Status of the World's Soil Resources: Main Report. Rome. http://www.fao.org/3/i5199e/i5199e.pdf.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), World Food Programme (WFP) and World Bank (2020). "Iraq COVID-19 Food Security Monitor Weekly Update." Issue 2, 21 April. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/COVID%20Weekly%20Food%20Security%20Monitor%20Iraq_21Apr2020_final.pdf.

Food Security and Nutrition Analysis Unit (FSNAU) and Famine Early Warning Systems Network (FEWSNET) (2017). "Nearly 3 million people in Somalia face crisis and emergency acute food insecurity: Risk of famine increases." Technical release, 2 February. https://www.fsnau.org/in-focus/fsnau-fewsnet-technical-release-february-2017.

Friedrich Ebert Stiftung (FES) (2020). "The Algerian economy put to the test by Covid-19: Do we need to reinvent everything?" June. https://www.fes-mena.org/blog/e/the-algerian-economy-put-to-the-test-by-covid-19-do-we-need-to-reinvent-everything/.

Gustavsson J., and others (2011). Global food losses and food waste – Extent, causes and prevention. FAO, Rome. http://www.fao.org/3/a-i2697e.pdf.

Guterres, A. (2020). "COVID-19 and the Arab Region: An Opportunity to Build Back Better." Launch of policy brief on the impact of COVID-19 on the Arab region. United Nations, New York. https://www.un.org/en/coronavirus/covid-19-and-arab-region-opportunity-build-back-better.

Human Rights Watch (HRW) (2020). Deadly Consequences of Obstruction of Aid in Yemen During COVID-19. https://www.hrw.org/report/2020/09/14/deadly-consequences/obstruction-aid-yemen-during-covid-19.

Hwalla, N., R. A. Bahn and S. El Labban (2015). "Sustainable Food Consumption in Arab Countries." In Arab Environment: Sustainable Consumption, annual report of the Arab Forum for Environment and Development, I. Abdel Gelil and N. Saab, eds. Beirut. http://www.afedonline.org/en/reports/details/sustainable-consumption.

International Food Policy Research Institute (IFPRI) (2020). The impact of COVID-19 on Tunisia's economy, agri-food system, and households. https://ebrary.ifpri.org/digital/collection/p15738coll2/id/133737.

International Labour Organization (ILO) (2018). Care work and care jobs for the future of decent work. Geneva. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_633135.pdf.

Ilyuk, V. (2018). "Like throwing a piece of me away: How online and in-store grocery purchase channels affect consumers' food waste." Journal of Retailing and Consumer Services 41: 20-30. https://www.researchgate.net/publication/323488227_Like_throwing_a_piece_of_me_away_How_online_and_in-store_grocery_purchase_channels_affect_consumers%27_food_waste.

Integrated Food Security Phase Classification (IPC)-Sudan (2020). "Acute Food Insecurity Analysis June – December 2020." https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IPC_Sudan_AcuteFoodInsecurity_2020JuneDec_Report.pdf.

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) (2014). Climate Change 2014: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Geneva. https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/AR5_SYR_FINAL_Front_matters.pdf.

_____ (2019). Climate Change and Land: an IPCC special report on climate change, desertification, land degradation, sustainable land management, food security, and greenhouse gas fluxes in terrestrial ecosystems. https://www.ipcc.ch/srccl/download/.

International Monetary Fund (IMF) (2019). World Economic Outlook: Global Manufacturing Downturn, Rising Trade Barriers. October. Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2019/10/01/world-economic-outlook-october-2019.

_____ (2020a). World Economic Outlook: A Crisis Like No Other, An Uncertain Recovery. June. Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020.

_____ (2020b). World Economic Outlook: A Long and Difficult Ascent. October. Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/09/30/world-economic-outlook-october-2020.

_____ (2020c). "Food Markets During COVID-19." Fiscal Affairs series. Washington, DC. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/covid19-special-notes/en-special-series-on-covid-19-food-markets-during-covid-19.ashx.

Konandreas, Panos (2017). Enhancing food security in the Arab region through selected trade-related policies. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/background-paper-3.pdf.

Letta, M., and R.S.J. Tol (2019). "Weather, Climate and Total Factor Productivity." Environmental & Resource Economics 73(1): 283-305. https://ideas.repec.org/a/kap/enreec/v73y2019i1d10.1007_s10640-018-0262-8.html.

Libya Food Security Sector (FSS) (2020). "Strengthening Humanitarian Response. COVID-19 update." April. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/fss_libya_covid-19_update_-_10april2020-min.pdf.

Lootsma, A. (2020). "COVID-19 ravages an already desperate Yemen." UNDP-Yemen. https://www.undp.org/content/undp/en/home/blog/2020/covid-19-ravages-an-already-desperate-yemen.html.

Martin, W., and K. Anderson (2011). Export Restrictions and Price Insulation during Commodity Price Booms. Policy Research Working Paper 5645. World Bank, Washington DC. https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2011/trade/pdf/session1-martin-paper.pdf.

McKibbin, W., and R. Fernando (2020). The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios. CAMA Working Paper No. 19/2020. The Australian National University. https://ssrn.com/abstract=3547729.

McKinsey (2020). "How Middle East and Africa retailers can accelerate e-commerce: Imperatives for now and the next normal." 14 October. https://www.mckinsey.com/industries/retail/our-insights/how-middle-east-and-africa-retailers-can-accelerate-e-commerce-imperatives-for-now-and-the-next-normal.

Meddi, M., and A. Boucefiane (2013). "Climate Change Impact on Groundwater in Cheliff-Zahrez Basin (Algeria)." APCBEE Procedia 5: 446-450. https://www.researchgate.net/publication/257744948_Climate_Change_Impact_on_Groundwater_in_Cheliff-Zahrez_Basin_Algeria.

Mitchell, D. (2008). A Note on Rising Food Prices. The World Bank Development Prospects Group, Policy Research Working Paper. World Bank, Washington, DC. Doi: 10.1596/1813-9450-4682.

Mohtar, R. H., A. T. Assi and B. T. Daher (2016). "Current Water for Food Situational Analysis in the Arab Region and Expected Changes Due to Dynamic Externalities." In Water Security in a New World, The Water, Energy, and Food Security Nexus in the Arab Region, 193-208. World Bank, Washington, DC. doi: 10.1007/978-3-319-48408-2_10.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2020a). OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19): COVID-19 Crisis Response in MENA Countries. https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/#section-d1e486.

_____ (2020b). "The COVID-19 Crisis in Egypt." April. https://www.oecd.org/mena/competitiveness/The-Covid-19-Crisis-in-Egypt.pdf.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2015). Aglink-Cosimo Model Documentation: A partial equilibrium model of world agricultural markets. Paris. http://www.agri-outlook.org/documents/Aglink-Cosimo-model-documentation-2015.pdf.

_____ (2020). OECD-FAO Agricultural Outlook 2020-2029. Rome and Paris. https://doi.org/10.1787/1112c23b-en.

Oxfam (2017). "Missiles and food: Yemen's man-made food security crisis." Oxfam Briefing Note, Oxford. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/bn-missiles-food-security-yemen-201217-en.pdf

Oxfam (2020). "Gender analysis of the COVID-19 pandemic in Iraq."

Piesse, J., and C. Thirtle (2009). "Three bubbles and a panic: An explanatory review of recent food commodity price events." Food Policy 34(2): 119-129. https://doi.org/10.1016/j.foodpol.2009.01.00. Available at https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0306919209000116?via%3Dihub.

Popkin, B., and others (2020). "Individuals with obesity and COVID-19: A global perspective on the epidemiology and biological relationships." Obesity Reviews 21e13128. https://doi.org/10.1111/obr.13128.

Porter, J. R., and others (2014). "Food Security and Food Production Systems." In Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability, C.B. Field and others, eds., Part A: Global and Sectoral Aspects, 485-533. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York. https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/WGIIAR5-Chap7_FINAL.pdf.

Ramalingaswami, V. (2001). "Psychosocial Effects of the 1994 Plague Outbreak in Surat, India." Military Medicine 166(2): 29-30. https://doi.org/10.1093/milmed/166.suppl_2.29.

Reliefweb (2018). "Hunger as a Weapon of War." https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/advocacy-report-v013-final.pdf.

Roe, B. E., K. Bender and D. Qi (2020). "The Impact of COVID-19 on Consumer Food Waste." Applied Economic Perspectives and Policy. https://doi.org/10.1002/aepp.13079.

Schmidhuber, J. (2020). "COVID-19: From a Global Health Crisis to a Global Food Crisis?" Special Features, Food Outlook, June. FAO, Rome. http://www.fao.org/3/ca9509en/covid.pdf.

Sdralevich, C., and others (2014). Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead. International Monetary Fund, Washington, DC. https://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2014/1403mcd.pdf.

Sébastien, M. (2018). "How Much Does Economic Growth Contribute to Child Stunting Reductions?" Economies 6(4): 55. https://www.researchgate.net/publication/328180675_How_Much_Does_Economic_Growth_Contribute_to_Child_Stunting_Reductions.

Shideed, K., and others (2014). "Potential of Rainfed Agriculture and Smallholder Farmers in Food Self-sufficiency." In Arab Environment 7: Food security challenges and prospects, A-K. Sadik, M. El-Solh and N. Saab, eds., 74. Arab Forum for Environment and Development, Beirut. http://www.afedonline.org/en/reports/details/food-security.

Taher, T. (2016). "Groundwater abstraction management in Sana'a Basin, Yemen: a local community approach." Hydrogeology Journal 24(6). https://www.researchgate.net/publication/306038463_Groundwater_abstraction_management_in_Sana'a_Basin_Yemen_a_local_community_approach.

United Nations (2020a). "The Impact of COVID-19 on the Arab Region an Opportunity to Build Back Better." https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid-19_and_arab_states_english_version_july_2020.pdf.

_____ (2020b). "The challenge of reducing food loss and waste during COVID-19." International Day of Awareness on Food Loss and Waste Reduction, 29 September. https://www.un.org/en/observances/end-food-waste-day.

United Nations Children's Fund (UNICEF) in Yemen (2020). "Yemen Humanitarian Situation Report." June. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNICEF%20Yemen%20Humanitarian%20Situation%20Report%20-%20For%201%20January%20-%2030%20June%202020.pdf.

United Nations Country Team in Djibouti (2020). "COVID-19 Situation Report #5." April. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Djibouti%20COVID19%20Sitrep%205.pdf.

United Nations Development Programme (UNDP) (2018). Climate Change Adaptation in the Arab States: Best practices and lessons learned. New York. https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/climate-and-disaster-resilience-/climate-change-adaptation-in-the-arab-states.html.

_____ (2020). "Poverty." Arab Development Portal. https://www.arabdevelopmentportal.com/indicator/poverty.

United Nations Development Programme (UNDP) in Comoros (2020). "Note sur les Implications de la Pandémie COVID-19 sur le Développement Economique et Social de l'Union des Comores." May. https://www.africa.undp.org/content/dam/comoros/docs/Library/UNDP-KM-Note_impacts%20socioeconomiques-COVID19.pdf.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) (2020). "The impact of COVID-19 on women." Policy brief. New York. https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women-en.pdf?la=en&vs=1406.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) in the Arab States (2020). "The COVID-19 crisis in Morocco disrupts value chains for women's cooperatives." New York. https://arabstates.unwomen.org/en/news/stories/2020/07/feature-covid-19-crisis-in-morocco-disrupts-value-chains-for-womens-cooperatives.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) in the State of Palestine (2020). COVID-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming. Findings of a Rapid Gender Analysis of COVID-19 in Palestine. April. https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20palestine/attachments/publications/2020/4/covid%2019%20-%20un%20women%20rapid%20gender%20analysis.pdf?la=en&vs=4626.

United Nations High Commission for Refugees (UNHCR) (2019). Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon. https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2019/12/VASyR-2019.pdf.

United Nations Human Rights Council (2015). 10th Report of Commission of Inquiry on Syria. A/HRC/30/48, 13 August. https://undocs.org/A/HRC/30/48.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)-Libya (2020). "Libya: COVID-19 Situation Report No. 1." https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/covid-19_situation_report_no.1_libya_13apr2020.pdf.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)-Syria (2019). 2019 Humanitarian Needs Overview. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Syr_HNO_Full.pdf.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)-Yemen (2020a). "Pledging conference makes urgent plea for US$2.41 billion to save lives." Humanitarian Update 5, May. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/May%20Humanitarian_update_2020_Final.pdf.

_____ (2020b) "Resources needed to sustain world's largest aid operation in 2020." Humanitarian Update. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Humanitarian%20Update%20%2303_Final_0.pdf.

United Nations Population Division (2019). Population data. https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/.

United States Agency for International Development (USAID) (2017). Groundwater Governance in Jordan the Case of Azraq Basin. https://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers18-06/010072982.pdf.

United States Department for Agriculture (USDA) (2016). "Share of consumer expenditure spent on food." OurWorldInData.org. https://ourworldindata.org/grapher/share-of-consumer-expenditure-spent-on-food?time=2016.

World Bank (2014). Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal. Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/20595.

World Bank Open Data (2020). Data on arable land. https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.ARBL.HA.PC?name_desc=false.

World Bank (2020a). Global Economic Prospects. June 2020. Washington, DC. DOI: 10.1596/978-1-4648-1553-9.

_____ (2020b). Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune. Washington, DC. DOI: 10.1596/978-1-4648-1602-4. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2012). The Grain Chain: Food Security and Managing Wheat Imports in Arab Countries. Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23964/The0grain0chai0ts0in0Arab0countries.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

World Food Programme (WFP) (2020). Beirut Port Explosion: Impact on Key Economic and Food Security Indicators.

World Food Programme (WFP) in Lebanon (2020). "Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon." June 2020. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP-0000116784.pdf.

World Food Programme (WFP) in the State of Palestine (2020). "Palestine Country Brief." https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000121089/download/.

World Food Programme (WFP) in Yemen (2020. "Food security and price monitoring: August 2020." https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000119696/download/.

World Food Programme (WFP) and Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2020). Rapid Food Systems Assessment. April. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/75870.pdf.

World Health Organization (WHO)-Dashboard (2021). Coronavirus Disease (COVID-19) Dashboard. https://covid19.who.int/.

World Trade Organization (WTO) (2020a). "COVID-19 and Agriculture: A Story of Resilience." Information Note. https://www.wto.org/english/tratop_e/covid19_e/agric_report_e.pdf.

_____ (2020b). WTO Trade Forecast. 8 April. https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/methodpr855_e.pdf.

Wright, B., and C. Cafiero (2011). "Grain reserves and food security in the Middle East and North Africa." Food Security 3: 61–76. 10.1007/s12571-010-0094-z.

Yemen FewsNet (2020). Yemen food security outlook update. USAID, Yemen. https://fews.net/east-africa/yemen.

أثّرت جائحة كوفيد-19 التي اكتسحت العالم على الأمن الغذائي وأوهنت قدرة المنطقة العربية، الضعيفة أصلاً، على المواجهة. وقبل الجائحة، كان 27 في المائة تقريباً من سكّان المنطقة (116 مليون نسمة) يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وكان قد تفشى في المنطقة نقص التغذية الذي طال 10 في المائة من السكان، وسمنة البالغين التي طالت 26 في المائة منهم. يحلّل هذا التقرير الاختلالات التي سببتها الجائحة من عدم توفّر الغذاء، وعدم المساواة في الوصول إليه، واستخدامه بشكل غير كاف، والتغييرات في سلوك المستهلكين. ويتناول ارتفاع المخاطر من حيث ندرة الموارد الطبيعيّة، والصدمات الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على استيراد الغذاء، والآثار المتزايدة للصراع.

على أنّ الإمداد بالغذاء سيظل ضمن التحدّيات، لأن توافره محلّيا سيكون دون المستويات المتوقّعة قبل الجائحة، ولو بشكل طفيف. وكان إنتاج الحبوب وسيبقى دون 40 في المائة من المستوى المطلوب. ونظراً لمساهمة هذا الإنتاج الكبيرة في النظام الغذائي، ستواصل المنطقة اعتمادها على الأسواق العالميّة لتأمين احتياجاتها الغذائيّة. وتواجه البلدان المتأثّرة بالأزمات تحدّيات معقّدة في مجال الأمن الغذائي نتيجة عوامل عديدة اشتدّ تأثيرها خلال الجائحة مثل الصدمات الاقتصادية، ودمار البنية السياسيّة، والأزمات الاجتماعية والسياسية والصراع المسلّح. وتتطلّب معالجة قضية الأمن الغذائي في المنطقة رؤيةً وآليات إدارية تحسّن مرونة النُظُم الغذائية وسلامتها وأداءها. وعلى الحكومات معالجة الصعوبات على مستوى الاقتصاد الكلي والتصدّي في الوقت نفسه للقيود المتزايدة على صعيد الموارد الطبيعية وذلك من خلال الابتكارات التكنولوجية، والتعاون وبناء الشراكات في المنطقة، ودعم القطاع الخاص، وتطوير صناعة غذائية إقليمية مستدامة وشاملة.

20-00581